

التعريف بسنة الرسول

صلى الله عليه وسلم

أو

علم الحديث دراية

الدكتور

عَلِيّ عَبْدَ الْحَكِيمِ مُحَمَّدٍ

مِنَ عُلَمَاءِ الْأَزْهَرِ

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى
١٤١٥ هـ — ١٩٩٤ م

دار التوزيع والنشر الإسلامية



٨ ميدان السيدة زينب ت : ٣٩١١٩٦١ ص . ب : ١٦٣٦

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى المسلمين المتعطشين إلى معرفة دينهم، الراغبين في
أن يشقوا طريقهم في الحياة وفق ما جاء في كتاب الله
سبحانه، وما فصّلت سنة رسوله محمد ﷺ أقدم هذا الكتاب.

بشارة:

عن ابن مسعود رضى الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: نضر الله امرأ
سمع مقالتي فوعاها فأداها.

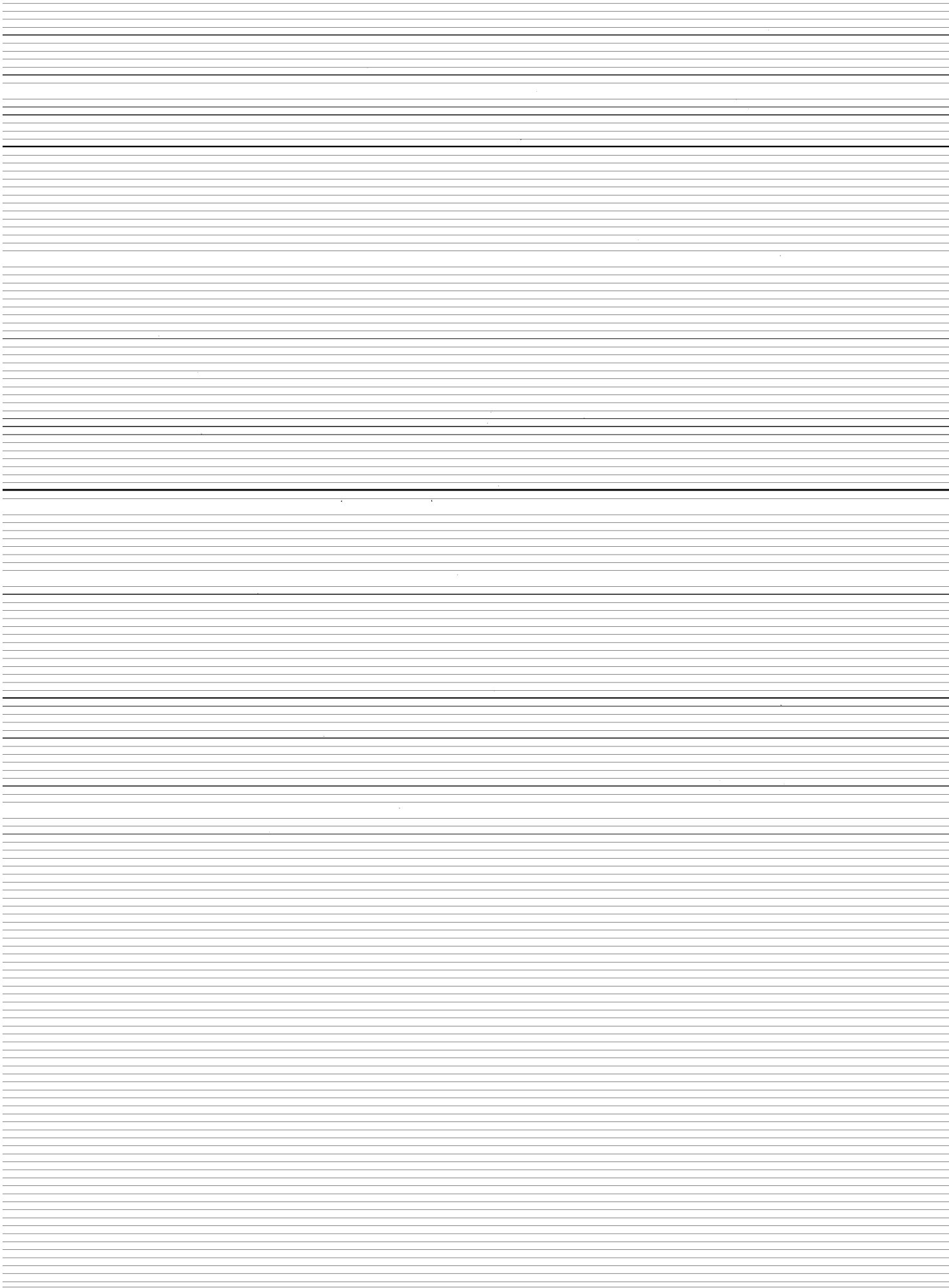
رواه الشافعى والبيهقى

دعاء

قال رسول الله ﷺ:

«اللهم ارحم خلفائي ، قيل ومن خلفاؤك؟ قال: الذين يأتون من بعدى
يروون أحاديثي ويعلمونها الناس.»

رواه الطبراني وغيره



مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله والصلاة والسلام على محمد رسول الله وعلى آله وصحبه ومن
والاه.

وبعد: فقد ازداد اقتناعي في هذه الأيام التي يعيش فيها المسلمون صحوة
دينية يحسب لها ألف حساب وحساب العالم كله بما يعج به من تيارات
ومذاهب وفلسفات، حتى لقد أصبح هم معظمهم صرف المسلمين - في غالب
أمرهم - متطرفون، وإنما الخفي هو الأسوأ وهو محاولة ضرب السنة النبوية وإفقاد
الناس الثقة فيها مع ضلال هذا التوجه وتضليله..

لذلك كان لابد من إحياء السنة وإحياء علومها وجعلها في متناول غير
المتخصصين في علوم الشريعة، فكان هذا الكتاب رداً على تحذير ماكر خبيث،
وتيسيراً مبسطاً لغير المتخصصين في علوم الشريعة، ودعوة إلى الاهتمام بعلوم
الحديث النبوي الشريف.

والله من وراء القصد وهو الهادي إلى سواء السبيل.

مقدمة الطبعة الأولى

الحمد لله الذى بفضلہ يتم كل صالح من الأعمال، ويتوفيقه يفتح لنا أبواب النجاح فى الدين والدنيا، فهو على ما يشاء قدير وهو نعم المولى ونعم النصير..

والصلاة والسلام على رسولنا وقائدنا إلى الخير فى الدارين محمد رسول الله وخاتم أنبيائه، ومصباح الهدى فى دياجير الظلام، ومن قال عن نفسه- وهو لا ينطق عن الهوى- أنا رحمة مهداة. وعلى سائر رسل الله وأنبيائه.. ثم صحابة رسول الله وتابعيهم ومن نهج نهجهم وسلك طريقهم إلى يوم يقوم الناس لرب العالمين.

وبعد

فإن العناية يجب أن تمتد إلى علم الحديث دراية أو مصطلح الحديث، لأن العناية بهذا العلم حتى الآن ربما كانت مقصورة على طلاب الأزهر وحدهم دون سائر المسلمين، فى حين أحسست- وأعتقد أن كل مسلم غيور يشاركنى هذا الإحساس- أن مصطلحات الأحاديث النبوية ضرورة تلزم كل مسلم يرغب فى أن يفقه دينه بالقدر الذى يصحح به عقيدته، وينفى به عن عبادته كل الشوائب، ويستعين به على السلوك والتعامل مع الناس وهو السلوك الذى دعا إليه الإسلام وجعله الصراط المستقيم إلى نعيم الدنيا والآخرة.

ذلك أن أحاديث الرسول ﷺ من أقوال وأفعال وتقريرات هى الضوء الكاشف للقرآن الكريم، فإذا ما ذهب المسلم إلى كتب الحديث يتصفحها

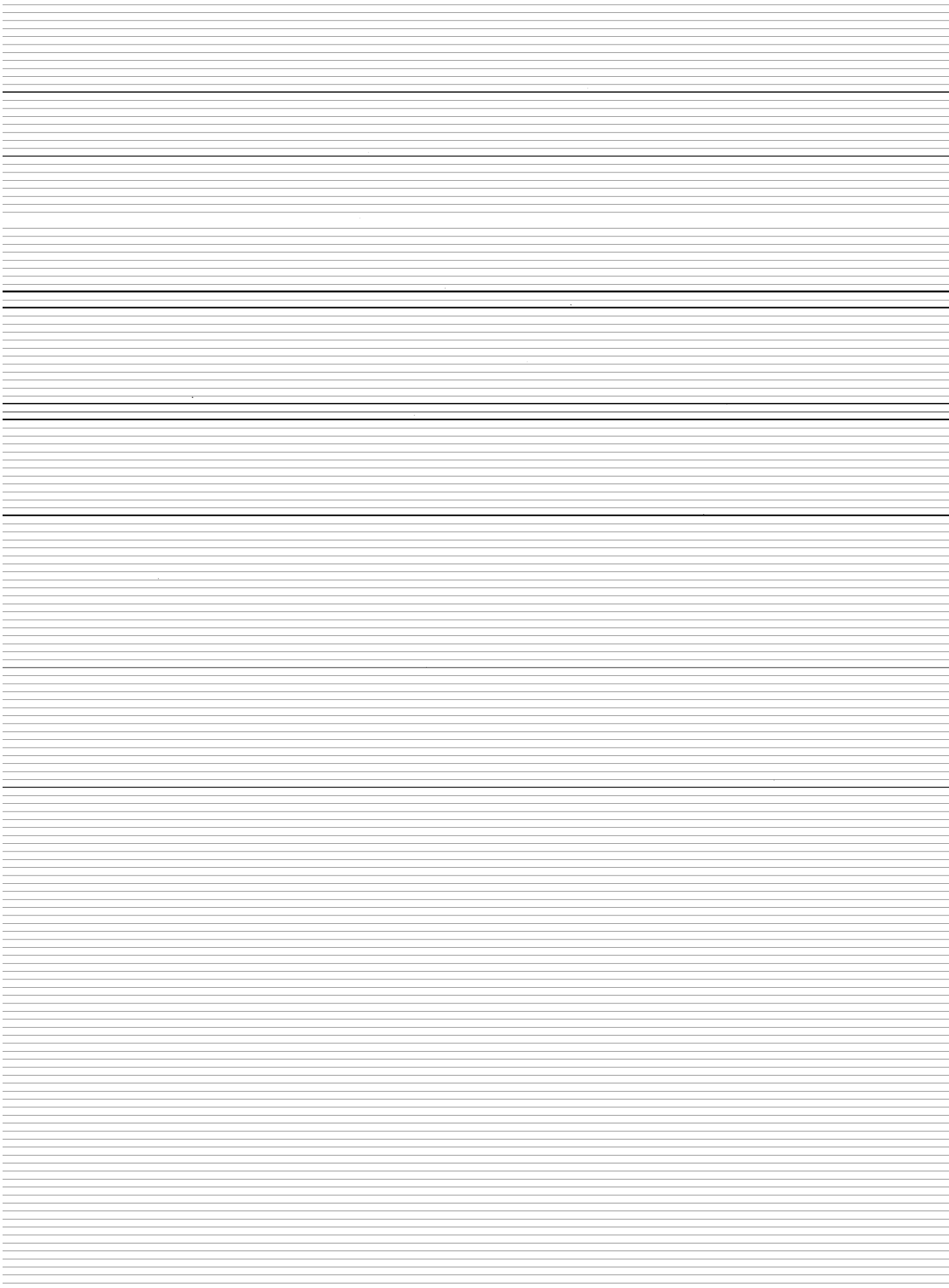
ويستوعب ما فيها، هاله ما تمتلئ به تلك الكتب من مصطلحات تطلق على الأحاديث. وربما وقف الكثير من المسلمين أمام هذه المصطلحات وقفة المستغرب الراغب في المعرفة... بل ربما وقف أحدهم أمام السند الذي يسبق الحديث وقفة العجلان الذي يود أن يصل إلى متن الحديث متسرعاً، فيفوته حينئذ الكثير من التبصر لهذا الجهد العلمي الذي بذله سادتنا السابقون الغيورون على كل حرف مما نطق به شفتا الرسول الكريم ﷺ، ويفوته خير وافر إن هو لم يدقق النظر في أسماء هؤلاء الرجال الذين حملوا إلينا سنة رسول الله ﷺ كاملة غير منقوصة ولا محرفة، هؤلاء الرجال الذين يعدون بحق تراثاً إسلامياً يجب أن يعتز به كل مسلم غير على دينه وعلى كتابه وعلى سنة رسوله.

من هنا رأيت أن أجلى هذه المصطلحات للقارئ المسلم الراغب في أن يتبصر في دينه وفي أن يقرأ سنة رسول الله ﷺ قراءة واعية مستنيرة تفتح له أبواب الخير وتسد دونه أبواب الشر.

فكانت فكرة هذا الكتاب ، تبصيرا وتيسيرا لمصطلحات الحديث الشريف التي امتلأت بها كتب السنة النبوية.

ومن الله سبحانه أستمد العون والتوفيق وعليه التوكل وإليه المآب

دكتور على عبد الحليم محمود
القاهرة في غرة المحرم من عام ١٣٩٠ من هجرة الرسول
الموافق ٩ من مارس ١٩٧٠ م.



تمهيد

قال أبو حيان:

ينبغي ألا يخلو تصنيف من أحد المعاني الثمانية التي صنف لها العلماء وهي:
اختراع معدوم، أو جمع متفرق، أو تكميل ناقص، أو تفصيل مجمل، أو تهذيب مطول، أو ترتيب مخلط، أو تعيين مبهم، أو تبين خطأ.. كذا عدها أبو حيان.

وأحب أن أوضح لقرائي بادئ ذي بدء أنني لا أدعي لنفسى التصنيف فى مصطلح الحديث.. فقد صنف فيه العلماء قديما وحديثا، ولكنى أجمع من هذه المصنفات أشتاتا وأنظم منها أسماطا وأقربها إلى القارئ بلغة عصره الذى يعيش فيه، وأضع لها منهجا قريب التناول حديث المشرب والمأخذ أقدمه للناس ضريبة لما علمنى الله من علم وتفضل علىّ به من معرفة إيماننا منى بأن من وظيفة العلماء اليوم عرض تلك العلوم بصورة تقربها إلى عقول الناس ومعارفهم فى زمانهم هذا، ذلك الزمان الآخذ فى التباعد عن الأزمان السابقة بخطى واسعة حتى ليوشك الناس فى تفكيرهم وميولهم أن يكونوا مغايرين تماما لأبناء تلك الأزمنة البعيدة.. غير أنى أؤمن بأن صلتنا بماضينا حياة لحاضرنا وازدهار لمستقبلنا وبخاصة فى مجال العلوم الإسلامية، وذلك أن العلوم الإسلامية كلها- تقريبا- تدور حول كتاب الله وسنة رسوله ﷺ تشرح حيناً وتعلل حيناً آخر، وتقعد القواعد وتوصل الأصول حيناً ثالثاً، فما دامت لنا صلة بتلك العلوم

نُتَدَارِسُهَا وَنُرَتِّبُهَا وَنُبَوِّبُهَا وَنُنَسِّقُ بَيْنَ أَشْتَاتِهَا، وَنَزِيدُهَا شَرْحًا وَتَفْصِيلًا فَنَحْنُ سَائِرُونَ عَلَى الطَّرِيقِ الَّتِي تَوْضَحُ لَنَا عَقَائِدَنَا وَتَمَهِّدُ لَنَا سَبِيلَ رِسُولِنَا وَتُبْعَثُ فِي أَنْفُسِنَا خِوَالِدَ أَمْجَادِنَا، وَتُعْطِينَا الْمَكَانَةَ اللَّائِقَةَ بِنَا بَيْنَ أُمِّ الْأَرْضِ.

وَعِلْمُ مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ هُوَ فِي الْوَاقِعِ عِلْمُ الْحِفَاظَةِ عَلَى السَّنَةِ النَّبَوِيَّةِ أَوْ عِلْمُ تَقْدِيرِ دَرَجَاتِ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ— إِنْ صَحَّ لِي هَذَا التَّعْبِيرُ— وَلَقَدْ أَصِيبَ النَّاسُ فِي عَصْرِنَا الْحَدِيثَ بِآفَةٍ لَا تَقِلُّ خَطَرًا عَنْ آفَاتِ الزَّرْعِ الْجَائِحَةِ... وَذَلِكَ أَنَّ النَّاسَ الْآنَ قَدْ انْصَرَفُوا أَوْ يَكَادُونَ عَنِ الْعِلْمِ الْإِسْلَامِيِّ الْمُتَخَصَّصَةِ يُثَارَا مِنْهُمْ لِلرَّاحَةِ وَتَجَاوَبَا مِنْهُمْ مَعَ مَقْتَضِيَّاتِ عَهْدِ السَّرْعَةِ الَّتِي يَعِيشُونَ، وَلَكِنَّهُ تَقْصِيرٌ—لَا شَكَّ— مِنَ الْعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ إِذْ لَمْ يَبْسُطُوا لَهُمْ هَذِهِ الْعِلْمَ وَيَعْرِضُوهَا عَلَيْهِمْ فِي الثُّوبِ الَّذِي يَلَاقِيهِمْ زَمَانُهُمْ وَحَضَارَتُهُمْ.

وَإِذَا كَانَ غَيْرُ الْمُسْلِمِينَ— الْآنَ— يَجِدُدُونَ فِيهِمَا يَكْتُبُونَ وَيَفْصِلُونَ فِيهِمَا يُؤَلِّفُونَ، وَيَقْرَبُونَ مَا يَدْعُونَ إِلَيْهِ إِلَى أَذْهَانِ النَّاسِ بِصُورَةٍ مَيَّسُورَةٍ وَعِبَارَةٍ مَأْلُوفَةٍ، فَمَا أَحْرَانَا نَحْنُ الْمُسْلِمِينَ— الَّذِينَ نَمْلِكُ أَعْظَمَ التَّرَاثِ وَأَخْصَبَهُ فِي تَارِيخِ الْأَدْيَانِ، أَنْ نَنْصَرِفَ إِلَى هَذَا التَّرَاثِ نَزِيلٍ مِنْ فَوْقِهِ مَا تَرَاكَمَ عَلَيْهِ مِنْ غُبَارٍ وَنَبْعَثُهُ مِنْ مَرْقَدِ طَالٍ فِيهِ الْمَكْثُ وَالْإِنْتِظَارُ.

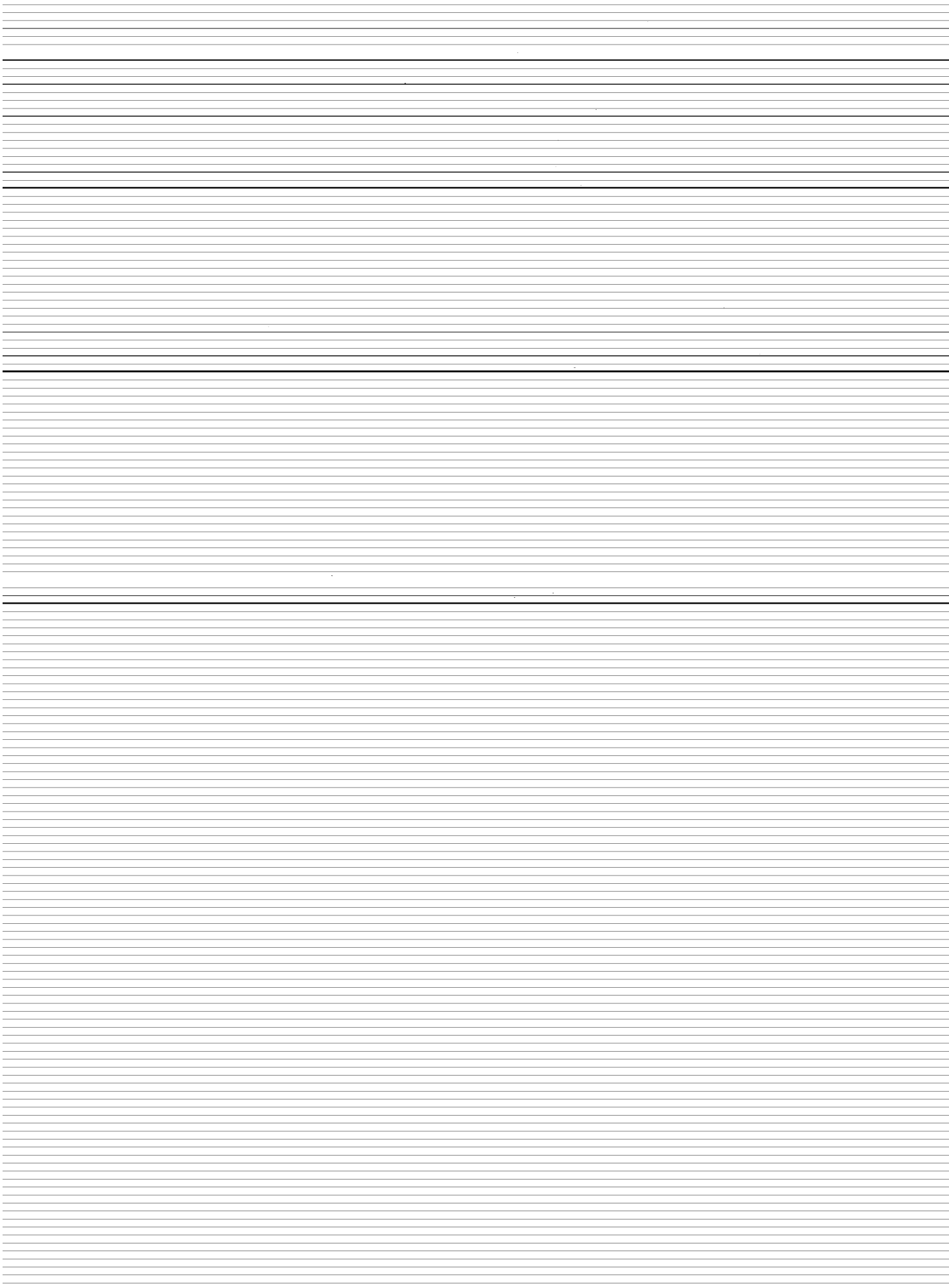
ذَلِكَ التَّرَاثُ الْإِسْلَامِيُّ الَّذِي كَانَ شَمْسًا فِي فَلَكَ الْوُجُودِ أَضَاءَتْ كُلَّ سَمَاءٍ وَهَدَتْ كُلَّ حَائِثٍ، وَأَنَارَتْ لِكُلِّ ذِي عَيْنَيْنِ، غَيْرَ أَنَّ الْوُجُودَ الْيَوْمَ غَيْرُهُ بِالْأَمْسِ وَمُبْصَرُ الْأَمْسِ رُبَّمَا لَوْ انْبَعَثَتْ فِي عَصْرِنَا هَذَا لِأَعَشَتْ الْمَدْنِيَّةَ عَيْنِيهِ، وَحَائِثُ ذَلِكَ الزَّمَانِ قَلِيلُ الْحَوْلِ وَالْحِيلَةِ شَارِدُ الْفِكْرِ فِي هَذَا الزَّمَانِ.

فَإِذَا انْصَرَفَ النَّاسُ عَنْ ذَلِكَ التَّرَاثِ الْإِسْلَامِيِّ لِأَنَّهُ قَدْ نَشَأَ لَهُمْ فِي عَصْرِ

الفضاء مزاج لا يسيغه وعقول لا تصبر على وعيه وإدراكه ونظر مأخوذ ببهارج الحضارة الراهنة كان واجب العلماء أن يردوهم إلى هذا التراث العظيم. ولقد تعلم أن بعض أصحاب العقائد والأفكار ينفقون الجهود الطائلة والأموال الوفيرة- وهم على حق فيما يفعلون- فى سبيل نشر أفكارهم وعقائدهم، أفلا ننفق- نحن المسلمين- ساعات مع هذا التراث الذى يعد رصيدنا وزادنا فى الطريق إلى التعرف الدقيق على علوم الإسلام ومصطلحات كتب الحديث.

إن مصطلح الحديث علم جليل القدر عده العلماء من أشرف علوم الإسلام وأرفعها، وكيف لا يكون كذلك وهو مفتاح سنة رسول الله ﷺ؟ تلك السنة التى هى المصدر الثانى من مصادر التشريع الإسلامى بعد القرآن الكريم، تلك السنة التى قال عنها صاحبها صلوات الله عليه: «ما تركت من خير إلا وأمرتكم به وما تركت من شر إلا ونهيتكم عنه».

ومن هنا تنبع الحاجة الماسة إلى هذا العلم الجليل بالنسبة لكل مسلم يحب أن يتفقه فى دينه ويخرج بنفسه من دائرة الملمين بالدين فحسب والمكتفين بهذا الإمام بحجة شواغل الحياة فى عصر الآلة والذرة والفضاء.



الباب الأول

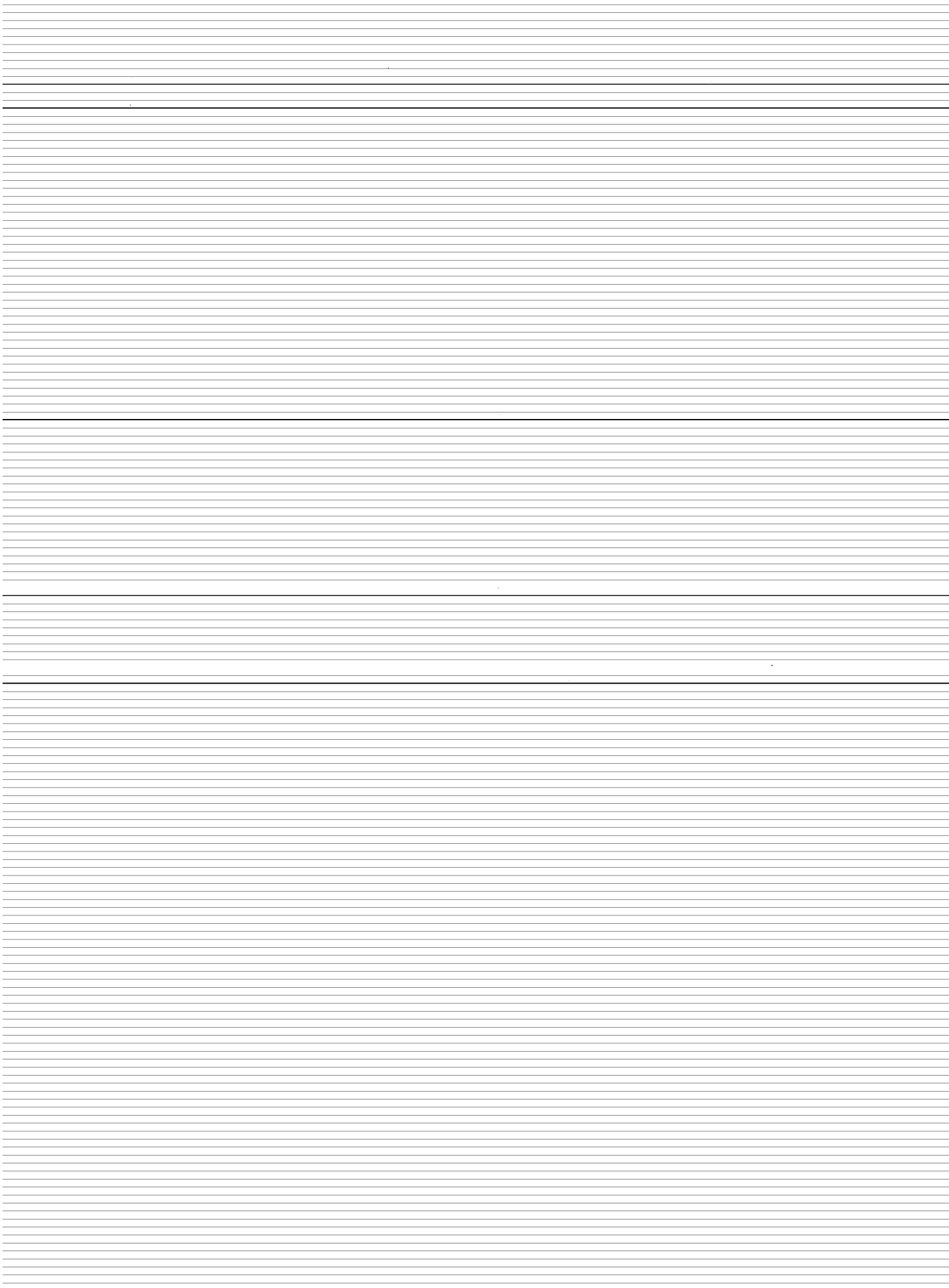
مدخل يتناول :

١- بعض المصطلحات الفنية

٢- علم الحديث رواية

٣- أكثر الصحابة حديثا وفتيا

٤- أكثر التابعين حديثا وفتيا



١- تعريف بعض المصطلحات الفنية

مصطلح كل فن مفتاحه ومدخله...

ولا يستطيع القارئ لأى علم من العلوم أن يسير فيه على هدى ويسلك إليه أقوم السبل إلا إذا كان بيده المصباح الذى يكشف له جوانب هذا الطريق، والمفتاح الذى تفتح له به مغاليق وتنحل أمامه رموز وألغاز...

ولعل مصطلحات هذا الفن الذى نحن بصدد الحديث عنه من أغرب المصطلحات وأخفها على عامة المسلمين وربما على بعض خاصتهم.. وربما كان ذلك راجعا لغرابة هذا العلم فى حد ذاته وإلى القدرة على قراءة سنة رسول الله دون التعمق فيه، بل ربما كان ذلك راجعا إلى طبيعة موضوعات هذا العلم ودقتها وكثرة ما تشتمل عليه من تفاصيل وتعريفات.

ولذلك أوجبت على نفسى - سلفا - أن أجنب القارئ عناء قراءة كلمة أو كلمات فى البحث لا يفهم معناها فقدمت تعريفا لأشهر مصطلحات هذا العلم حتى يتمكن القارئ من فهم مدلول الكلمات الاصطلاحية التى ترد فى أثناء البحث..

ومن هذه المصطلحات: بل من أهمها ثلاثة هى:

المسند، والمحدث، والحافظ، إذ ترد هذه الكلمات كثيرا فى كتب السنة فيلقب بها من يعانى الآثار، فيظن من لا وقوف له على مصطلح العلماء أنها ألفاظ مترادفة أو يظن أن التلقيب بها مطلق.. والأمر ليس كذلك.. وإنما لكل منها مفهوم خاص على النحو التالى:

١ - المسند: بكسر التون هو: من يروى الحديث بإسناده سواء أكان عنده علم به أو ليس له إلا مجرد روايته.

٢ - المحدث: بكسر الدال المشددة هو أرفع من المسند بحيث يكون المحدث قد عرف الأسانيد والعلل وأسماء الرجال وأكثر من حفظ المتن وسماع الكتب السننية والمسانيد والمعاجم والأجزاء الحديثية.

٣ - الحافظ: وهو مرادف المحدث عند السلف

وقال الشيخ فتح الدين بن سيد الناس: المحدث في عصرنا من اشتغل بالحديث رواية ودراية، وجمع بين رواته واطلع على كثير من الرواة والروايات في عصره، وتميز في ذلك حتى عرف فيه حظه واشتهر فيه ضبطه... فإن توسع في ذلك حتى عرف شيوخه وشيوخ شيوخه طبقة بعد طبقة، بحيث يكون من يعرفه من كل طبقة أكثر مما يجهله له.. فهذا هو الحافظ.

وقيل: الحافظ هو من حفظ مائة ألف حديث.

وأما ما يحكى عن بعض المتقدمين من قولهم: كنا لانعد صاحب حديث من لم يكتب عشرين ألف حديث في الإملاء، فإن ذلك بحسب أزمته.

ومن هذه المصطلحات:

٤ - الحجة: وهو على المشهور بين القوم من حفظ مائتي ألف حديث كحجة الإسلام الغزالي أبي حامد.

٥ - الحاكم: هو من أحاط بالسنة قولياً وفعلها وتقريرها كالحاكم أبي عبد الله النيسابوري.

٦ - المخرج: بالتخفيف أو التشديد اسم فاعل: هو ذاكر الرواية كالبخارى وغيره من المخرجين.

٧ - المخرج: بفتح الميم والراء هو محل خروج الحديث وهو رجاله الرواة له لأنه خرج منهم، فهم يقولون بناء على ذلك عرف مخرج الحديث أو لم يعرف مخرجه، يعنى عرف رواه أو لم يعرفوا..

٨ - الحديث: هو ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة.

٩ - الخبر: يرى فقهاء خراسان أن الخبر هو الحديث المرفوع إلى النبي ﷺ

١٠ - الأثر: يرى فقهاء خراسان أنه الحديث الموقوف أى الذى لم تتصل نسبته إلى الرسول ﷺ بل وقف عند الصحابى.

ومن العلماء من يرون الحديث والخبر والأثر مترادفات.

١١ - الناسخ: هو ما دل على رفع تعلق حكم شرعى بدليل شرعى متأخر عنه وتسميته ناسخا مجاز لأن الناسخ هو الله سبحانه.

١٢ - المنسوخ: هو ذلك الحكم المرفوع بمتأخر عنه.

وذلك أن ابن حجر عرف النسخ فى شرح النخبة^(١) بأنه.

رفع تعلق حكم شرعى بدليل متأخر عنه.

ويعرف النسخ بأمور:

أحدها: ما ورد فى النص كحديث بريدة فى صحيح مسلم

«كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها فإنها تذكرة الآخرة»

(١) ابن حجر العسقلاني: شرح نخبة الفكر فى مصطلح أهل الأثر.

ثانيها: مايجزم الصحابي بأنه متأخر كقول جابر (رضي الله عنه) «وكان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مسته النار» أخرجه أصحاب السنن.

ثالثها: مايعرف بالتاريخ وهو كثير.

وليس من هذه الأمور التي يعرف بها الناسخ من المنسوخ ما يرويه الصحابي المتأخر الإسلام معارضا لمتقدم عنه، لاحتمال أن يكون سمعه من صحابي آخر أقدم من المتقدم المذكور أو مثله فأرسله.. لكن... إن وقع التصريح بسماعه له من النبي ﷺ فينتجه أن يكون ناسخا بشرط أن يكون لم يتحمل عن النبي ﷺ شيئا قبل إسلامه.

ومن هذه المصطلحات قولهم:

١٣- الأصول الخمسة يعنون بها: صحيح البخاري وصحيح مسلم وصحيح الترمذي وسنن أبي داود وسنن النسائي.. قال ذلك النووي (رحمه الله تعالى) حين أراد أن يبين أن هذه الأصول لم يفتها شيء من الصحيح إلا اليسير.

١٤- الكتب الستة: هي الأصول الخمسة يضاف إليها سنن ابن ماجة.

وبعد أن تعرفنا على هذه المصطلحات تعرفنا مبدئيا يكفي لإعطائنا فرصة لفهم هذه المصطلحات إن عرضت لنا في أثناء البحث.. فإن ذلك مؤقت إلى حين الحديث بتوسع عن كل هذه المصطلحات وغيرها وإن ذلك لكثير..

غير أنني لا أجد بدا من أن أتحدث في كلمات عن الحديث القدسي

إكمالاً للصورة المنشودة التي أطمع فيها وهى معرفة أنواع الكلام المنسوب إلى الله سبحانه وتعالى فأقول:

الحديث القدسى: هو ما نقل إلينا آحاداً عنه ﷺ مع إسناد له عن ربه، فهو من كلام الله تعالى فيضاف إليه وهو الأغلب ونسبته إليه نسبة إنشاء لأنه المتكلم به أولاً، وقد يضاف إلى رسول الله ﷺ لأنه متحدث به.

وجاء فى كليات أبى البقاء فى الفرق بين القرآن الكريم والحديث القدسى أن القرآن الكريم ما كان لفظه ومعناه من عند الله بوحى جلى، وأما الحديث القدسى فهو ما كان لفظه من عند الرسول ﷺ ومعناه من عند الله تعالى بالإلهام أو بالمقام.

وقد قسم العلماء الكلام المضاف إلى الله تعالى ثلاثة أقسام:

١ - القرآن الكريم: وهو متميز بإعجازه وبحرمة مسه للمحدث وتلاوته لنحو الجنب عن رأى جمهور الفقهاء، وتعيينه فى الصلاة، وتسمية الجملة منه آية وسورة، والتعبد بتلاوته إلى آخر ما جاء فى تحديد القرآن بخلاف غيره.

٢ - كتب الأنبياء قبل تغييرها وتبديلها

٣ - بقية الأحاديث القدسية

٢- علم الحديث رواية

على الرغم من أن موضوعنا هو علم الحديث دراية إلا أننا بحاجة إلى كلمة وجيزة كاشفة نضيفها إلى هذا المدخل تكشف لنا عن علم الحديث رواية حتى نتمكن من استيعاب موضوع الحديث الشريف رواية ودراية فربما كان ذلك من متطلبات البحث طمعاً في إكمال الصورة المعبرة بدقة عن سنة رسول الله ﷺ ثانياً مصادر التشريع الإسلامى.

بعد تصفح الكثير من آراء العلماء فى تعريف علم الحديث رواية يمكن أن نصل إلى أن أنصف هذه التعاريف وأدقها أن يقال.

علم الحديث رواية هو: علم يشتمل على نقل أقوال النبي ﷺ وأفعاله وروايتها وضبطها وتحرير ألفاظها.

تدوين الحديث:

قال الحافظ ابن حجر فى مقدمة فتح البارى: اعلم - علمنى الله وإياك - أن آثار النبى ﷺ لم تكن فى عصر أصحابه وكبار تابعيهم مدونة فى الجوامع ولا مرتبة لأمرين.

الأول أنهم كانوا فى ابتداء الحال قد نهوا عن ذلك كما ثبت فى صحيح مسلم، خشية أن يختلط ذلك بالقرآن العظيم.

الثانى: سعة حفظهم وسيلان أذهانهم، ولأن أكثرهم كانوا لا يعرفون الكتابة.

ثم حدث فى أواخر عصر التابعين تدوين الآثار وتبويب الأخبار لما انتشر العلماء فى الأمصار، وكثر الابتداع من الخوارج والروافض ومنكرى الأقدار.

فأول من جمع ذلك: الربيع بن صبيح.

وسعيد بن أبي عروبة.

وغيرهما، وكانوا يصنفون كل باب على حده

إلى أن قام كبار أهل الطبقة الثالثة فدوّنوا الأحكام، على النحو التالي:

١ - الإمام مالك رضى الله عنه، صنف الموطأ وتوخى فيه القوى من حديث أهل الحجاز، ومزجه بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين رضى الله عنهم ومن بعدهم.

٢ - وصنف أبو محمد عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج المتوفى ١٥٠ هـ بمكة.

٣ - وصنف أبو عبد الرحمن بن الأوزاعي بالشام المتوفى ١٥٦ هـ.

٤ - وصنف أبو سفيان بن سعيد الثوري بالكوفة. المتوفى ١٦١ هـ.

٥ - وصنف أبو سلمة حماد بن دينار بالبصرة المتوفى ١٧٦ هـ.

ثم تلاهم كثير من أهل عصرهم فى النسخ على منوالهم إلى أن رأى بعض الأئمة منهم أن يفرد حديث النبى ﷺ خاصة، وكان ذلك على رأس المائتين، وكان على النحو التالي:

١ - صنف أبو عبيد الله بن موسى العيسى الكوفى، صنف مسندا.

٢ - وصنف مسدد بن مسرهد البصرى، مسندا.

٣ - وصنف أسد بن موسى الأموى، مسندا.

٤ - وصنف نعيم بن حماد الخزاعى نزيل مصر، مسندا.

ثم اقتفى الأئمة بعد ذلك أثرهم، فقل إمام من الحفاظ إلا وصنف حديثه على المسانيد مثل:

الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى، والإمام إسحق بن راهويه وعثمان ابن شيبه رحمه الله تعالى، وغيرهم من النبلاء.

ومن العلماء من صنف على الأبواب وعلى المسانيد معاً مثل: أبى بكر بن أبى شيبة..

وظلت الحال هكذا فترة ليست بالطويلة فى تاريخ الزمن لكنها ربما تكون طويلة فى أذهان من فكروا فى العلم وشغلوا به.. إلى أن رأى الإمام البخارى هذه التصانيف ورواها، فوجدها جامعة للصحيح وللحسن، ووجد الكثير يشمله التضعيف، فحرك همته لجمع الحديث الصحيح. وقد قوى همته لذلك ما سمعه من أستاذه الإمام إسحق بن راهويه، حيث قال لمن عنده والبخارى فيهم: لو جمعتم كتاباً مختصراً لصحيح سنة رسول الله ﷺ، قال البخارى: فوق ذلك فى قلبى فأخذت فى جمع الجامع الصحيح.

قال السيوطى: وهؤلاء المذكورون فى أول من جمع السنة؛ كلهم فى أثناء المائة الثانية. وأما ابتداء تدوين الحديث فإنه وقع على رأس المائة فى خلافة عمر ابن عبد العزيز.

وأفاد الحفاظ ابن حجر فى مقدمة فتح البارى أيضاً: أن أول من دون الحديث ابن شهاب بأمر عمر بن عبد العزيز، كما رواه أبو نعيم عن طريق محمد بن الحسن عن مالك قال: أول من دون العلم ابن شهاب يعنى الزهرى.

وأخرج الهروى فى ذم الكلام عن طريق يحيى بن سعيد عن عبد الله بن دينار قال: لم يكن الصحابة ولا التابعون يكتبون الأحاديث.. إنما كانوا يؤدونها لفظاً ويأخذونها حفظاً إلا كتاب «الصدقات» والشئ اليسير الذى يقف عليه

الباحث بعد الاستقصاء حتى خيف عليه الدروس، وأسرع في العلماء الموت،
أمر عمر بن عبد العزيز أبا بكر الحزمي فيما كتب إليه: أن انظر ما كان من سنة
أو حديث فاكتبه.

وقال الإمام مالك في الموطأ.. رواية محمد بن الحسن.. وأخبرنا يحيى بن
سعيد أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى أبي بكر بن عمر بن حزم أن انظر ما
كان من حديث رسول الله ﷺ أو سنة أو نحو هذا فاكتبه لي فأني خفت دروس
العلم وذهاب العلماء، علقه البخاري في صحيحه، وأخرجه أبو نعيم في تاريخ
أصبهان بلفظ كتب عمر بن عبد العزيز إلى الآفاق: انظروا حديث رسول الله
ﷺ فاجمعوه..

وروى عبد الرازق عن ابن وهب سمعت مالكا يقول: كان عمر بن عبد
العزيز يكتب إلى الأمصار يعلمهم السنة والفقه، ويكتب إلى المدينة يسألهم عما
مضى، وأن يعملوا بما عندهم، ويكتب إلى أبي بكر بن حزم أن يجمع السنة
ويكتب بها إليه، فتوفي عمر وقد كتب ابن حزم كتاباً قبل أن يبعث بها إليه..

على أننا نستطيع مطمئنين أن نعتبر القرن الثالث الهجري أخصب فترة مر
بها تدوين الحديث، حيث اتجه العلماء في تأليف الأحاديث وجهة منهجية وإن
تعدوا في ذلك طرائق مختلفة على النحو التالي:

١ - منهم من ألف على المسانيد وذلك بجمع الأحاديث التي رواها كل
صحابي على حدة من غير ترتيب للموضوعات، فهو يجمع أحاديث في
الصلاة إلى جانب أحاديث في الزكاة والحج والبيع والنكاح والسير
مادامت مروية عن صحابي واحد.

ثم رتب أصحاب المسانيد صحابة رسول الله ﷺ بطرق عدة:
بعضهم رتبهم على أساس سبقهم في الإسلام...

فقدم العشرة المبشرين بالجنة، ثم ذكر بعدهم أهل بدر، ثم أهل الحديبية ثم ذكر من أسلم وهاجر بين الحديبية والفتح، ثم من أسلم يوم الفتح ثم أصغر الصحابة سناً ثم النساء اللاتي روين أحاديث الرسول ﷺ.

وعلى هذا النمط وذلك الترتيب نجد الموسوعة الحديثية «مسند أحمد» للإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى..

وبعض العلماء رتب الصحابة على حروف المعجم.. ألف .. باء .. الخ وعلى هذا النمط «المعجم الكبير» للإمام أبي القاسم الطبراني. ومن ألفوا على نظام المسانيد أيضاً:

إسحق بن راهوية المتوفى ٢٣٨ هـ وعثمان بن أبي شيبة المتوفى ٢٣٩ هـ ويعقوب بن أبي شيبة المتوفى ٢٦٣ هـ وغيرهم.

٢ - ومن العلماء من ألفوا كتبهم على ترتيب أبواب الفقه، حيث يبدأون بالطهارة ثم الصلاة ثم الزكاة ثم الصوم ثم الحج.. وهكذا كما نجد في كتب الفقه الإسلامي.

وعلى هذه الطريقة نجد العلماء صنفين:

منهم من التزم هذا الترتيب الفقهي وتقيد معه بذكر الأحاديث الصحيحة وحدها مثل البخاري ومسلم.

ومنهم من لم يتقيد بذلك فجمع مع هذا الترتيب الفقهي كل الأحاديث الصحاح أو الحسان أو الضعاف مع هذا التنبيه على درجة الحديث ومن هؤلاء أصحاب السنن: أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة.

ولذلك يعد القرن الثالث الهجري بحق عصراً ذهبياً في تدوين الأحاديث النبوية الشريفة.

٣- أكثر الصحابة حديثا وفتيا

جاء في التقريب وشرحه للإمام النووي:
أكثر الصحابة حديثا أبو هريرة رضي الله عنه، روى خمسة آلاف حديث
وثلاثمائة وأربعة وسبعين حديثا.

وروي عنه أكثر من ثمانمائة رجل.
وهو أحفظ الصحابة رضي الله عنهم، أسند البيهقي عن الشافعي أنه قال:
«وأبو هريرة أحفظ من روي الحديث في دهره»
وروي ابن سعد أن ابن عمر كان يترحم عليه في جنازته ويقول:
«كان يحفظ علي المسلمين حديث النبي صلى الله عليه وسلم».

ثم يأتي بعد أبي هريرة:
عبد الله بن عمر رضي الله عنهما. روي ألفي حديث وستمائة وثلاثين
حديثا.

ثم يليه:
أنس بن مالك رضي الله عنه. روي ألفاً ومائتين وستة وثمانين حديثا.
ثم يليه:

عبد الله بن عباس رضي الله عنهما روي ألفين وستمائة وستين حديثا
ثم يليه:

جابر بن عبد الله رضي الله عنه. روي ألفاً وخمسمائة وأربعين حديثا
ثم يليه:

أبو سعيد الخدري سعد بن مالك رضي الله عنه. روي ألفاً ومائة وسبعين
حديثا

ثم تأتي أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها.. وقد روت ألفين ومائتين وعشرة أحاديث.. وإنما ذكرها أخيراً لأنه قدم الرجال علي النساء.

وقد كان الصحابة رضوان الله عليهم يعنون عناية شديدة بالأحاديث النبوية وحفظها بلفظها ومعناها، وكان ذلك بهم أخلق لأنهم أكثر التصاقاً برسول الله صلى الله عليه وسلم. فكانوا يسألونه عما يشكل عليهم فهمه أو يغيب عنهم مقصده ومراده.

ولعل أوضح مظهر لعناية الصحابة بالأحاديث واهتمامهم بتحصيلها ما رواه البخاري في صحيحه عن عمر قال: كنت أنا وجارلي من الأنصار في بني أمية ابن زيد- وهي من عوالي المدينة- وكنا نتناوب النزول علي رسول الله صلى الله عليه وسلم ينزل يوماً وأنزل يوماً، فإذا نزلت جئته بخبر ذلك اليوم من الوحي وغيره، وإذا نزل فعل مثل ذلك..^(١) وللحديث بقية لم أجد داعياً لها الآن.

وهذا أبو هريرة رضي الله عنه يشهد له رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحرص على الحديث... فقد روى البخاري بسنده عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة أنه قال: قيل يارسول الله من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة؟ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لقد ظننت يا أبا هريرة أن لا يسألني عن هذا الحديث أحد أول منك، لما رأيت من حرصك على الحديث أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال لا إله إلا الله خالصاً من قلبه أو نفسه^(٢).

وفيما يرويه البخاري أيضاً عن ابن شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة قال: إن

(١) البخاري: صحيح البخاري: ٢٢/١ ط الحلبي.

(٢) السابق: ٢٣/١.

الناس يقولون أكثر أبو هريرة، ولولا آيتان في كتاب الله ما حدثت ثم قال: إن الذين يكتُمون ما أنزلنا من البينات والهدى إلي قوله الرحيم... إن إخواننا من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالأسواق وإن إخواننا من الأنصار كان يشغلهم العمل في أموالهم وإن أبا هريرة كان يلزم رسول الله ﷺ بشبع بطنه ويحضر مالا يحضرون ويحفظ مالا يحفظون^(١).

وعن أبي هريرة أيضا قال: قلت يا رسول الله إني أسمع منك حديثا كثيرا أنساه قال: ابسط رداءك فبسطته قال: فغرف بيديه ثم قال: ضمه فضممته فما نسيت شيئا بعده...^(٢).

ولم يكن أبو هريرة في هذا وحده وإنما شاركه الكثير من الصحابة في الاهتمام بالحديث والرحلة من أجله والسفر في سبيله.

فقد جاء في صحيح البخاري أن جابر بن عبد الله الأنصاري الصحابي رحل مسيرة شهر إلى عبد الله بن أنيس وهو بالشام من أجل أن يسأله عن حديث. وأن جابرا هذا قد رحل مرة أخرى إلى مسلمة بن مخلد في سبيل حديث آخر، وقد كان مسلمة أميرا على مصر.

وجاء في سنن أبي داود من طريق عبد الله بن بريدة أن رجلا من الصحابة رحل إلى فضالة بن عبيد وهو بمصر أيضا في حديث نبوي أيضا.

وغير هؤلاء الصحابة كثيرون تعبوا في سبيل الحديث وبذلوا فيه مجهودات كثيرة.. وقد تثبتوا من كل ما يقولون فقد كان على بن أبي طالب رضي الله عنه إذا حدثه غيره استحلفه فإذا حلف صدقه، وكان يقول: «حدثوا الناس بما

(١) البخاري: صحيحه: باب حفظ العلم.

(٢) البخاري: صحيحه: باب المناقب.

يعرفون ودعوا ما ينكرون أتحبون أن يكذب الله ورسوله».

وقد كان عبدالله بن مسعود رضى الله عنه يقول: كفى بالمرء إثماً أن يحدث بكل ما سمع ويقول «ما أنت تحدث قوماً حديثاً لا تبلغه عقولهم إلا كان فتنة لبعضهم».

وكانت عائشة رضى الله عنها تراجع الرسول حتى تعرف، روى البخارى عن سعيد بن أبى مريم عن نافع عن ابن أبى مليكة أن عائشة زوج النبى ﷺ كانت لاتسمع شيئاً لاتعرفه إلا راجعت فيه حتى تعرفه^(١).

وبعد فإذا كنت ذكرت من صحابة رسول الله هذا العدد القليل فليس معنى ذلك أن أغلبهم لايهتم بهذا، بل الواقع أن غالبيتهم العظمى كانوا يروون الأحاديث ويهتمون بالتدقيق فيها والتثبت منها.. غير أنى وضعت لهذا الكلام عنواناً أردت التزامه وهو أكثر الصحابة حديثاً وفتياً.. ففى جانب أكثرهم حديثاً ذكرت ممن يزيد حديثه على ألف غير هؤلاء.

أما أكثرهم فتوى فقد قال ابن حزم:

«أكثرهم فتوى مطلقاً عمر، وعلى، وابن مسعود، وابن عمر، وابن عباس، وزيد بن ثابت، وعائشة، قال: ويمكن أن يجمع من فتيا كل واحد منهم مجلد ضخمة».

ثم قال ابن حزم:

ويليهم عشرون هم:

أبو بكر، وعثمان، وأبو موسى، ومعاذ، وسعد بن أبى وقاص، وأبو هريرة،

(١) البخارى: صحيح البخارى: ٢٤/١.

وأَنس بن مالك، وابن عباس، وعبدالله بن عمرو بن العاص، وسلمان، وجابر أبو سعيد، وطلحة، والزبير، وعبد الرحمن بن عوف، وعمران بن حصين، وعبداء ابن الصامت، ومعاوية، وعبدالله بن الزبير، وعبدالله بن عمر، وأم سلمة.

قال: ويمكن أن يجمع من فتيا كل منهم مجلد صغير.

قال: وفي الصحابة نحو مائة وعشرين نفسا يقلون في الفتيا جدا لا يروى عن الواحد منهم إلا المسألة أو المسألتان أو الثلاث.. كأبي بن كعب، وأبي الدرداء، وأبي طلحة، والمقداد... ثم سرد الباقيين.

٤ - أكثر التابعين حديثاً وفتياً

قال الخطيب البغدادي: التابعي من صحب الصحابي...

وقد قسم الحاكم طبقات التابعين إلى خمس عشرة طبقة: فذكر أن أعلاهم من روى عن العشرة وذكر منهم:

سعيد بن المسيب، وقيس بن أبي حازم، وقيس بن عباد، وأبا عثمان الهندي، وأبا وائل، وأبا رجاء العطاردي، وأبا ساسان خُصَيْن بن المنذر وغيرهم... ولكن عدده هؤلاء فيمن رَوَوْا عن العشرة فيه نظر أو دخل.

وأكثر هؤلاء التابعين حديثاً وفتياً كما اتفق عليه جمهور علماء المصطلح هم الفقهاء السبعة من أهل المدينة وهم:

١ - سعيد بن المسيب.

٢ - القاسم بن محمد بن أبي بكر.

٣ - عروة بن الزبير.

٤ - خارجة بن زيد بن ثابت.

٥ - أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف.

٦ - عبيد الله بن عتبة بن مسعود.

٧ - سليمان بن يسار الهلالي.

وهكذا عددهم أكثر علماء الحجاز.

وجعل ابن المبارك سالم بن عبدالله بن عمر بدل أبي سلمة بن عبد الرحمن

ابن عوف.

وجعل أبو الزناد بدلتهما أبا بكر بن عبد الرحمن .
وعدهم ابن المديني اثني عشر.. وزاد إسماعيل أخا خارجة، وسالما، وحمزة،
وزيدا، أو أبا عبدالله وبلال ابني عبدالله بن عمر، وأبا عثمان وقبيصة بن ذؤيب .
وعن الإمام أحمد بن حنبل رضى الله عنه:

«أفضل التابعين ابن المسيب قيل له: فعلقمة والأسود؟ قال: هو وهما»

وعنه أيضا: «لا أعلم فيهم مثل أبي عثمان الهندي وقيس ابن أبي حازم
وعلقمة ومسروق» .

وعنه أيضا: «ليس أحد أكثر فتوى في التابعين من الحسن وعطاء، وكان
عطاء مفتي مكة وعالمها، وهكذا كان الحسن البصري في البصرة» .

وقد كان التابعون رضوان الله عليهم على درجة عالية من العناية بالأحاديث
والتدقيق في حفظها والتثبت منها كما كان على ذلك الصحابة رضوان الله
عليهم ..

وقد وردت عن كبار التابعين وعظمائهم كلمات دالة على هذه الدقة التي
أخذوا بها أنفسهم في رواياتهم لأحاديث الرسول ﷺ .. فهذا ابن سيرين
يقول: «إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم» ذكر ذلك مسلم في
صحيحه .

ويقول سفيان الثوري: «الإسناد سلام المؤمن» .

ويقول عبدالله بن المبارك: «الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من يشاء ما
يشاء» .

وإذا كانت الدقة والتثبت من خلق الصحابة والتابعين فإنهما خلق الإسلام

الذى دعا إليه وحجب فيه ففى القرآن الكريم جاء قوله تعالى : «يأيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين»^(١) ولا يخفى أن بعض قراء القرآن الكريم كحمزة والكسائي قرأوا هذه الآية: فتثبتوا... والمعنى واحد.

وفى القرآن الكريم أيضا: «ولاتقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا»^(٢)

فهى دعوة لكل إنسان أن يتحرى الدقة فيما يسمع وفيما يرى وفيما يحس وفيما يقول ويفعل لأنه مسئول عن كل ذلك.

وفيما رواه البخارى ومسلم وغيرهما من أئمة الحديث قول النبى ﷺ : «إن كذبا على ليس ككذب على أحد فمن كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار»

وروى عنه ﷺ أيضا: «من حدث بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكذابين» رواه مسلم فى صحيحه

وفى صحيح مسلم أيضا روى قول الرسول ﷺ : «كفى بالمرء كذبا أن يحدث كل ما سمع».

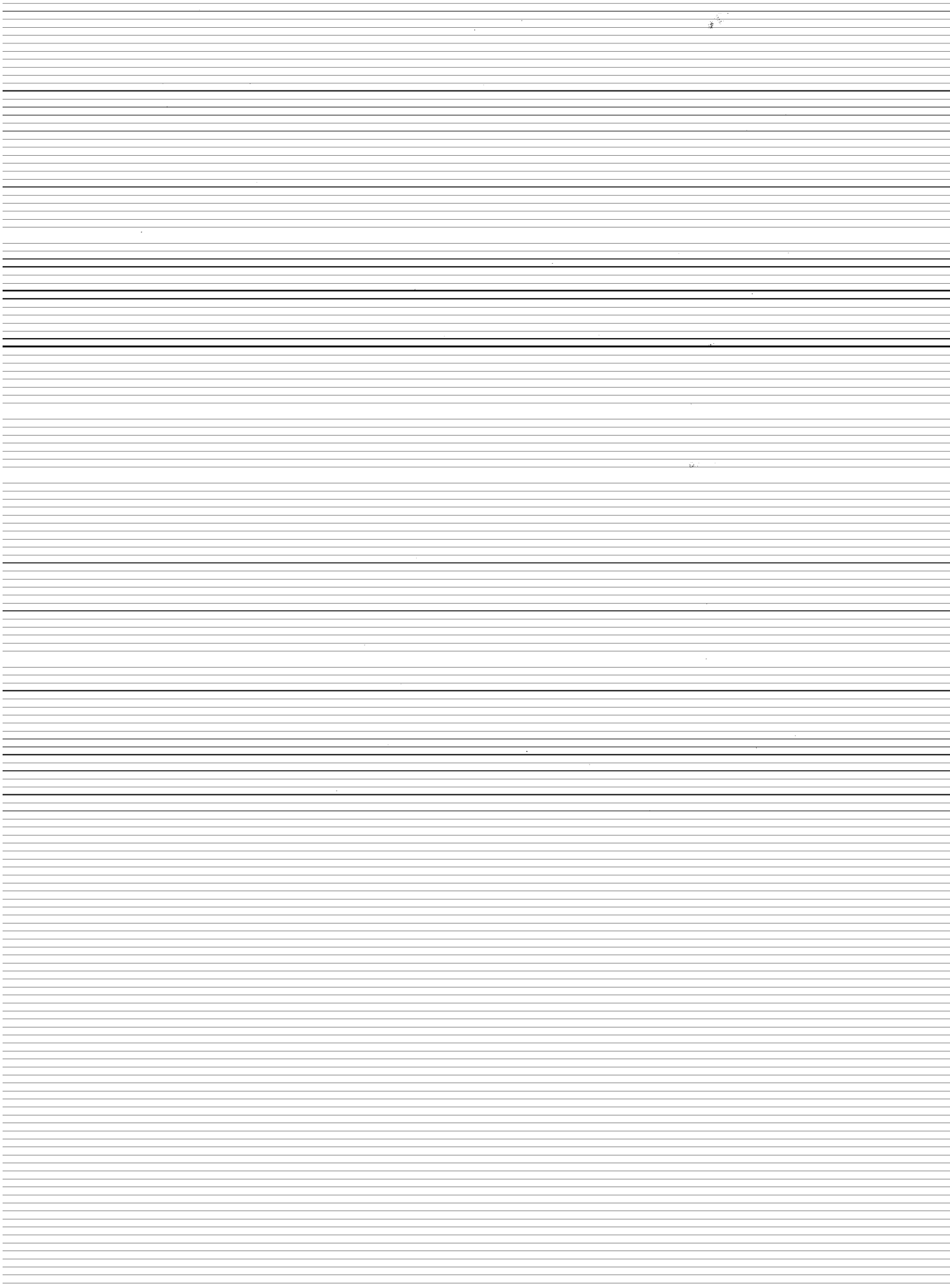
(١) سورة الحجرات: ٦.

(٢) سورة الإسراء: ٣٦.

علم الحديث دراية

أو

مصطلح الحديث



علم الحديث دراية.. أو مصطلح الحديث

بعد تلك الجولة في علم الحديث رواية والتي أعتقد أنها جلت الكثير من الغموض عما يحيط بمجهودات أسلافنا الصالحين في مجال الحفاظ على سنة رسول الله ﷺ.

بعد ذلك يمكن أن أقدم تعريفا لعلم الحديث دراية أى لمصطلح الحديث استقيته من كثير من المراجع المتخصصة في هذا الموضوع ذلك التعريف هو: علم يعرف منه حقيقة الرواية وشروطها وأنواعها وأحكامها، وحال الرواة وشروطهم وأصناف المرويات وما يتعلق بها.

وأعتقد أن هذا التعريف غنى بنفسه عن الشرح والإيضاح لأنه يشتمل أشياء ثلاثة:

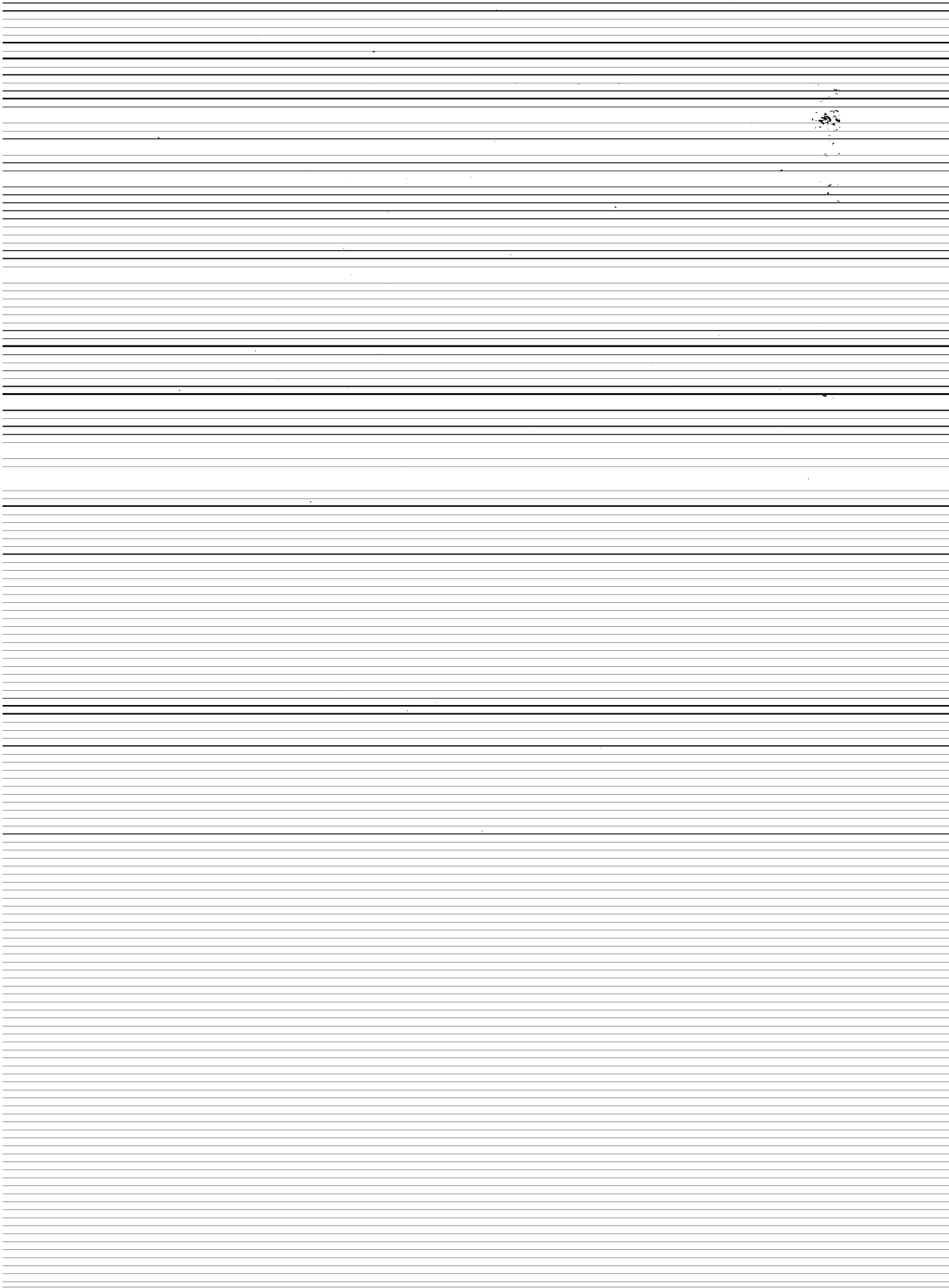
١ - حقيقة الرواية وشروطها وأنواعها وأحكامها.

٢ - حال الرواة وشروطهم وما يوصفون به من جرح أو تعديل.

٣ - أصناف المرويات وما يتعلق بها.

ولهذا فسوف أجعل الكتاب ثلاثة أبواب يشتمل كل منها على واحدة مما ذكرت... وبالله التوفيق.

وسوف أمهد لذلك بحديث مستقل عن فائدة مصطلح الحديث وحكمه من جهة العمل به وتلقيه، ومنزلته وموضوعه، وذكر أول من صنف فيه، سائلا الله سبحانه أن يلهمنى السداد ويهدينى فيما قصدت إلى سواء السبيل.



التمهيد

أولاً:

فائدة علم الحديث دراية كما يوضحها الإمام النووي تحت عنوان: «المقصود من علم الحديث رواية ودراية» حيث يقول في شرح خطبة صحيح مسلم مانصه:

«اعلم أن المراد من علم الحديث تحقيق معاني المتن، وتحقيق علم الإسناد، والعلل والعلة عبادة عن معنى في الحديث خفى يقتضى ضعف الحديث... مع أن ظاهره السلامة منها، وتكون العلة تارة في المتن وتارة في الإسناد. وليس المراد من هذا العلم مجرد السماع ولا الكتابة، بل الاعتناء بتحقيقه، والبحث عن خفى معاني المتن والأسانيد، والفكر في ذلك ودوام الاعتناء به، ومراجعة أهل المعرفة به، ومطالعة كتب أهل التحقيق فيه، وتقييد ما حصل من نفائسه وغيرها، فيحفظها الطالب بقلبه ويقيدها بالكتابة ثم يديم مطالعة ما كتبه ويتحرى التحقيق فيما يكتبه ويتثبت فيه، فإنه فيما بعد ذلك يصير معتمدا عليه، ويذاكر بمحفوظاته من ذلك من يشتغل بهذا الفن، سواء كان مثله في المرتبة أو فوقه أو تحته، فإن بالمذاكرة يتثبت المحفوظ ويتحرر ويتأكد ويتقرر، ويزداد بحسب كثرة المذاكرة، ومذاكرة حاذق في الفن ساعة أنفع من المطالعة والحفظ ساعات بل أياما، وليكن في مذكراته متحررا الإنصاف، قاصدا الاستفادة والإفادة غير مترفع على صاحب بقلبه ولا بكلامه ولا بغير ذلك من حاله، مخاطبا له بالعبرة الجميلة اللينة، فبهذا ينمو علمه وتزكو محفوظاته والله أعلم».

وبعد ذلك يمكن أن نقول: إن فائدة مصطلح الحديث هي: معرفة ما يقبل وما يرد من الأحاديث النبوية.

وإذا أردنا أن نفرد تعريفا لعلم الحديث دراية قلنا في مزيد من الاختصار والتركيز إنه «علم يعرف به حال المروى من حيث القبول والرد»

ثانيا: حكمه وفضله

أما حكمه من جهة العمل به وتلقيه، فهو كسائر العلوم الشرعية أي فرض كفاية^(١).

وأما فضله ومنزلته فإنه من أشرف العلوم الشرعية، ويكفى للتعرف على فضله أن علم الحديث هو العلم بأقوال الرسول ﷺ وأفعاله وتقريراته وهيئته وشكله، بينما علم مصطلح الحديث هو علم يتوصل به إلى معرفة صحاح الأحاديث وحسانها متنا وإسنادا وتمييزها عن خلافها.

فعلم الحديث مثلا كعلم الفقه وعلم مصطلح الحديث كعلم أصول الفقه.

ثالثا: موضوعه

وهو الرواية والرواة والمرويات.

وسوف نزيد هذا الموضوع شرحا وتفصيلا في أبواب الكتاب الآتية.

رابعا: أول من صنف فيه

قال الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني^(٢).

أول من صنف في ذلك القاضي أبو محمد الرامهرمزي المتوفى في ٣٦٠هـ في كتابه: «المحدث الفاضل»، لكنه لم يستوعب.

والحاكم أبو عبدالله النيسابوري المتوفى ٤٠٥هـ لكنه لم يهذب ولم يرتب.

(١) فرض الكفاية هو الذي: إذا قام به البعض سقط عن الباقيين.

(٢) ابن حجر: شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: ٢.

وتلاه أبو نعيم الأصبهاني المتوفى ٤٣٠هـ فعمل على كتابه مستخرجا، وأبقى أشياءه للمتعب، ثم جاء بعدهم الخطيب أبو بكر البغدادي المتوفى ٤٦٣هـ فصنف في قوانين الرواية كتابا سماه: «الكفاية» وفي آدابها كتابا سماه «الجامع لآداب الشيخ والسامع» وقل فن من فنون الحديث إلا وصنف فيه كتابا مفردا، فكان كما قال الحافظ أبو بكر بن نقطة المتوفى ٦١٩هـ «كل من أنصف علم أن المحدثين بعد الخطيب عيال على كتبه».

ثم جاء بعدهم بعض من تأخر عن الخطيب فأخذ من هذا العلم بنصيب، فجمع القاضي عياض المتوفى ٥٤٤هـ كتابا سماه «الإلماع». وأبو حفص المياجي جزءا سماه «مالا يسع المحدث جهله».

والحافظ أبو بكر أحمد القسطلاني في كتابه «المنهج المبهج عند الاستماع لمن رغب في علوم الحديث علي الاطلاع».

وأمثال ذلك من التصانيف.. إلى أن جاء الحافظ الإمام تقي الدين أبو عمرو بن عثمان بن الصلاح الشهرزوري المتوفى ٦٤٣هـ نزيل دمشق فجمع لما ولي التدريس للحديث بالمدرسة الأشرفية كتابه المشهور، فهدب فنونه وأملأه شيئا بعد شيء فلهذا لم يحصل ترتيبه على الوضع المناسب واعتنى بتصانيف الخطيب المتفرقة فجمع شتات مقاصدها وضم إليها من غيرها نخب فوائدها، فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره، فلهذا عكف الناس عليه وساروا بسيره، فلا يحصى كم ناظم له ومختصر ومستدرك عليه ومقصر ومقتصر، ومعارض له ومنتصر^(١).

وكتاب ابن الصلاح يسمى «علوم الحديث» ويشتهر «بمقدمة ابن الصلاح».

(١) ابن حجر: شرح مخبة الفكر: ٢.

ثم جاء الإمام الحافظ ابن كثير المتوفى ٧٢٩ هـ فاختصرها في رسالة سماها: «الباعث الحثيث على معرفة علوم الحديث».

ومن نظموا مقدمة ابن الصلاح: الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي المتوفى ٨٠٦ هـ نظمها في كتابه «ألفية الحديث».

ومن شرحها السخاوي.

ومن اختصرها الإمام النووي في كتاب سماه «تدريب الراوى».

وبعد هذه المؤلفات يجيء هذا المؤلف الذى بين يديك والذى استفدت فيه من أغلب هذه الكتب التى ذكرت، ولكنى سأتابع منها فى عرض هذا العلم لم أسبق إليه فيما قرأت من كتب..

وذلك حيث أقيمه على ثلاثة أبواب:

الباب الأول: حقيقة الرواية وشروطها وأنواعها وأحكامها.

الباب الثانى: حال الرواة وشروطهم وما يوصفون به من جرح أو تعديل.

الباب الثالث: أصناف المرويات وما يتعلق بها وهو أوسع الأبواب وأوفاهها حظاً من العناية والاستيعاب بإذن الله تعالى.

وذلك أن البابين الأولين يعدان فرشاً وتمهيداً للباب الثالث الذى هو صميم البحث ولله وفؤاده.

وعلى الله أتوكل وبه أستعين.

الباب الأول

الرواية وشروطها وأنواعها وأحكامها

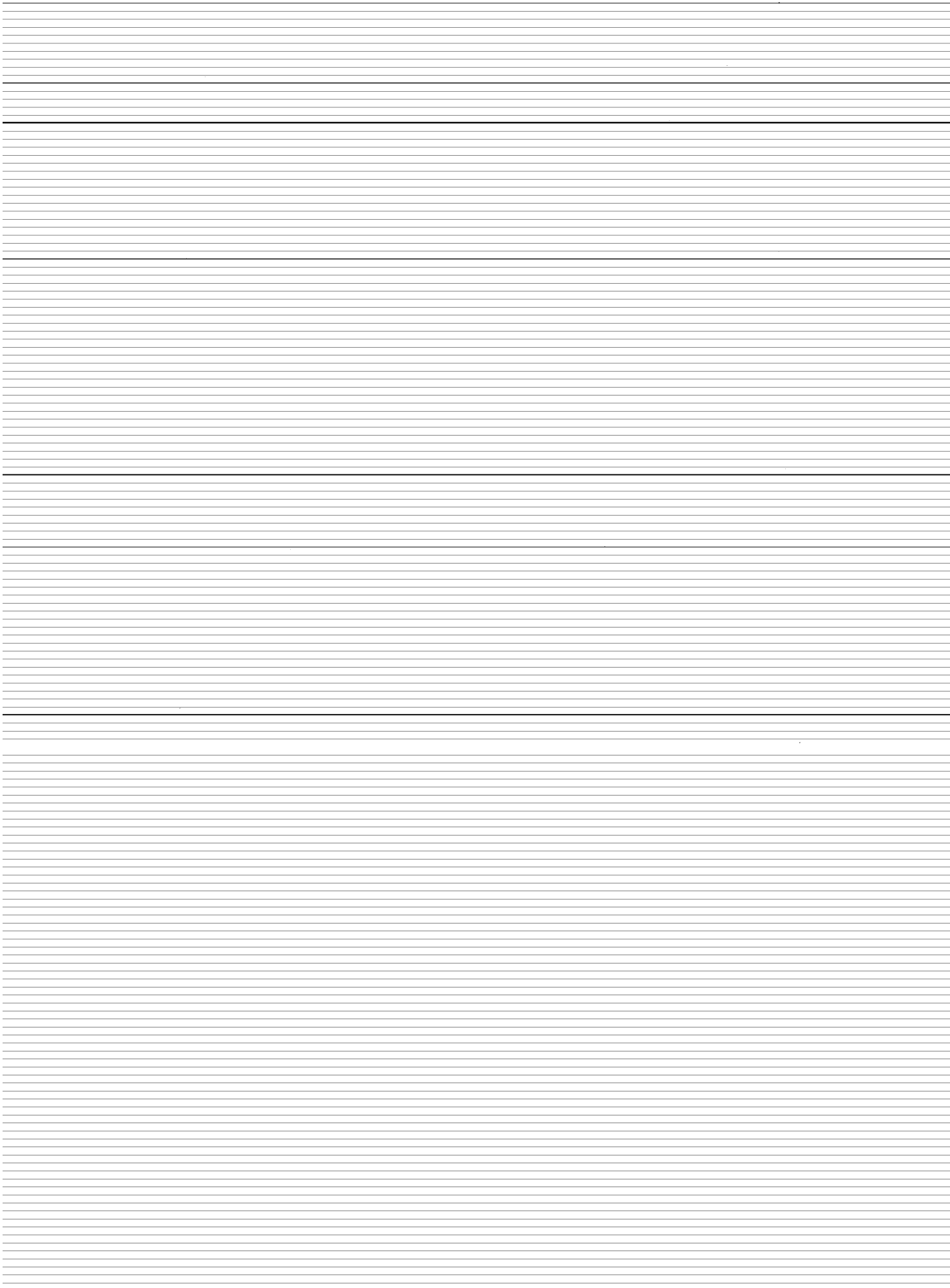
ويتناول الفصول الآتية:

١ - الإسناد

٢ - الرواية

٣ - طرق تحمل الأحاديث

٤ - كتابة الحديث وضبطه وتقييده



الفصل الأول

الإسناد

معنى الإسناد:

قال العلماء: الإسناد هو: رفع الحديث إلى قائله.. أي رفعه إلى رسول الله ﷺ.

وقال البدر بن جماعة: المحدثون يستعملون السند والإسناد لشيء واحد، وقال شمس الدين محمد الحنفى التبريزي: الإسناد هو: أخبار عن أو حكاية عن طرق المتن^(١).

وقال الحافظ ابن كثير: الإسناد من خصائص هذه الأمة، وذلك أنه ليس أمة من الأمم يمكنها أن تسند عن نبيها إسنادا متصلا غير هذه الأمة^(٢).

وقال ابن حزم: الإسناد هو نقل الثقة عن الثقة يبلغ به النبي ﷺ مع الاتصال.

ثم يقول ابن حزم بعد ذلك: إن هذا النقل من الثقة عن الثقة خص الله به المسلمين دون سائر الملل كلها، وأبقاه عندهم غضا جديدا على قديم الدهور، منذ أربعمئة وخمسين عاما - (زمن ابن حزم).

ثم يقول: وأما مع الإرسال (أي سقوط اسم الصحابي من الحديث والاكتفاء بالتابعي).. يقول وأما الإرسال والإعصال فيوجد في كثير من اليهود ولكن لا يقربون من موسى عليه السلام قربنا من محمد ﷺ أكثر من ثلاثين عصرا.. وإنما يبلغون إلى شمعون ونحوه.

(١) شمس الدين التبريزي: شرح الديباج: ٨.

(٢) ابن كثير: الباعث الحثيث: ١٧٨.

وأما النصارى فليس عندهم من صفة هذا النقل إلا تحريم الطلاق فقط .
ولا يمكن للنصارى أن يصلوا إلى أعلى من شمعون وبولص .

وأما النقل بالطريق المشتبهة على كذاب أو مجهول العين فكثير فى نقل
اليهود والنصارى .

وقال أبو على الجيانى : وخص الله تعالى هذه الأمة بثلاثة أشياء لم يعطها من
قبلها :

الإسناد ، والأنساب ، والإعراب .

ومن أدلة ذلك ما رواه الحاكم وغيره عن مطر الوراق فى قوله تعالى :

«أو أنارة من علم » قال : إسناد الحديث .

وقال ابن المبارك : الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من يشاء ما يشاء
أخرجه مسلم .

وقال النووى : الإسناد سلاح المؤمن وقال عنه : إنه خصيصة لهذه الأمة وسنة
بالغة مؤكدة وطلب العلو فيه سنة ولهذا استحبت الرحلة .

وقال سفيان بن عيينة : حدث الزهرى يوما بحديث فقلت : هاته بلا إسناد
فقال الزهرى : أترقى السطح بلاسلم .

وقال الإمام أحمد بن حنبل : « طلب الإسناد العالى سنة عم من سلف » .

ذلك هو الإسناد وهذا فضله وأهميته ، ولعل مما يتمم الفائدة ويجعلنا أكثر
وعيا وإدراكا لتلك المصطلحات أن نعرف ثلاثة ألفاظ تدور فى فلك كلمة
الإسناد وربما كان بعضها مرادفا له ، تلك الألفاظ هى :

السند، والمسند، والمتن.

فأما المسند: يفتح النون فله اعتبارات:

أحدها: الحديث إذا أسند.

ثانيها: الكتاب الذى جمع فيه ما أسنده الصحابة أى روه.

ثالثها: أن يطلق ويراد به الإسناد فيكون مصدرا، كمسند الشهاب ومسند

الفردوس أى أسانيد أحاديثها.

وأما المتن: فهو ألفاظ الحديث التى تقوم بها المعانى، قال الطيبى وقال ابن

جماعة: هو غاية ما ينتهى إليه غاية السند من الكلام.

العلو فى الإسناد:

المقصود بالعلو فى الإسناد أن يكون قريبا من الرسول ﷺ ... واستحب العلو

فى الإسناد كبار العلماء من أمثال أحمد بن حنبل وغيره والعلو فى الإسناد خمسة أقسام^(١).

الأول: - وهو أعظمها وأجلها - القرب من رسول الله ﷺ بإسناد صحيح نظيف خال من الضعف بخلاف ما إذا كان مع ضعف فلا التفات إليه، ولا سيما إن كان فيه بعض الكذابين المتأخرين، ممن ادعى سماعا من الصحابة.. قال الذهبي: «متى رأيت المحدث يفرح بعوالى هؤلاء فاعلم أنه عامي»^(٢).

الثانى: أن يكون الإسناد غالبا للقرب من إمام من أئمة الحديث كالأعمش وابن جريج، ومالك وشعبة وغيرهم مع صحة الإسناد.

(١) النووى: التقریب: ٣١ بتصرف.

(٢) السيوطى: التدریب ١٨٤.

الثالث: علو الاسناد بالنسبة إلى كتاب من الكتب المعتمدة المشهورة كالكتب الستة والموطأ ونحو ذلك.

وصورته أن تأتي لحديث رواه البخارى مثلاً، فترويه بإسنادك إلى شيخ البخارى أو شيخ شيخه وهكذا. ويكون رجال إسنادك فى الحديث أقل عدداً مما لو رويته من طريق البخارى.

الرابع: العلو بتقدم وفاة الشيخ الذى تروى عنه عن وفاة شيخ آخر وإن تساوى فى عدد الإسناد قال النووى فى التقريب: فما أرويه عن ثلاثة عن البيهقى عن الحاكم: أعلى مما أرويه عن ثلاثة عن أبى بكر بن خلف عن الحاكم، لتقدم وفاة البيهقى على ابن خلف.

الخامس: العلو بتقدم السماع، فمن سمع من الشيخ قديماً كان أعلى ممن سمع منه أخيراً، كأن يسمع شخصان من شيخ واحد أحدهما سمع منه منذ ستين سنة مثلاً والآخر منذ أربعين فالأول أعلى من الثانى.. قال السيوطى فى التدريب «ويتأكد ذلك فى حق من اختلط شيخه أو خرف» يعنى أن سماع من سمع قديماً أرجح وأصح من سماع الآخر.

النزول فى الإسناد:

وهو ضد العلو، وهو مفضول بالنسبة إلى العلو اللهم إلا أن يكون رجال الإسناد النازل أجل من رجال الإسناد العالى، وإن كان الجميع ثقات.

وربما كان الإسناد النازل أفضل من الإسناد العالى إذا كان فيه فائدة تميزه كأن يكون رجاله أوثق من رجال العالى أو أحفظ منه أو أفقه، أو يكون متصلاً بالسماع بينما فى العالى إجازة أو تساهل من بعض رواه فى الحمل أو نحو ذلك^(١).

(١) سوف نفصل طرق الحديث فى الفصل الثالث من هذا الباب بعون الله تعالى.

قال السيوطي في التدريب: قال ابن المبارك: ليس جودة الحديث قرب الإسناد، بل جودة الحديث صحة الرجال.

وأحب أن أنهى الحديث عن الإسناد بسؤال رده العلماء هو:

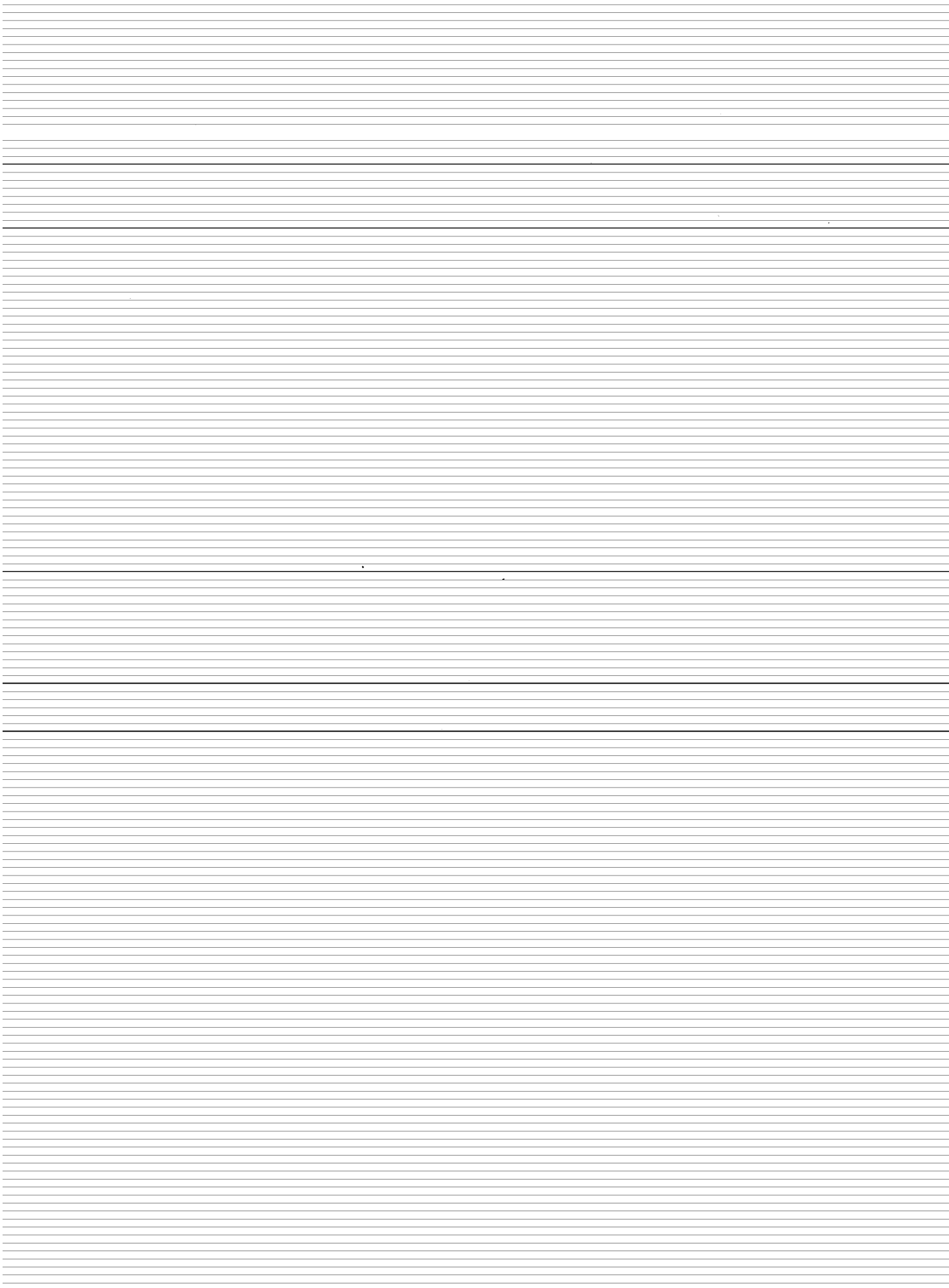
هل يجوز رواية الحديث من غير إسناد؟

اختلف العلماء في ذلك على رأيين:

الأول: جرى عليه أكثر العلماء وهو: أنه لا يصح لمسلم أن يقول قال النبي ﷺ حتى يكون عنده ذلك القول مروياً ولو على أقل الوجوه.

الثاني: قال به بعض العلماء وهو: أن رواية الحديث من غير إسناد جائزة.

والرأي الأول أرجح وأقرب إلى الدقة وإلى الصواب.



الفصل الثاني

الرواية

نعني بالرواية: نقل الحديث عن رسول الله ﷺ... وقد قال ابن الصلاح: شدد قوم في الرواية.. فاشتراط بعضهم أن تكون الرواية من حفظ الراوى أو تذكره، وحكاها عن مالك وأبى حنيفة وأبى بكر الصيدلانى المروزى الشافعى.

ومنهم من جعلها جائزة من كتاب الراوى إلا إذا خرج من يده، واكتفى آخرون وهم الجمهور، بثبوت سماع الراوى لذلك الذى يسمع عليه وإن كان بخط غيره، وإن غابت عنه النسخة، إذا كان الغالب على الظن سلامتها من التبديل والتغيير.

وهؤلاء الذين تشددوا وصفهم الإمام النووى فى التقريب بقوله: شدد قوم فى الرواية فأفراطوا.

والواقع أنه لا إفراط.. فما دام الأمر هو نقل أحاديث النبى للناس فالاحتياط واجب وصور الاحتياط التى أوجبها هؤلاء المتشددون هى: الحفظ والتذكر أو الكتاب الموجود لدى الراوى أو ثبوت السماع من الراوى لذلك الذى يسمع عليه.. بشرط الاطمئنان إلى سلامة النسخة، ولا تفقد طبقة سماعه.

وهؤلاء قد عدهم الحاكم فى طبقات المجروحين قال: وهذا كثير تعاطاه قوم من أكابر العلماء والصلحاء.

ويرى النووى: أن النسخة التى لم تقابل يجوز الرواية منها بشرط^(١) فيحتمل

(١) سنفصل هذه الشروط عند الحديث عن كتابة الحديث فى الفصل الرابع من هذا الباب بمشيئة الله تعالى.

أن الحاكم عدهم من المجروحين إذا لم توجد شروط جواز الرواية^(١).

والصواب - فى الرواية - ما عليه الجمهور وهو التوسط، فإذا توفرت شروط التحمل والمقابلة^(٢) جازت روايته حتى ولو غاب إذا كان الطالب يأمن سلامته من التغيير لاسيما إن كان ممن لا يخفى عليه التعبير غالباً.. والله أعلم^(٣).

ونستطيع أن نقول إن العبرة فى الرواية بالثقة واطمئنان النفس إلى صحة ما يروى، فإذا توفر هذا جازت الرواية، وإن لم يتوفر فلا يجوز والمسألة بعد مسألة دين وأمانة، والتثبت واجب والتدقيق ضرورة وهذا هو الذى التزم به ساداتنا الصالحون من العلماء.. وهذا هو الذى حفظ على الأمة الإسلامية مروياتها بصورة لم تصل إليها أمة أخرى من الأمم.

وفى الرواية مسائل كثيرة نذكر منها:

١ - المسألة الأولى: رواية لحديث بالمعنى

قال الحافظ ابن كثير: وأما رواية الحديث بالمعنى.. فإن كان الراوى غير عالم ولا عارف بما يحيل المعنى فلا خلاف أنه لا يجوز له رواية الحديث بهذه الصفة.

وأما إن كان عالماً بذلك بصيراً بالألفاظ ومدلولاتها وبالمترادف من الألفاظ ونحو ذلك.. فقد جوز له الرواية جمهور الناس سلفاً وخلفاً، وعليه العمل كما هو المشاهد فى الأحاديث الصحاح وغيرها، فإن الواقعة تكون واحدة وتجىء بألفاظ متعددة من وجوه مختلفة متباينة.

(١) النووى: التقريب: ٢٤.

(٢) سنفضل هذا فى الفصلين الثالث والرابع من هذا الباب بمشيقة الله تعالى.

(٣) النووى: التقريب: ٢٤.

ولما كان هذا قد يوقع فى تغيير بعض الأحاديث منع من الرواية بالمعنى طائفة آخرون من المحدثين والفقهاء والأصوليين، وشددوا فى ذلك أكد التشديد، وكان ينبغي أن يكون هذا هو الواقع، ولكن لم يتفق ذلك والله أعلم^(١).

والمسألة بعد مسألة شائكة أحب أن أفصل فيها القول على النحو التالى:

اتفق العلماء وعلى رأسهم ابن الصلاح والنووى وغيرهما من الفضلاء: على أن الراوى إذا لم يكن عالما بالألفاظ ومدلولاتها ومقاصدها، ولا خبيراً بما يحيل معانيها، ولا بصيراً بمقادير التفاوت بينها - لم يجز له رواية ما سمعه بالمعنى، بل يجب أن يحكى اللفظ الذى سمعه من غير تصرف فيه.

ثم اختلفوا فى جواز الرواية بالمعنى للعارف بذلك العالم به على النحو التالى: طائفة كبيرة من العلماء بالحديث والفقه والأصول منعت الرواية بالمعنى حتى للعارف العالم.

وطائفة أخرى من العلماء قيدت المنع بأحاديث النبى ﷺ المرفوعة وأجازوه فيما سواها من الأحاديث، وهو قول مالك ورواه عنه البيهقى فى المدخل، وروى عنه أيضاً أنه كان يتحفظ من الباء والياء والتاء فى حديث رسول الله ﷺ، وبه قال الخليل بن أحمد واستدل له بحديث: «رب مبلغ أوعى من سامع» فإذا رواه بالمعنى فقد أزاله عن موضعه ومعرفة ما فيه.

ومن العلماء من ذهب إلى جواز تغيير كلمة بمرادفها فقط.

وقال جماعة من العلماء إن رواية الحديث بالمعنى جائزة إن أوجب الخبر اعتقاداً وممنوعة إن أوجب عملاً.

(١) الحافظ ابن كثير: الباعث الحثيث: ١٥٧.

وجزم القاضى أبو بكر بن العربى بأنه إنما يجوز ذلك للصحابة دون غيرهم.. قال: «إن هذا الخلاف إنما يكون فى عصر الصحابة ومنهم، وأما من سواهم فلا يجوز لهم تبديل اللفظ بالمعنى. وإن استوفى ذلك المعنى، فإننا لو جوزناه لكان لكل أحد، لما كنا على ثقة من الأخذ بالحديث، إذ كل أحد إلى زماننا هذا قد بدل ما نقل، وجعل الحرف بدل الحرف فيما رآه فيكون خروجنا من الأخبار بالجملة، والصحابة بخلاف ذلك فإنهم اجتمع فيهم أمران عظيمان: أحدهما: الفصاحة والبلاغة إذ جبلتهم عربية ولغتهم سليقة. الثانى: أنهم شاهدوا قول النبى ﷺ وفعله فأفادتهم المشاهدة عقل المعنى جملة، واستيفاء المقصد كله. وليس من أخير كمن عاين ألا تراهم يقولون فى كل حديث: «أمر رسول الله ﷺ بكذا» و«نهى رسول الله ﷺ عن كذا. ولا يذكرون لفظه؟ وكان ذلك خيرا صحيحا، ونقلا لازما، وهذا لا ينبغي أن يستريب فيه منصف لبيانه^(١).

وقال ابن الصلاح:

«ومنعه بعضهم فى حديث رسول الله ﷺ، وأجازه فى غيره، والأصح جواز ذلك فى الجميع إذا كان عالما بما وصفناه، قاطعا بأنه أدى معنى اللفظ الذى بلغه، لأن ذلك هو الذى تشهد به أحوال الصحابة والنسلف الأولين، وكثيرا ما كانوا ينقلون معنى واحدا فى أمر واحد بألفاظ مختلفة، وما ذلك إلا لأن معولهم كان على المعنى دون اللفظ. ثم إن هذا الخلاف لانراه جاريا ولا أجراه الناس - فيما نعلم - فيما تضمنته بطون الكتب فليس لأحد أن يغير لفظ شيء من كتاب مصنف ويثبت بدله فيه لفظا آخر بمعناه».

فإن الرواية بالمعنى رخص فيها من رخص لما كان عليهم من ضبط الألفاظ

(١) ابن العربى: أحكام القرآن: ١٠/١.

والجمود عليها من الحرج والنصب وذلك غير موجود فيما اشتملت عليه بطون الكتب والأوراق، ولأنه إن ملك تغيير اللفظ، فليس يملك تغيير تصنيف غيره»^(١).

وقال القاضي عياض: ينبغي سد باب الرواية بالمعنى لئلا يتسلط من لا يحسن ممن يظن أنه يحسن، كما وقع للرواة قديما وحديثا.

وفي عصرنا هذا نجد أن الخلاف حول رواية الحديث بالمعنى لا طائل تحته الآن لأن الرأي قد استقر بين العلماء على عدم جواز الرواية بالمعنى.

وإنما أوردت ذلك ليعلم القارئ الكريم كم دقق سادتنا العلماء في الاحتياط والتثبت وهم يحملون إلينا سنة رسول الله ﷺ.. حتى كأن الصحابة الأجلاء أمثال ابن مسعود وأبي الدرداء وأنس رضي الله عنهم إذا روى الحديث قالوا- تحرزا من تبديل لفظ أو تغييره-: «أو نحو هذا» أو «شبهه»، أو «قريبا منه»... وهكذا كان التابعون وتابعوهم.

حتى بلغ من احتياطهم إلزام راوى الحديث أن يقول عقب كل حديث كلمة: «أو كما قال»... أو كلمة تؤدي هذا المعنى.

٢- المسألة الثانية: رواية بعض الحديث الواحد دون بعض.

أى هل يجوز اختصار الحديث فيحذف بعضه، إذا لم يكن المحذوف متعلقا بالمذكور؟

الإمام البخارى يصنع هذا كثيرا فى صحيحه، وعلى هذا المذهب جمهور الناس قديما وحديثا وعليه عمل الأئمة.

(١) ابن الصلاح: المقدمة: ١٨٩.

والمفهوم أن هذا جائز إذا كان الخبر واردا بروايات أخرى تماماً. وأما إذا لم يرد تماماً من طريق أخرى فلا يجوز لأنه حينئذ يعد كتماناً لما وجب إبلاغه.

فإذا كان الراوى موضعاً للتهمة في روايته فينبغي له أن يحذر اختصار الحديث بعد أن يرويهِ تماماً، لئلا يتهم بأنه زاد في الأول ما لم يسمع، أو أخطأ بنسيان ما سمع، وكذلك إذا رواه مختصراً وخشى التهمة، فينبغي له أن لا يرويهِ تماماً بعد ذلك.

قال النووي: وأما تقطيع المصنف الحديث في الأبواب فهو إلى الجوار أقرب.. قال الشيخ ولا يخلو من كراهة، وما أظنه يوافق عليه^(١)

وقال ابن الحاجب في مختصره: «حذف بعض الخبر جائز عند الأكثر إلا في الغاية والاستثناء ونحوه. أما إذا حذف الزيادة لكونه شك فيها فهذا سائغ، كان مالك يفعل ذلك كثيراً، بل كان يقطع إسناد الحديث إذا شك في وصله. وقال مجاهد: انقص الحديث ولا تزد فيه.

٣- المسألة الثالثة:

إذا أراد الرواية من نسخة ليس فيها سماعه ولا هي مقابلة به لكن سمعت على شيخه أو فيها سماع شيخه أو كتبت عن شيخه وسكنت نفسه إليها لم يجز الرواية منها عند عامة المحدثين. وخصص فيه أيوب السخيتاني ومحمد بن بكر البرساني.

قال الخطيب: والذي يوجب النظر أنه متى عرف أن هذه الأحاديث هي التي سمعها من الشيخ جاز أن يرويها إذا سكنت نفسه إلى صحتها وسلامتها.. والله

(١) النووي: التقريب: ٢٦

أعلم. هذا إذا لم يكن له إجازة عامة من شيخه لمروياته، أو لهذا الكتاب فإن كانت، جاز له الرواية منها، وله أن يقول: حدثنا وأخبرنا، وإن كان في النسخة سماع شيخ أو مسموعه على شيخ شيخه فيحتاج أن يكون له إجازة عامة من شيخه ولشيخه مثلها والله أعلم^(١).

٤- المسألة الرابعة:

إذا وجد في كتابه خلاف حفظه، فإن كان حفظ منه رجع إليه، وإن كان حفظ من فم الشيخ اعتمد حفظه إن لم يشك وحسن أن يجمعهما فيقول: حفظي كذا وفي كتابي كذا، وإن خالفه غيره قال: حفظي كذا، وقال فيه غيري أو فلان كذا.

وإذا وجد سماعه في كتابه - وهو لا يذكره - فعن أبي حنيفة وبعض الشافعية: لا يجوز روايته، ومذهب الشافعي وأكثر الصحابة، وأبي يوسف ومحمد - من الأصناف ويسميان في فقه الحنيفة والصاحبان، مذهب هؤلاء جميعاً جوز الرواية وهو الصحيح.

وشرط ذلك أن يكون السماع بخطه أو خط من يثق به، والكتاب مصون يغلب على الظن سلامته من التغيير، وتسكن إليه نفسه، فإن شك لم يجوز.. والله أعلم.

٥- المسألة الخامسة:

إذا كان الحديث عنده عن اثنين أو أكثر وانفقا في المعنى دون اللفظ فله جمعها في الإسناد ثم يسوق الحديث على لفظ أحدهما فيقول: أخبرنا فلان وفلان واللفظ لفلان أو هذا لفظ فلان قال أو قالوا: أخبرنا فلان ونحوه من العبارات.

(١) النووي: التقريب: ٢٥

ولمسلم فى صحيحه عبارة حسنة كقوله: حدثنا أبو بكر وأبو سعيد كلاهما عن أبي خالـد قال أبو بكر: حدثنا أبو خالـد عن الأعمش، فظاهره أن اللفظ لأبى بكر، فإن لم يخص فقال: أخبرنا فلان وفلان وتقاربا فى اللفظ قائلًا: حدثنا فلان جاز على جواز الرواية بالمعنى، فإن لم يقل تقاربا فلا بأس به على جواز الرواية بالمعنى، وإن كان قد عيب به البخارى أو غيره.

وإذا سمع من جماعة مصنفًا فقابل نسخته بأصل بعضهم ثم رواه عنهم وقال: واللفظ لفلان فيتحمل جوازه ومنعه.

وقال ابن حجر: إذا روى الحديث عن شيخه فأكثر، وبين ألفاظهم تباين فإن ركب السياق من الجميع كما فعل الزهرى فى حديث الإفك حين رواه عن سعيد بن المسيب وعروة وغيرهما عن عائشة وقال: «كل حدثني طائفة من الحديث فدخل حديث بعضهم فى بعض» وساقه بتمامه فهذا سائغ، فإن الأئمة قد تلقوه عنه بالقول وخرجوه فى كتبهم الصحاح وغيرها.

وللراوى أن يبين كل واحدة منها عن الأخرى ويذكر ما فيها من زيادة ونقصان وتحديث وإخبار وإنباء. وهذا ما يعنى به مسلم فى صحيحه، ويبالغ فيه.

وأما البخارى فلا يعرج على ذلك ولا يلتفت إليه، وربما تعاطاه فى بعض الأحيان والله أعلم وهذا نادر^(١)

٦ - المسألة السادسة:

النسخ والأجزاء المشتتة على أحاديث بإسناد واحد كنسخة همام عن أبى هريرة، ومحمد بن عمرو عن أبى سلمة عن أبى هريرة، وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وبهز بن حكيم عن أبيه عن جده... وغير ذلك..

(١) الحافظ بن كثير: الباعث الحثيث: ١٦٤، ١٦٥

فى كل ذلك - مما جاء بإسناد واحد- للراوى أن يحدد الإسناد أول كل حديث وهو أحوط .

ومنهم من يكتفى به فى أول حديث . أو أول كل مجلس ويدرج الباقي عليه قائلا فى كل حديث : وبالإسناد أو به وهو الأغلب .
فمن سمع هكذا فأراد روايته غير الأول بإسناده جاز عند الأكثرين . ومنعه أبو إسحاق الإسفرايينى وغيره .

٧- المسألة السابعة :

إذا قدم ذكر المتن على الإسناد كما إذا قال : « قال رسول الله ﷺ كذا وكذا » ثم قال : « أخبرنا به » وأسنده .

فهل يجوز للراوى عنه أن يقدم الإسناد أولا ثم يتبعه بذكر متن الحديث ؟ فى ذلك خلاف ذكره الخطيب وابن الصلاح . يقول ابن حجر : والأشبه عندى جواز ذلك والله أعلم .

٨- المسألة الثامنة :

إذا روى حديثا بسنده ثم أتبعه بإسناد له آخر ، وقال فى آخره : « مثله » أو « نحوه » وهو ضابط محرر .

فهل يجوز روايته لفظ الحديث الأول بإسناد الثانى ؟

قال شعبة : لا

وقال الثورى : نعم .

وقال يحيى بن معين : يجوز فى قوله : « مثله » ولا يجوز فى « نحوه »

وقال الخطيب: إذا قيل بالرواية عن هذا المعنى فلا فرق بين قوله: «مثله» أو «نحوه»

وقال الحاكم: إن مما يلزم الحديثي من الضبط والإتقان: أن يفرق بين أن يقول «مثله» أو يقول «نحوه» فلا يحل له أن يقول: «مثله» إلا بعد أن يعلم أنهما على لفظ واحد. ويحل له أن يقول: «نحوه» إذا كان على مثل معانيه.

وقال النووي: إذا ذكر الإسناد وبعض المتن ثم قال: وذكر الحديث فأراد السامع روايته بكماله فهو أولى بالمنع من مثله ونحوه، فمنعه الأستاذ أبو إسحق الإسفراييني، وأجازه الإسماعيلي إذا عرف المحدث والسامع ذلك الحديث.

والاحتياط أن يقتصر على المذكور ثم يقول: قال وذكر الحديث وهو هكذا ويسوقه بكماله، وإذا جوز إطلاقه فالتحقيق أنه بطريق الإجازة القوية فيما لم يذكره الشيخ ولا يقتصر إلى أفراده بالإجازة.

قال ابن حجر: وينبغي أن يفصل فيقال: إن كان قد سمع الحديث المشار إليه قبل ذلك على الشيخ ذلك المجلس أو في غيره فتجوز الرواية وتكون الإشارة إلى شيء قد سلف بيانه وتحقق سماعه. والله أعلم.

٩ - المسألة التاسعة:

إبدال لفظ الرسول بالنبي، أو النبي بالرسول

قال ابن الصلاح: الظاهر أنه لا يجوز، وإن جازت الرواية بالمعنى يعنى لاختلاف معانيهما.

ونقل عبد الله بن أحمد بن حنبل أن أباه كان يشدد في ذلك فإذا كان في الكتاب النبي فكتب المحدث «رسول الله ﷺ» ضرب على «رسول» وكتب النبي.

قال الخطيب وهذا منه استحباب، فإن مذهبه الترخيص في ذلك.

وقال صالح - ابن الإمام أحمد بن حنبل - سألت أبا عنبيدة عن ذلك فقال:
أرجو أنه لا بأس به.

وروى عن حماد بن سلمة أن عفان وبهرا كانا يفعلان ذلك بين يديه فقال
لهما: أما أنتما فلا تفقهما أبدا.

وقد استدل بعض العلماء على منع هذا التبديل بحديث البراء بن عازب في
الدعاء عند النوم.. وفيه: «ونبيك الذي أرسلت» فأعاد البراء على النبي ﷺ
ليحفظه فقال فيه: «ورسولك الذي أرسلت» فقال: لا، ونبيك الذي أرسلت». ولكن
العراقي أجاب عن ذلك بأن هذا الحديث لا دليل فيه على المنع لأن
ألفاظ الذكر توقيفية.

غير أن الراجح أن تبديل كلمة مكان كلمة في الحديث غير جائز
وخصوصا في الكتب المؤلفة التزاما بأمانة النقل والدقة فيه.

١٠ - المسألة العاشرة:

هل تجوز رواية الضرير؟ أو رواية البصير الأمي؟

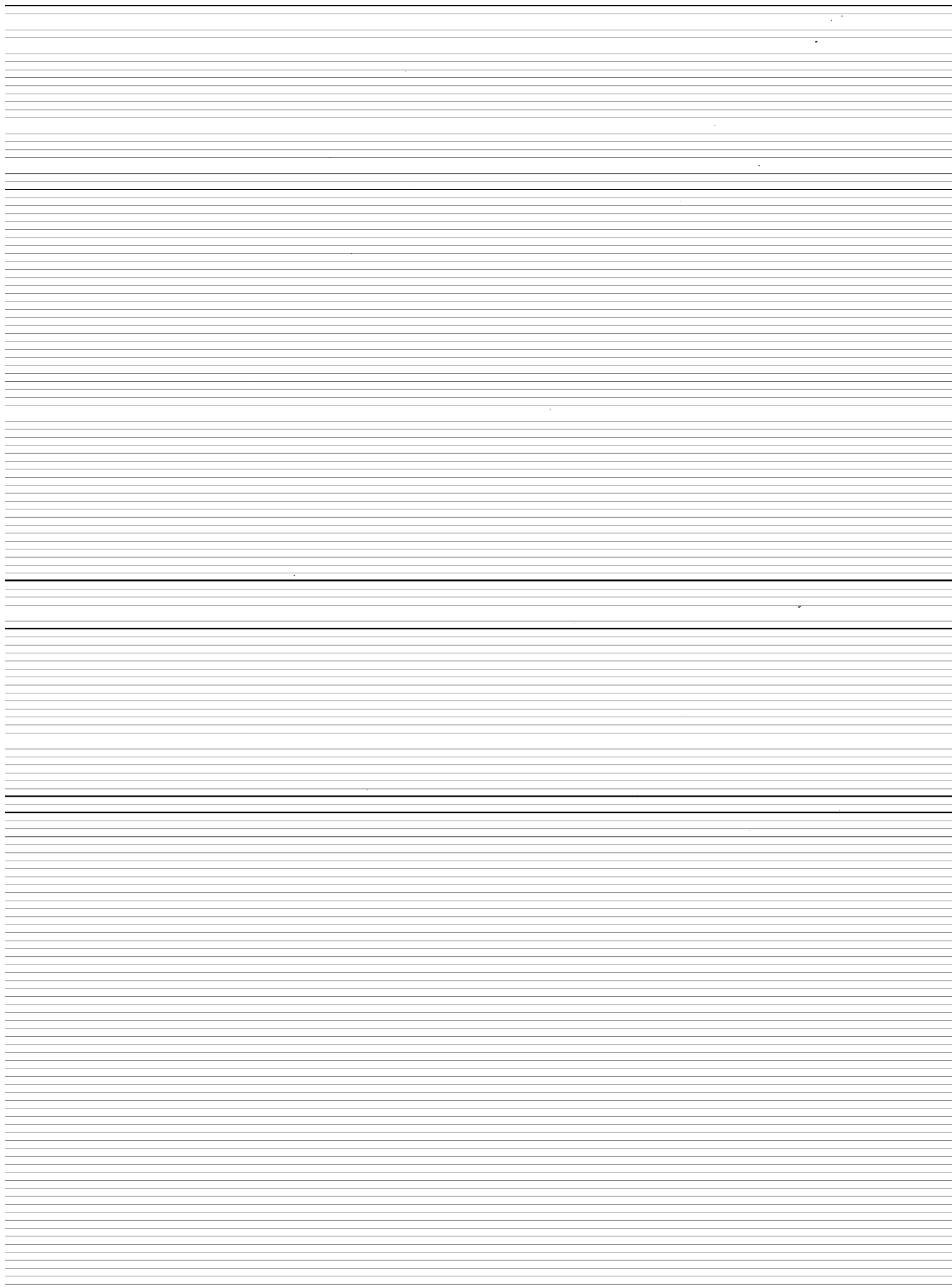
من العلماء من أجاز الرواية عنهما بشروط هي:

أن يستعينا بثقة في ضبط الحديث

أن يحفظا كتابا من استعانا به.

أن يحتاطا عند القراءة على هذه الثقة بحيث يغلب على ظنهما سلامته من
التغيير.

ومن العلماء من منع الرواية عنهما منعاً مطلقاً لظنه عدم التثبت والدقة.



الفصل الثالث

طرق تحمل الأحاديث

تحمل الحديث أى أخذه عن الغير.

قال العلماء: يصح تحمل الصغار الشهادة والأخبار، وكذلك يصح تحمل الكفار إذا أدوا ما حملوه فى حال كمالهم وهو الاحتلام والإسلام.

وقد اختلفوا فى السن التى يصلح فيها الصبى للرواية:

فنقل القاضى عياض: أن أهل الحديث: حددوا أول زمن يصح فيه السماع للصغير بخمس سنين. قال ابن الصلاح: وعلى هذا استقر العمل بين أهل الحديث، وأصبحوا بما رواه البخارى عن محمود بن الربيع قال: «عقلت من النبى ﷺ مجة مجها فى وجهى من دلو وأنا ابن خمس سنين».

قال النووى وابن الصلاح: «والصواب اعتبار التمييز، فإن فهم الخطاب ورد الجواب كان مميزا صحيح السماع وإن لم يبلغ خمسا وإلا فلا» وهذا ظاهر ولا حجة فيما احتجوا به من رواية محمود بن الربيع، لأن الناس يختلفون فى قوة الذاكرة، ولعل غير محمود بن الربيع لا يذكر ما حصل له وهو ابن عشر سنين، وأيضا فإن ذكره مجة وهو ابن خمس لا يدل على أنه يذكر كل ما رأى أو سمع.

والحق أن العبرة فى هذا بأن يميز الصبى ما رواه ويسمعه وأن يفهم الخطاب ويرد الجواب. وعلى هذا يحمل ما روى عن موسى بن هارون الحمال فإن سئل: متى يسمع الصبى الحديث؟ فقال إذا فرق بين البقرة والحمار. وكذلك ما روى

عن أحمد بن حنبل فإنه سئل عن ذلك فقال: إذا عقل وضبط وذكر له عن رجل أنه قال: يجوز سماعه حتى يكون له خمس عشرة سنة. فأنكر قوله هذا وقال: «بئس القول: فكيف يصنع بسفيان ووكيعة ونحوهما؟».

وقال بعض العلماء يجوز التحمل والسماع وهو ابن أربع سنين إذا عقل قال الشيخ أبو عمرو: وبلغنا عن إبراهيم بن سعيد الجوهري أنه قال: رأيت صبيا ابن أربع سنين قد حمل إلى المأمون قد قرأ القرآن ونظر في الرأي غير أنه إذا جاع يبكي».

وقال جماعة من العلماء: يستحب أن يتدبّر بسماع الحديث بعد ثلاثين سنة، وقيل بعد عشرين.

ونقل القاضي عياض رحمه الله. أن أهل الصنعة حددوا أول زمن يصح فيه السماع بخمس سنين.. وقد قدمنا تفصيل ذلك.

أما طرق تحمل الحديث: فقد اتفق العلماء على أنها ثمانية:

الأول: السماع

وتارة يكون من لفظ السمع حفظا؛ أو من كتاب.

قال القاضي عياض: فلا خلاف حينئذ أن يقول السامع:

«حدثنا»، و«أخبرنا» و«أنبأنا» و«سمعت» ثم «حدثنا» و«حدثني».

قال: وقد كان جماعة من أهل العلم لا يكادون يخبرون عما سمعوه من الشيخ إلا بقولهم «أخبرنا» ومنهم:

حماد بن سلمة، وابن المبارك، وهيثم بن بشير، ويزيد بن هارون. وعبد الرازق، ويحيى بن يحيى بالإسماع. بخلاف حدثنا وأخبرنا فإن الراوى للحديث حينئذ مقصود من شيخه ومحدثه.

وقال ابن كثير: بل الذى ينبغى أن يكون أعلى العبارات على هذا أن يقول: «حدثنى» فإنه إذا قال: «حدثنا»، أو «أخبرنا» قد لا يكون قصده الشيخ بذلك أيضا الاحتمال أن يكون فى جمع كثير، بخلاف حدثنى فإن الراوى حينئذ يكون مقصودا بذاته من شيخه ومحدثه... والله أعلم.

الثانى : القراءة على شيخ حفظا من كتاب

ويسميه الجمهور «عرضا»

والرواية بذلك سائغة عند العلماء إلا عند شذاذ لا يعتد بهم. ومستند العلماء فى ذلك الجواز حديث ضمام بن ثعلبة وهو فى الصحيح.

والرواية بالقراءة أو العرض أقل رتبة من الرواية بالسماع من لفظ الشيخ.

وعن مالك وأبى حنيفة وابن أبى ذؤيب، أنها أقوى من رواية السماع وقيل هما سواء وعزى هذا الرأى إلى أهل الحجاز والكوفة وإلى مالك أيضا وأشيأخه من أهل المدينة وعزى أيضا إلى اختيار البخارى.

قال ابن كثير والصحيح أنها أقل رتبة من الرواية بالسماع وعلى ذلك علماء الشرق.

روى الإمام البخارى فى صحيحه^(١): فى باب ما جاء فى العلم:

عن أنس بن مالك يقول: بينما نحن جلوس مع النبى ﷺ فى المسجد دخل رجل على جمل فأناخه فى المسجد ثم عقله ثم قال لهم: أيكم محمد؟ والنبى ﷺ متكئ بين ظهرا نيهم فقلنا: هذا الرجل الأبيض المتكئ فقال له الرجل: ابن عبد المطلب، فقال له النبى ﷺ: قد أجبتك، فقال الرجل للنبى

(١) البخارى: صحيح البخارى: ١٨/١ ط الحلبى.

ﷺ: إني سألتك فمشدد عليك في المسألة فلا تجد على في نفسك. فقال: سل عما بدالك فقال: أسألك بربك ورب من قبلك آله أرسلك إلى الناس كلهم؟ فقال اللهم نعم قال: أنشدك بالله: الله أمرك أن تصلي الصلوات الخمس اليوم والليلة؟ قال: اللهم نعم. قال: أنشدك بالله: الله أمرك أن نصوم هذا الشهر من السنة؟ قال: اللهم نعم. قال: أنشدك بالله: الله أمرك أن تأخذ هذه الصدقة من أغنيائنا فتقسمها على فقرائنا؟ فقال النبي ﷺ: اللهم نعم، فقال الرجل: آمنت بما جئت به، وأنا رسول من ورائي من قومي، وأنا ضمام بن ثعلبة أخو بني سعد بن بكر.. رواه موسى وعلى بن عبد الحميد عن سليمان عن ثابت عن أنس عن النبي ﷺ.

وهذا الحديث هو مستند من أجازوا الرواية بالقراءة على الشيخ وأما المخالفون لذلك فلا يعتد بهم.. قال الحافظ ابن حجر في الفتح: «قد انقضى الخلاف في كون القراءة على الشيخ لا تجزئ، وإنما كان يقوله بعض المتشددين من أهل العراق»^(١).

قال العلماء: ولا يشترط أن يقر الشيخ بما قرئ عليه نطقاً، بل يكفي سكوته وإقراره عليه عند الجمهور. وقال آخرون من الظاهرية وغيرهم: لا بد من استنطاقه بذلك. وهو رأى كثير من الشافعيين.

وهناك فرق بين حدثني وحدثنا لحظه الحاكم أبو عبد الله صاحب المستدرک على الصحيحين: قال: يقول الراوى فيما قرئ على الشيخ وهو وحده: «حدثني» فإن كان معه غيره قال: «حدثنا» وفرق آخر بين أخبرني وأخبرنا... قال: يقول فيما قرأه على الشيخ وحده: «أخبرني» فإن قرأه غيره قال: أخبرنا.

(١) ابن حجر: فتح الباری : ١٣٧/١ - ١٣٨.

الثالث: الإجازة.

والإجازة هي: أن يأذن الشيخ لغيره بأن يروى عنه مروياته أو مؤلفاته.
ورواية الأحاديث بالإجازة جائزة عند الجمهور. وادعى القاضي أبو الوليد الباجي الإجماع على ذلك.
ونقضه ابن الصلاح بما رواه الربيع عن الشافعي أنه منع من الرواية بها،
وممن منع الرواية بالإجازة الماوردي والقاضي حسين بن محمد المروزي^(١)
صاحب التعليقة في الفقه، وقال المانعون: لو جازت الرواية بالإجازة لبطلت
الرحلة..

والرواية بالإجازة أقسام:

(١) إجازة من معين لمعين في معين: «أجزتك أن تروى عنى هذا الكتاب»
أو «هذه الكتب» وهي المناولة فهذه جائزة عند الجماهير حتى الظاهرية. لكن
خالفوا في العمل بها، لأنها في معنى المرسل عندهم إذ لم يتصل السمع.
(٢) إجازة لمعين في غير معين مثل أن يقول: أجزت لك أن تروى عنى ما
أرويه، أو ماصح عندك من مسموعاتي ومصنفاتي» وهذا مما يجوز الجمهور رواية
وعملا.

(٣) الإجازة لغير معين. مثل أن يقول: «أجزت للمسلمين» أو «للموجودين»
أو «لمن قال لا إله إلا الله» وتسمى الإجازة العامة وقد اعتبرها طائفة من الحفاظ
والعلماء، فمن الذين جوزوها: الخطيب البغدادي ونقلها عن شيخه القاضي أبو
الطيب الطبري. ونقلها أبو بكر الحازمي من شيخه أبي العلا الهمداني الحافظ
وغيرهم من محدثي المقاربة.

(٤) الإجازة للمجهول بالمجهول.. وهي فاسدة لم يجز الرواية بها أحد من

(١) نسبة إلى مدينة مرو الروذ.

العلماء إلا بشروط تزيل عنها هذه المجهولات... ومثال الإجازة للمجهول بالمجهول. أن يقول: أجزت لمن يولد أن يروى عنى ما سأقوله» ولاخلاف في أن مثل هذه الإجازة غير سائغة ولا منطقية ولا تصح طريقاً للتحمل».

الرابع: المناولة

وهي أن يناول الشيخ الطالب كتاباً من سماعه ويقول له «ارو هذا عنى» أو يملكه إياه أو يعيره لينسخه ثم يعيده إليه أو يأتيه الطالب بكتاب من سماعه فيتأمله ثم يقول: «ارو عنى هذا» ويسمى هذا عرض المناولة.

وفى كل ما تقدم نجد مع المناولة إجازة..

وقد قال الحاكم: إن هذا إسماع عند كثير من المتقدمين وحكوه عن مالك نفسه والزهرى وربيعة ويحيى بن سعيد الأنصارى من أهل المدينة، ومجاهد وأبى الزبير وسفيان بن عتيبة من المكيين. وعلقمة وإبراهيم الشعبي من أهل الكوفة، وقتادة وأبى العالية وأبى المتوكل الناجى من البصرة، وابن وهب وابن القاسم وأشهب من أهل مصر.

قال الحاكم: والذي عليه جمهور فقهاء الإسلام الذين أفتوا فى الحرام والحلال أنهم لم يروه سماعاً.

وبه قال الشافعى وأبو حنيفة وأحمد وإسحاق والثورى والأوزاعى وابن المبارك، ويحيى بن يحيى والبويطى والمدنى.

والأصل فى المناولة ما علقه البخارى فى باب العلم.. حيث عقد باباً سماه «باب ما يذكر فى المناولة وكتاب أهل العلم للعلم إلى البلدان».. ثم قال: واحتج أهل الحجاز فى المناولة بحديث النبى ﷺ حيث كتب لأمير السرية كتاباً وقال:

لا تقرأه حتى تبلغ مكان كذا وكذا، فلما بلغ ذلك المكان قرأه على الناس وأخبرهم بأمر النبي ﷺ. (١)

فإذا تجردت المناولة عن الإجازة أى الإذن فى الرواية، فالمشهور أنه لا تجوز الرواية بها. وحكى الخطيب عن بعضهم جوازها.

قال ابن الصلاح: ومن الناس من يجوز الرواية بمجرد إعلام الشيخ للطالب أن هذا سماعه. والله أعلم.

الخامس: المكاتبه.

وهى أن يكتب إليه شئ من حديثه.

فإن أذن له فى روايته عنه فهو كالمناولة المقرونة بالإجازة. وإن لم تكن معها إجازة فقد جوز الرواية بها أيوب، ومنصور والليث وغير واحد من فقهاء الشافعية والأصوليين وهو المشهور.

وقطع الماوردى بمنع ذلك.

السادس: الإعلام

وهو إعلام الشيخ للطالب أن هذا الكتاب أو الحديث سماعه من فلان. من غير أن يأذن له فى روايته عنه.

وقد سوغ الرواية بالإعلام طوائف من المحدثين والفقهاء منهم: ابن جريح وقطع به ابن الصباغ.. وقال بعض الظاهرية: لو أعلمه بذلك ونهاه عن روايته عنه فله روايته.. ومثل ذلك أن ينهاه عن رواية ما سمعه منه (٢)

(١) البخارى: الجامع الصحيح: ١٨/١

(٢) ابن كثير: الباعث الحثيث: ١٤٠.

السابع: الوصية

وهي أن يوصى عند موته أو سفره بكتاب يرويه.

وقد ترخص بعض السلف في ذلك فأجازوا للموصي له روايته عنه وشبهوا ذلك بالمناولة والإعلام بالرواية.. قال ابن الصلاح: وهذا بعيد وهو إما زلة عالم أو متأول إلا أن يكون أراد بذلك روايته بالوجادة والله أعلم.

وقال النووي عن الرواية بالوصية: غلط والصواب أنه لا يجوز^(١)

الثامن: الوجادة.

وهي مصدر وجد، مولد غير مسموع من العرب.

وصورة الوجادة: أن يجد حديثاً أو كتاباً بخط شخص بإسناده فله أن يرويه على سبيل الحكاية فيقول: «وجدت بخط فلان حدثنا فلان» ويسنده. ويقع هذا أكثر ما يكون في مسند الإمام أحمد، يقول ابنه عبد الله: «وجدت بخط أبي: حدثنا فلان» ويسوق الحديث.

وله أن يقول: «قال فلان» إذا لم يكن فيه تدليس يوهم اللقي^(٢)

وقال ابن الصلاح: وجازف بعضهم فأطلق فيه: «حدثنا» أو «أخبرنا»

وانتقد ذلك على فاعله

وله أن يقول فيما وجد من تصنيفه بغير خطه «ذكر فلان» وقال «فلان» أيضاً ويقول: «بلغني عن فلان» فيما لم يتحقق أنه من تصنيفه أو مقابلة كتابه كتابه.

(١) النووي: التقريب: ٢٠

(٢) سوف نشرح معنى التدليس في الباب الثالث من هذا البحث إن شاء الله.

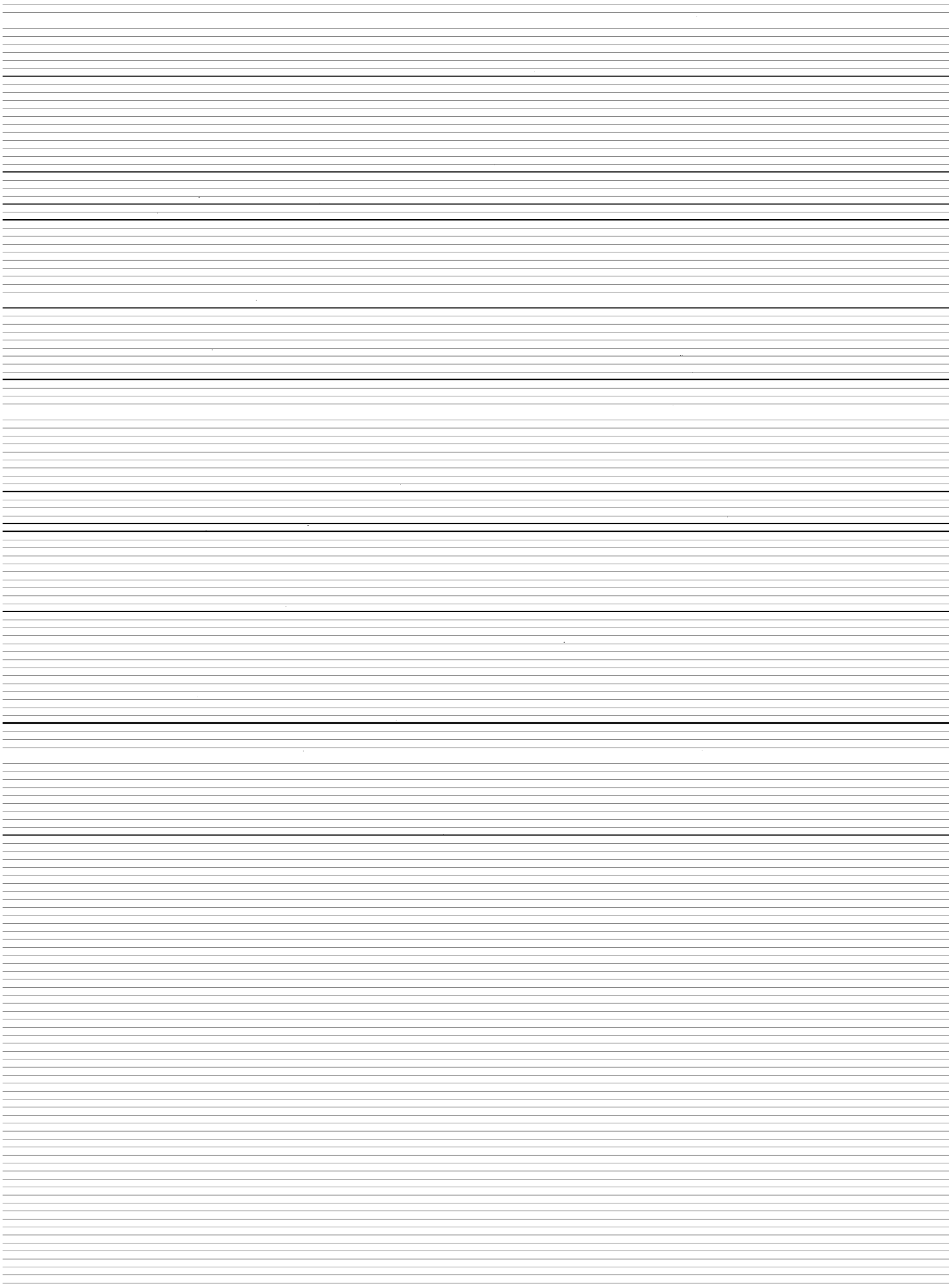
والوجدادة ليست من باب الرواية وإنما هي حكاية عما وجدته في الكتاب.
وأما العمل بها فممنع منه طائفة كثيرة من الفقهاء والحدثين أو أكثرهم فيما
حكاه بعضهم.

ونقل عن الشافعي وطائفة من أصحابه جواز العمل بها.
قال ابن الصلاح: وقطع بعض المحققين من أصحابه في الأصول بوجوب
العمل بها عند حصول الثقة.
قال ابن الصلاح: وهذا هو الذي لا يتجه غيره في الأعصار المتأخرة لتعذر
شروط الرواية في هذا الزمان، يعني فلم يبق إلا مجرد وجادات^(١).

وقد ورد في الحديث عن النبي ﷺ أنه قال: «أى الخلق أعجب إليكم
إيماناً؟ قالوا: الملائكة قال: وكيف لا يؤمنون وهم عند ربهم؟ وذكروا الأنبياء
فقال: وكيف لا يؤمنون والوحي ينزل عليهم؟ قالوا فنحن قال: وكيف لا
تؤمنون وأنا بين أظهركم؟ قالوا: فمن يارسول الله؟ قال: قوم يأتون من
بعدكم يجدون صحفاً يؤمنون بما فيها».

جاء هذا الحديث في شرح البخاري. ويفهم منه مدح من عمل بالكتب
المتقدمة بمجرد الوجدادة لها... والله أعلم.

(١) ابن كثير: الباعث الحثيث: ١٤٢، ١٤٣.



الفصل الرابع

كتابة الحديث وضبطه وتقييده

في كتابة الحديث خلاف بين العلماء

فقد ورد في صحيح مسلم عن أبي سعيد مرفوعاً: «من كتب عني شيئاً سوى القرآن فليمحه».

قال ابن الصلاح: وممن روينا عنه كراهة ذلك: عمر، وابن مسعود، وزيد بن ثابت، وأبي موسى، وأبي سعيد. في جماعة آخرين من الصحابة والتابعين.

قال وممن روينا عنه إباحة ذلك أو فعله: علي، وابنه الحسن، وأنس وعبد الله ابن عمرو بن العاص. في جمع من الصحابة والتابعين.

وتفصيل ذلك أن الصحابة رضوان الله عليهم قد اختلفوا في جواز كتابة الحديث، فالذين كرهوا ذلك استندوا إلى حديث أبي سعيد الخدري الذي يأمر فيه النبي من كتب عنه شيئاً سوى القرآن أن يمحوه.

وأكثر الصحابة على جواز الكتابة للأحاديث وهو القول الصحيح وقد حدثت كتابة الحديث في حياة رسول الله ﷺ، فقد روى البخاري في صحيحه في باب كتابة العلم: قال: حدثنا محمد بن سلام قال: أخبرنا وكيع عن سفيان عن مطرف عن الشعبي عن أبي جحيفة قال: قلت لعلي: هل عندكم كتاب؟ قال: لا، إلا كتاب الله أو فهم أعطيه رجل مسلم أو ما في هذه الصحيفة. قال قلت: وما في هذه الصحيفة؟ قال: العقل وفكاك الأسير ولا يقتل مسلم بكافر»^(١).

(١) البخاري الجامع الصحيح: ٢٤/١، ٢٥.

وقد أجاب العلماء عن حديث أبي سعيد بأجوبة:

فبعضهم أعله ^(١) بأنه موقوف عليه، وهذا غير جيد لأن حديث أبي سعيد غير معلل وإنما هو صحيح رواه مسلم في صحيحه.

وأجاب بعضهم بأن المنع إنما هو من كتابة الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة خوف اختلاطهما على غير العارف في أول الإسلام.

وأجاب آخرون بأن النهي عن ذلك خاص بمن وثق بحفظه، خوف اتكاله على الكتاب، وأن من لم يثق بحفظه فله أن يكتب.

وكل هذه إجابات ليست على درجة عالية من الصحة.. وإنما الجواب الصحيح أن النهي منسوخ بأحاديث أخرى دلت على إباحة الكتابة.

ومن هذه الأحاديث ما رواه البخاري في باب كتابة العلم والذي ذكرته سابقا ومنها أيضا ما رواه البخاري ومسلم من: أن أبا شاه اليمنى التمس من رسول الله ﷺ أن يكتب له شيئا سمعه من خطبته عام فتح مكة فقال: «اكتبوا لأبي شاه».

وروى البخاري عن أبي هريرة قال: «ليس أحد من أصحاب رسول الله ﷺ أكثر حديثا مني، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب».

وروى أبو داود والحاكم وغيرهما عن عبد الله بن عمر بن العاص قال: «قلت يا رسول الله إني أسمع منك الشيء فأكتبه؟ قال نعم قال: في الغضب والرضا؟ قال: نعم فإني لا أقول فيهما إلا حقا».

وروى الترمذي عن أبي هريرة قال: كان رجل من الأنصار يجلس إلى رسول

(١) سنن أبي داود في الحديث المعلق. في الباب الثالث من الكتاب إن شاء الله.

الله ﷺ فيسمع منه الحديث فيعجبه، ولا يحفظه، فشكا ذلك إلى رسول الله ﷺ.
فقال: استعن بيمينك وأومأ بيده إلى الخط».

ومن مجموع هذه الأحاديث مع استقرار العمل بين الصحابة والتابعين ثم اتفاق الأمة بعد ذلك على جوازها- كل هذا يدل على أن حديث أبي سعيد منسوخ وأنه كان في أول الأمر حين خيف اشتغالهم عن القرآن وحين خيف اختلاط غير القرآن بالقرآن.

وحديث أبي شاه في أواخر حياة النبي ﷺ، وكذلك إخبار أبي هريرة وهو متأخر الإسلام أن عبد الله بن عمرو كان يكتب وأنه هو لم يكن يكتب. يدل على أن عبد الله كان يكتب بعد إسلام أبي هريرة، ولو كان حديث أبي سعيد في النهي متأخرا عن هذه الأحاديث في الإذن والجواز لعرف ذلك عند الصحابة يقينا صريحا.

ثم جاء إجماع الأمة القطعي بعد قرينة قاطعة على أن الإذن هو الأمر الأخير، وهو إجماع ثابت بالتواتر العملي، عن كل طوائف الأمة بعد الصدر الأول. رضى الله عنهم أجمعين.

وقد قال ابن الصلاح: ثم إنه زال ذلك الخلاف وأجمع المسلمون على تسويغ ذلك وإباحته، ولولا تدوينه في الكتب لدرس في الأعصر الآخرة^(١).

أما ضبط الحديث وتقييده:

فجميع متفق عليه:

قال ابن الصلاح: «على كتبة الحديث وطلبته صرف المهمة إلى ضبط

(١) ابن الصلاح: المقدمة: ١٢١.

ما يكتبونه أو يحصلونه بخط الغير مع مروياتهم على الوجه الذى روه، شكلا ونقطا يؤمن معهما الالتباس، وكثيرا ما يتهاون بذلك الواثق بذهنه وتيقظه وذلك وخيم العقاب، فإن الإنسان معرض للنسيان، وأول ناس أول الناس، وإعجام المكتوب يمنع من استعجابه، وشكله يمنع من إشكاله، ثم لا ينبغي أن يعتنى بتقعيد الواضح الذى لا يكاد يلتبس وقد أحسن من قال: «إنما يشكّل ما يشكّل».

وقد كان الأولون يكتبون بغير نقط ولا شكل، ثم لما تبين الخطأ فى قراءة المكتوب لضعف القوة فى معرفة العربية- كان النقط ثم كان الشكل.

وينبغى ضبط الأعلام التى تكون محل لبس، لأنها لا تدرك بالمعنى، ولا يمكن الاستدلال على صحتها بما قبلها ولا بما بعدها. قال أبو اسحق النجيرمى- بالنون المفتوحة ثم الجيم المفتوحة أو المكسورة- «أولى الأشياء بالضبط أسماء الناس، لأنه لا يدخله القياس ولا قبله ولا بعده شئ يدل عليه».

ويحسن فى الكلمات المشكلة التى يخشى تصحيفها أو الخطأ فيها أن يضبطها الكاتب فى الأصل «ثم يكتبها فى الحاشية مرة أخرى بحروف واضحة، يفرق حروفها حرفا حرفا ويضبط كلا منها، لأن بعض الحروف الموصولة يشتبه بغيره».

قال ابن دقيق العيد: «من عادة المتقنين أن يبالغوا فى إيضاح الشكل فيفرقوا حروف الكلمة فى الحاشية ويضبطوها حرفا حرفا» «وقد رأينا ذلك فى كثير من المحفوظات العتيقة».

وينبغى ضبط الحروف المهمة لبيان إهمالها، كما تعرف المعجمة بالنقط لأن بعض القراء قد يتصفح عليه الحرف المهمل فيظنه معجما وأن الكاتب نسى نقطه.

قال الحافظ ابن كثير: «ينبغي لكاتب الحديث - أو غيره من العلوم - أن يضبط ما يشكل منه أو قد يشكل على بعض الطلبة في أصل الكتاب نقطاً وشكلاً وإعراباً، على ما هو المصطلح عليه بين الناس، ولو قيد في الحاشية لكان حسناً، وينبغي توضيحه ويكره التدقيق والتعليق في الكتاب لغير عذر قال الإمام أحمد لابن عمه حنبل - وقد رآه يكتب دقيقاً - لا تفعل فإنه يخونك أحوج ما تكون إليه.

قال ابن الصلاح: ويكره أن يكتب: «عبد الله بن فلان» فيجعل «عبد» آخر سطر ولفظ الجلالة في أول سطر، بل يكتبهما في سطر واحد.

قال: وليحافظ على الثناء على الله والصلاة والسلام على رسوله، وإن تكرر فلا يسأم، فإن فيه خيراً كثيراً.

قال: وما وجد من خط الإمام أحمد من غير صلاة فمحمول على أنه أراد الرواية.

قال الخطيب: وبلغني أنه كان يصلي على النبي ﷺ نطقاً لا خطاً. وذلك أن رأى الإمام أحمد أن الناس يتبع الأصل الذي ينسخ منه، فإن كان فيه ذلك كتبه وإلا لم يكتبه وفي كل الأحوال يتلفظ الكاتب بذلك حين الكتابة فيصلى نطقاً وخطاً إذا كانت في الأصل صلاة، ونطقاً فقط إذا لم تكن.

قال ابن الصلاح: وليكتب الصلاة والتسليم مجلساً لا رمزاً، قال: ولا يقتصر على قوله «عليه السلام» يعني وليكتب: ﷺ واضحة كاملة. وبعد أيها القارئ الكريم..

لعلك أدركت مبلغ الدقة والتحقيق في تحمل الحديث ونقله وكتابته

وضبطه، وذلك الجهد العظيم الذى بذله سلفنا الصالحون حفاظا على السنة النبوية المطهرة، مما يجعل كل مسلم الآن مدينا لهم بالكثير، ولعل ذلك يدفع المسلمين الآن وفى المستقبل أن يعنوا بسنة رسول الله ﷺ عناية درس وعلم وعمل حتى يسودوا كما ساد أسلافهم فيندفعون إلى الأخذ بأسباب التدين الصحيح والأسوة الحسنة بصاحب السنة عليه الصلاة والسلام.

الباب الثانى

حال الرواة وشروطهم وما يوصفون به من جرح أو تعديل:
ويتناول:

(١) الرواة.

(٢) الجرح والتعديل.

(٣) الصحابة وطبقاتهم وأكثرهم رواية.

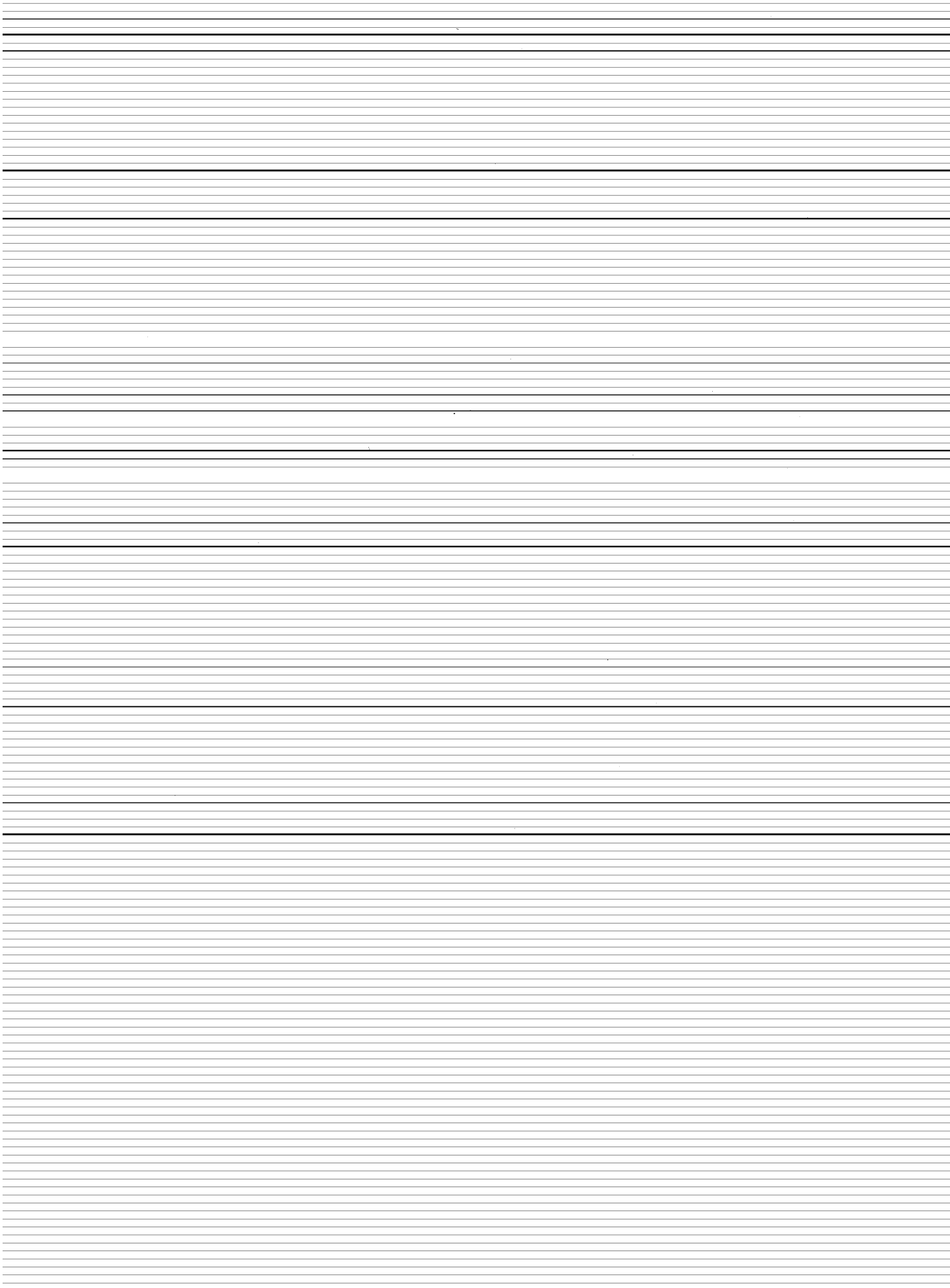
(٤) التابعون واخضرمون والموالى.

(٥) الثقات والضعفاء.

(٦) وفيات الرواة وأعمارهم.

(٧) أشهر كتب السنة النبوية.

(٨) آداب المحدث وطالب الحديث.



الفصل الأول

الرواة

(أ) الراوى الذى تقبل روايته :

أجمع الجمهور من أئمة الحديث والفقهاء أنه يشترط فى الراوى للحديث شروط هى :

أن يكون : عدلا ، ضابطا ، مسلما ، بالغاً ، عاقلاً ، سليماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة ، متيقظاً ، حافظاً إن حدث من حفظه ، ضابطاً لكتابه إن حدث منه ، عالماً بما يحيل المعنى إن روى به .

وأساس قبول خبر الراوى : أن يوثق به فى روايته ذكره كان أو أنثى ، حراً كان أو عبداً ، موضعاً للثقة به فى دينه ، بأن يكون عدلاً . وفى روايته بأن يكون ضابطاً .

والعدل : هو المسلم البالغ العاقل الذى سلم من أسباب الفسق وخوارم المروءة ، على ما هو معروف فى باب الشهادات من كتب الفقهاء - إلا أن الرواية تخالف الشهادة فى شرط الحرية والذكورة وتعدد الراوى .

وأما الضبط : فهو إتقان ما يرويه الراوى بأن يكون متيقظاً لما يروى غير مغفل ، حافظاً لروايته إن روى من حفظه ، ضابطاً لكتابه إن روى من الكتاب ، عالماً بمعنى ما يرويه ، وبما يحيل المعنى عن المراد إن روى بالمعنى حتى يثق من يطلع على روايته ويتبع أحواله بأنه أدى الأمانة كما تحملها ، لم يغير منها شيئاً . وإذا كان الراوى عدلاً ضابطاً بتلك الشروط سمي : « ثقة » .

ويعرف ضبطه بموافقة الثقات المتقنين الضابطين، إذا اعتبر حديثه بحديثهم، ولا تضر مخالفته النادرة لهم، فإن كثرت مخالفته لهم، وندرت الموافقة اختل ضبطه ولم يحتج بحديثه.

هذا في غير من استفاضت عدالتهم واشتهروا بالتوثيق والاحتجاج بهم عند أهل العلم. مثل: مالك، والشافعي، وشعبة، والثوري، وابن عيينة، وابن المبارك، والأوزاعي، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين وابن المديني، ومن بلغ من نباهة الذكر مثل ما بلغوا، فهؤلاء لا يسأل عن عدالتهم، إنما يسأل عن عدالة من خفي أمره.

وقد سئل أحمد بن حنبل عن إسحق بن راهوية فقال: مثل إسحق يسأل عنه؟!.

وقد سئل ابن معين عن أبي عبيد فقال: مثلي يسأل عن أبي عبيد؟! أبو عبيد يسأل عن الناس.

وقال القاضي أبو بكر الباقلاني: الشاهد والخبر إنما يحتاجان إلى التزكية إذا لم يكونا مشهورين بالعدالة والرضا، وكان أمرهما مشكلا ملتبسا ومجوزا فيهما العدالة وغيرها.

(ب) الراوى الذى لا تقبل روايته:

لا تقبل رواية من فقد تلك الشروط التى ذكرناها من قبل، ثم لا تقبل رواية من عرف بالتساهل فى سماعه أو إسماعه مثل من لا يبالى النوم فى السماع أو يحدث من أصل مصحح، أو عرف بقبول التلقين فى الحديث أو كثرة السهو فى روايته إذا لم يحدث من أصل أو كثرت الشواذ والمناكير فى حديثه.

قال ابن المبارك وأحمد والحميدى وغيره: من غلط فى حديث فبين له فأصر على روايته سقطت رواياته.

وكذلك لا تقبل رواية من أخذ على التحديث أجرا.. قال بذلك أحمد وإسحق وأبو حاتم..

وأفتى الشيخ أبو إسحق الشيرازى بجوازها لمن امتنع عليه الكسب لعياله بسبب التحديث.

ولا تقبل رواية من غلط فى حديث فبين له الصواب فلم يرجع إليه كذا قال ابن المبارك وأحمد بن حنبل والحميدى.. وتوسط بعضهم فقال: إن كان عدم رجوعه إلى الصواب عنادا لم تقبل روايته ويلتحق بمن كذب عمدا، وإلا فلا.

قال ابن الصلاح: من كذب فى الحديث متعمدا لا تقبل روايته أبدا نقل ذلك عن أحمد بن حنبل وأبى بكر الحميدى شيخ البخارى.

وقال: أبو المظفر السمعانى: من كذب فى خبر واحد للرسول وجب إسقاط ما تقدم من حديثه.

أما إن كان كذبه فى حديث الناس وليس فى حديث الرسول ﷺ فإن بعض العلماء يقبل روايته إذا تاب عن الكذب. وذلك أن الكذب فى رواية الحديث عن رسول الله ﷺ أمر خطير عظيم المفسدة لأنه يصير شرا إلى يوم القيامة.

قال فى التدريب: قد وجدت فى الفقه فرعين يشهدان لما قاله السمعانى: حيث ذكر الفقهاء فى باب الزانى إذا تاب وحسنت توبته لا يعود محصنا ولا يحد قاذفه بعد ذلك لبقاء ثلثة عرضة فهذا نظير أن الكاذب فى الحديث لا يقبل خبره أبدا.

وذكروا أنه لو قذف ثم زنى بعد القذف قبل أن يحد القاذف لم يحد لأن الله تعالى أجرى العادة أنه لا يفضح أحد من أول مرة: فالظاهر تقدم زناه قبل ذلك، فلم يحد له القاذف، وكذلك نقول فيمن تبين كذبه، الظاهر تكرار ذلك منه حتى ظهر لنا، ولم يتعين لنا ذلك فيما روى من حديثه فوجب إسقاط الكل وهذا واضح بلا شك، ولم أر أحدا تنبه لما حررته ولله الحمد»^(١)

(ج) أهل البدع والأهواء:

فى قبول روايتهم أو عدم قبولها أقوال:

حكى النووى: أن روايتهم لا تقبل بالاتفاق إذا كانت بدعتهم مما يحكم بكفر القائل بها.

ورد السيوطى فى التدريب على النووى فى دعوى الاتفاق، فنقل قولاً آخر بأن روايتهم تقبل مطلقاً، وقولاً آخر بأنها تقبل إن اعتقد حرمة الكذب... ثم نقل عن الحافظ ابن حجر أنه قال: «التحقيق أنه لا يرد كل مكفر بدعته لأن كل طائفة تدعى أن مخالفتها مبتدعة، وقد تبالغ فتكفر، فلو أخذ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف. والمعتمد أن الذى ترد روايته من أنكر أمراً متواتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة، أو اعتقد عكسه، وأما من لم يكن كذلك، وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه فلا مانع من قبوله، وهذا الذى قاله الحافظ ابن حجر هو الحق الجدير بالاعتبار. ويؤيده النظر الصحيح.

وأما من كانت بدعته لا توجب الكفر، فإن بعضهم لا يقبل روايته مطلقاً

(١) السيوطى: تدريب الراية.

وهو غلو من غير دليل . وبعضهم قبل روايته وإن لم يكن ممن يستحل الكذب في نصرته مذهبه، وروى هذا القول عن الشافعي . حيث قال : «أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية فإنهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم» وقال الشافعي أيضا في فرقة أخرى : ما رأيت من أهل الأهواء قوما أشهد بالزور من الرافضة .

وقال بعض العلماء : تقبل رواية المبتدع إذا لم يكن داعية إلى بدعته، ولا تقبل إن كان داعية؛ ورجح النووي هذا القول وقال : هو الأظهر الأعدل وقول الكثير أو الأكثر .

والعبرة في كل ذلك بصدق الراوى وأمانته والثقة بدينه وخلقه وكثير من أهل البدع موضع الثقة والاطمئنان .. قال الحافظ الذهبي^(١) في ترجمة أبان بن تغلب الكوفي : «شيعي جلد لكنه صدوق، فلنا صدقه وعليه بدعته»

ثم قال الذهبي : فلقائل أن يقول : كيف ساغ توثيق مبتدع . وحد الثقة العدالة والإتقان فكيف يكون عدلا وهو صاحب بدعة ؟ وجوابه : أن البدعة على ضربين :

بدعة صغرى كغلو التشيع أو التشيع بلا غلو ولا تحرق، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق، فلو رد حديث هؤلاء لذهبت جملة الآثار النبوية، وهذه مفسدة بينه .

ثم بدعة كبرى كالرفض الكامل والغلو فيه، والخط على أبي بكر وعمر رضى الله عنهما، والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة، وأيضا : فما استحضر الآن في هذا الضرب رجلا صادقا ولا مأمونا، بل الكذب

(١) الحافظ الذهبي : الميزان : ٤ / ١

شعارهم والتقية والنفاق دثارهم، فكيف يقبل نقل من هذا حاله؟ حاشا وكلا.. فالشيعة الغالى فى زمان السلف وعرفهم هو من تكلم فى عثمان والزبير وطلحة ومعاوية وطائفة ممن حارب عليا رضى الله عنهم، وتعرض لسبهم، والغالى فى زماننا وعرفنا: هو الذى يكفر هؤلاء السادة، ويتبرأ من الشيخين أيضا، فهذا ضال مفتر.

وعلى وجه العموم فقد رأينا من خلال أحاديث العلماء الأجلاء أن الكاذب أسوأ من المبتدع، ولا عجب فى قولهم هذا فإن ذلك هو الصحيح لأن كثيراً من العلماء كفروا متعمداً الكذب فى الحديث النبوى بل منهم من يحتم قتله.. ولعل مستندهم فى ذلك ما روه عن رسول الله ﷺ من قوله: «من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» وقوله: «من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكذابين». فالكذابون فى أحاديث رسول الله ﷺ من الخلق أو الدين. لأن الكذب من أكبر الكبائر، ثم هو من أسوأ الأخلاق وأحطها، ولن تفلح أمة يفسد فيها الكذب ولو كان فى صغائر الأمور فضلاً عن أن يكون فى الشريعة نفسها وعلى رسول الله ﷺ.

وماساد أسلافنا الأوائل - فى القرون الثلاثة الأولى من الإسلام - إلا بشرف النفس وعلو الخلق وشدة الخشية لله، والتزام الصدق فيما يقولون وفيما يفعلون فاستطاعوا أن يحققوا ما حققوا من أمجاد بالدين والخلق وشرف الكلمة قبل أن يكون بالسيف والقوة والجبروت.

الفصل الثاني

الجرح والتعديل

الجرح هو اتهام الراوى فى روايته بتهمة تسقط روايته والاحتجاج بها وأما العدالة هنا فتعنى أن يكون الراوى عدلاً... ومعنى عدالة الراوى أن تتوفر فيه الصفات الآتية:

البلوغ والإسلام والعقل والسلامة من الفسق والسلامة من كل ما يخرم المروءة... وأن يكون ضابطاً حافظاً غير ساه ولا مغفل ولا شاك فيما يرويه.

وقيل: العدالة ملكة تحمل الراوى على ملازمة التقوى والمروءة وقد رتب ابن أبى حاتم ألفاظ التعديل فقال: ألفاظ التعديل مراتب: أعلاها: ثقة أو متقن أو حجة أو عدل حافظ أو ضابط.

الثانية: صدوق أو محله الصدق أو لا بأس به. قال ابن أبى حاتم: وهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه، وعن يحيى بن معين: إذا قلت عن الراوى لا بأس به فهو ثقة.

الثالثة: شيخ فيكتب وينظر.

الرابعة: صالح الحديث يكتب للاعتبار.

«ثم رتب ألفاظ الجرح فقال: وأما ألفاظ الجرح فمراتب: فإذا قالوا: لين الحديث كتب حديثه ونظر اعتباراً، وقال: الدارقطنى: إذا قلت لين لم يكن ساقطاً. ولكن مجروحاً بشيء لا يسقط العدالة. وقولهم: ليس بقوى يكتب حديثه وهو دون لين.

وإذا قالوا : ضعيف الحديث فهو دون: ليس بقوى. ولا يطرح بل يعتبر به.
وإذا قالوا : متروك الحديث، أو ذاهبه، أو كذاب، فهو ساقط لا يكتب حديثه.
ومن ألفاظهم: فلان روى عنه الناس.

فلان وسط.

فلان مقارب الحديث.

فلان مضطرب الحديث.

فلان لا يحتج به.

فلان مجهول.

فلان ليس بشئ.

فلان ليس بذلك.

فلان ليس بذلك القوى.

فلان فيه ضعف أو في حديثه ضعف.

فلان ما أعلم به بأسا.

قال الخطيب البغدادي أعلى العبارات في التعديل والتجريح أن يقال: حجة أو
ثقة وأدناها أن يقال كذاب.^٢

وذكر الحافظ في خطبة تقريب التهذيب مراتب الجرح والتعديل فجعلها
اثنى عشرة مرتبة:

١ - الصحابة

٢ - من أكد مدحه بأفعل كأوثق الناس أو بتكرار الصفة لفظا، كثقة ثقة. أو
معنى كثقة حافظ.

- ٣ - من أفرد بصفة، كثقة، أو متقن، أو ثبت.
- ٤ - من قصر عن قبله قليلا كصدوق أو لا بأس به، أو ليس به بأس.
- ٥ - من قصر عن ذلك كصدوق سىء الخط، أو صدوق يهمل أوله أو هام. أو يخطئ أو تغير بأخرة، ويلتحق بذلك من رمى بنوع بدعة كالتشيع^(١) والقدر^(٢) والنصب والإرجاء^(٣) والتجهم^(٤).
- ٦ - من ليس له من الحديث إلا القليل ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله ويشار إليه: بمقبول حيث يتابع، وإلا فلين الحديث
- ٧ - من روى عنه أكثر من واحد ولم يثق، ويشار إليه: بمستور أو مجهول الحال.
- ٨ - من لم يوجد فيه توثيق معتبر وجاء فيه تضعيف وإن لم يبين والإشارة إليه: ضعيف.
- ٩ - من لم يرو عنه غير واحد ولم يوثق ويقال فيه: مجهول.
- ١٠ - من لم يوثق البتة وضعف مع ذلك بقادح ويقال فيه: متروك، أو متروك الحديث، أو واهى الحديث، أو ساقط.
- ١١ - من اتهم بالكذب، ويقال فيه: متهم، ومتهم بالكذب.

(١) الشيعة أصناف وسموا شيعة لأنهم شابعوا عليا رضى الله عنه وقدموه على سائر أصحاب رسول الله ﷺ وهم ثلاثة أصناف: الغالية والرافضة والزيدية.

(٢) القدر: أى القول بالقدر

(٣) الإرجاء: أساس الإرجاء هو تحديد معنى الإيمان، وكثير من المرجعة يرون أن الإيمان هو التصديق بالقلب فقط، ومنهم من يقول: إنه إيمان بالقلب وتصديق باللسان.

(٤) التجهم: القول بأراء جهم بن صفوان صاحب مذهب الجبر والفرقة التى تنسب إليه تسمى الجهيمية، وقد بالغ صفوان بن جهم فى نفي التشبيه عن الله تعالى حتى قال: إنه تعالى ليس بشئ... وقد قتل صفوان عام ١٢٨ هـ قتله سلم الأحوز.

١٢- من أطلق عليه اسم الكذب والوضع. ككذاب أو وضع أو يضع، أو ما أكذبه ونحوها.

وهذه الدرجات ينظر إلى أحاديث أصحابها من حيث القبول والرد كالآتي:

* تقبل أحاديث الصحابة رضي الله عنهم إذا صح نسبها إليهم.

* تقبل أحاديث من أكد مدحه بأفعل كأوثق الناس.. وكذلك تقبل أحاديث من أفرد بصفة كثقة أو متقن أو ثبت. وأهل هاتين الدرجتين أحاديثهما صحيحة من الدرجة الأولى وأغلب أحاديث هاتين الدرجتين في الصحيحين - صحيح البخاري وصحيح مسلم.

* ما كان من الدرجة الرابعة مثل صدوق.. فحديثه صحيح من الدرجة الثانية وهو الذي يحسنه الترمذي. ويسكت عنه أبو داود.

* من بعد هذه المراتب الأربعة حديثه مردود إلا إذا تقوى حديثه بتعدد طرقه فإنه بذلك يصير حسنا لغيره.. وهذا من الدرجة الخامسة والسادسة مما ذكرنا.

* أما الدرجات وال مراتب من السابعة إلى الثامنة عشرة فأحاديث ضعيفة على اختلاف درجات الضعف ابتداء من الحديث المنكر^(١) إلى الحديث الموضوع^(٢).

قال الذهبي في الميزان: ^(٣) «نقل ابن القطان : أن البخاري قال: قلت فيه: منكر الحديث. فلا تحل الرواية عنه».

قال ابن الصلاح: وقد فقدت شروط الأهلية في غالب أهل زماننا ولم يبق إلا مراعاة اتصال السلسلة في الإسناد فينبغي أن لا يكون مشهورا بفسق ونحوه

(١) الحديث المنكر: هو الحديث الذي يخالف رواية الثقات من الرواة.

(٢) الموضوع: هو الحديث المكذوب على رسول الله ﷺ.

(٣) الذهبي: الميزان: ٥/١

وأن يكون ذلك مأخوذاً عن ضبط سماعه من مشايخه من أهل الخبرة بهذا الشأن.

ومن الواضح أن هذه الشروط السابقة في عدالة الراوي إنما تراعي بالدقة في المتقدمين.

وأما المتأخرون - بعد ثلاثمائة تقريباً - فيكفي أن يكون الراوي مسلماً بالغاً عاقلاً، غير متظاهر بفسق أو بما يخل بمروءته، وأن يكون سماعه ثابتاً بخط ثقة غير متهم، وبرواية من أصل صحيح موافق شيخه. لأن المقصود بقاء سلسلة الإسناد. وإلا فإن الروايات استقرت في الكتب المعروفة منذ القرون الثلاثة الأولى من هجرة الرسول ﷺ، وصارت الرواية في الحقيقة رواية للكتب فقط.

قال الحافظ البيهقي: «توسع في السماع من بعض محدثي زماننا الذين لا يحفظون حديثهم، ولا يحسنون قراءته من كتبهم، ولا يعرفون ما يقرأ عليهم بعد أن تكون القراءة عليهم من أصل سماعهم... وذلك لتدوين الأحاديث في الجوامع التي جمعها أئمة الحديث.

فمن جاء اليوم بحديث لا يوجد عند جميعهم لا يقبل منه، ومن جاء بحديث معروف عندهم فالذي يرويه لا ينفرد بروايته والحجة قائمة بحديثه برواية غيره.

والقصد من روايته والسماع منه أن يصير الحديث مسلسلاً: بحدثنا وأخبرنا، وتبقي هذه الكرامة التي خصت بها هذه الأمة شرفاً لنبينا صلي الله عليه وسلم. وفي نهاية هذا الفصل أحب أن أجمع للقارئ جملة فوائد في الجرح والتعديل تزيد الأمر وضوحاً وتدل على مدى الدقة والأمانة في تناقل أسلافنا الصالحين لسنة رسول الله ﷺ.

وهذه الفوائد هي :

- ١ - المجهول عند أهل الحديث هو كل من لم يشتهر بطلب نفسه، ولا عرفه العلماء ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد... وأقل ما ترفع به الجهالة أن يرويه عنه اثنان فصاعدا من المشهورين بالعلم، إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتيهما عنه.
- وقال الدارقطني ثبت العدالة برواية ثقتين عنه.
- ٢ - قال النووي : من عرفت عينه وعدالته وجهل اسمه ونسبه احتج به لأن الجهل باسمه لا يخل بالعلم بعدالته.
- ٣ - ليس كل من روي المناكير ضعيف. قال ابن دقيق العيد قولهم: فلان روي المناكير ولا يقتضي ترك روايته حتي تكثر المناكير في روايته وينتهي إلي أن يقال فيه : منكر الحديث... لأن منكر الحديث وصف في الرجل يستحق به الترك لحديثه».
- ٤ - نقل الحافظ ابن حجر في شرح النخبة: «مذهب النسائي أن لا يترك حديث الرجل حتي يجتمع الجميع علي تركه» وهو مذهب جيد.
- ٥ - قول الراوي : حدثني الثقة أو من لا أتهم لا يعتبر تعديلا له حتي يسميه باسمه لأنه وإن كان ثقة عنده فلعله ممن جرح بجرح قاذح عند غيره، بل إضرابه عن تسميته ريبة توقع ترددا في القلب.
- ٦ - قال النووي : إذا قال الراوي أخبرني فلان أو فلان علي الشك. وهما عدلان. احتج له «لأنه قد عينهما وتحقق سماعه لذلك الحديث من أحدهما وكلاهما مقبول».

٧ - يعتمد في جرح الرواة وتعديلهم علي الكتب المصنفة في ذلك .

تعارض الجرح والتعديل:

قال العلماء : إذا اجتمع في الراوي جرح مفسر وتعديل ، فالجمهور علي أن الجرح مقدم ولو كان عدد الجارح أقل من المعدل .. قالوا: لأن مع الجارح زيادة علم.

وقيل : إن زاد المعدلون في العدد علي المجروحين قدم التعديل .

وقال التاج السبكي في طبقاته: الحذر أن تفهم أن قاعدتهم : الجرح مقدم علي التعديل إطلاقاً.. بل الصواب أن من ثبتت أمانته وعدالته وكثر مادحوه وندر جارحوه وكانت هناك قرينة دالة علي سبب جرحه من تعصب مذهبي أو غيره لم يلتفت إلي جرحه.

وقال الحافظ الذهبي «في الميزان» في ترجمة الحافظ أبي نعيم الأصفهاني ما نصه ... : «كلام الأقران بعضهم في بعض لا يعأ به ولا سيما إذا لاح لك أنه لعداوة أو لمذهب أو لحسد، وما ينجو منه إلا من عصمه الله تعالى، وما علمت أن عصراً من الأعصار سام أهله من ذلك سوي الأنبياء والصديقين ولو شئت لسردت من ذلك كراريس» .

وبعد : فذلك جهدهم في حفظ سنة رسول الله ﷺ وإيصالها إلينا في تلك الصورة البالغة الدقة... وقد كفونا مؤونة ذلك التدقيق والتنقيب..

أفلا يكون واجبا إزاء سنة رسول الله ﷺ أن نحبيها في نفوسنا عملاً وسلوكاً وتعاملاً مع الناس؟

أفلا نحس نحو هذه السنة النبوية المطهرة أنها عصمة لنا من كل شر وأنها

باب لنا نحو كل خير فنقبل عليها متأسين بصاحبها عليه أفضل الصلاة والسلام؟

أفلا يكون من واجب المسلمين الآن وفي كل آن أن يعتزوا بسنة الرسول ﷺ اعتزازا يطبعهم بطابع الإسلام الحنيف ويسعي بهم نحو غايات سامية ورفاهية حقيقية وطمأنينة وسلام؟

لقد أصبح - وأيم الله - هذا واجب كل مسلم في هذا الزمان الذي تتسابق فيه البشرية تسابقا رهيبا نحو التقدم والتحضر والأخذ من وسائل المدنية بكل جديد... طمعا في تحقيق أكبر قدر من الخير والسعادة...

وسنة الرسول هذه هي التي قال عنها: «ما تركت شيئا مما أمركم الله به من خير إلا وقد أمرتكم به وما تركت شيئا مما نهاكم الله عنه إلا وقد نهيتكم عنه»^(١) صدق رسول الله ﷺ. فهل نستطيع؟

(١) رواه البيهقي في شعب الإيمان بسنده عن المطلب بن حنطب رضى الله عنه.

الفصل الثالث

الصحابة وطبقاتهم وأكثرهم رواية

قال جمهور العلماء في تعريف الصحابي :

الصحابي من رأى رسول الله ﷺ في حال إسلام الراوي وإن لم تطل صحبته له، وإن لم يرو عنه شيئاً.

وبين العلماء خلاف في أن مجرد الرؤية للنبي ﷺ كافية في إطلاق الصفة أم غير كافية..

والمتفق عليه بين جمهور العلماء أن مجرد رؤية النبي ﷺ كافية في إطلاق كلمة صحابي علي من رآه ﷺ.

وقال بعض العلماء : لا بد في إطلاق الصفة مع الرؤية أن يروي حديثاً أو حديثين.

وعن سعيد بن المسيب : لا بد من أن يصحبه سنة أو سنتين أو يغزو معه غزوة أو غزوتين.

وروي شعبة عن موسى البسلاني - وأثنى عليه خيرا - قال : قلت لأنس بن مالك: هل بقي من أصحاب رسول الله ﷺ أحد غيرك؟ قال : ناس من الأعراب رأوه، فأما من صحبه فلا. رواه مسلم بحضرة أبي زرعة.

وقال الحافظ ابن حجر: «أصح ما وقفت عليه من ذلك أن الصحابي من لقي النبي ﷺ مؤمناً به ومات علي الإسلام. فيدخل فيمن لقيه من طالت

مجالسته أو قصرت، ومن روى عنه أو لم يرو، ومن غزا معه أو لم يغز، ومن رآه رؤية ولم يجالسه، ومن لم يره لعارض كالعمى»^(١).

وجمهور العلماء علي أن مجرد الرؤية كاف في إطلاق الصحبة لشرف رسول الله ﷺ وجلالة قدره وقدر من رآه من المسلمين، وقد جاء في بعض أحاديث رسول الله ﷺ ما يدل علي قدرهم العظيم.. فعن أبي سعيد الخدري مرفوعا : «يأتي علي الناس زمان فيغزو فئام من الناس فيقولون : هل فيكم من صاحب رسول الله ﷺ ؟ فيقولون نعم فيفتح لهم. ثم يأتي علي الناس زمان فيغزو فئام من الناس فيقال : هل فيكم من صاحب رسول الله ﷺ ؟ فيقولون نعم فيفتح لهم. ثم يأتي علي الناس زمان فيغزو فئام من الناس فيقال : هل فيكم من صاحب أصحاب رسول الله ﷺ ؟ فيقولون نعم فيفتح لهم» .. جاء هذا الحديث في الصحيحين.

ونعرف صحبة الصحابي بعدة أمور :

تارة تعرف بالتواتر مثل العشرة المبشرين بالجنة وغيرهم من الصحابة المعروفين. وتارة تعرف بالاستفاضة وهي الأخبار المستفيضة مثل ضمام بن ثعلبة وعكاشة بن محض. وتارة بشهادة غيره من الصحابة له، أي يقول الصحابي ما يدل علي أن - فلانا = له صحبة كما شهد أبو موسى لحمة بن أبي حممة الدوسي بذلك، ويقول تابعي بناء علي قبول التزكية من واحد وهو الراجح. وتارة تعرف بقول الصحابي عن نفسه : إنه صحابي وفي هذه الحال يشترط

(١) ابن حجر : الإصابة التمييز بين الصحابة : ١ / ٤ ، ٥ .

فيه أن يكون معروف العدالة وثابت المعاصرة للنبي ﷺ .. والمقصود بالمعاصرة
كما قال ابن حجر : «يعتبر - في المعاصرة للنبي ﷺ - بمضي مائة سنة وعشر
سنين من هجرة النبي ﷺ لقوله ﷺ في آخر عمره لأصحابه : أريتكم ليلتكم
هذه؟ فإن علي رأس مائة سنة منها لا يبقى علي وجه الأرض ممن هو اليوم
عليها أحد» رواه البخاري^(١).

أما لو قال : سمعت رسول الله ﷺ قال كذا، أو رأيته فعل كذا أو كذا عند
رسول الله ﷺ ... ونحو هذا فهذا مقبول لا محالة إذا صح السند إليه وهو ممن
عاصره عليه الصلاة والسلام.

طبقات الصحابة :

أحب أن أقدم بين يدي هذا العنوان بعض الأحاديث النبوية في فضل
الصحابة رضوان الله عليهم ومكانتهم عند النبي ﷺ.

روي الترمذي من حديث عبد الله بن مغفل قال : قال رسول الله ﷺ : «الله
الله في أصحابي لا تتخذوهم غرضا، فمن أحبهم فبحبي أحبهم ومن
أبغضهم فببغضي أبغضهم، ومن آذاهم فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذى الله،
ومن آذى الله فيوشك أن يأخذه».

وجاء في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري قال رسول الله ﷺ : «والذي
نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبا ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه».

وتواتر عنه ﷺ قوله : «خير الناس قرني ثم الذين يلونهم».

(١) ابن حجر : الإصابة ٦ / ١.

وقال بهز بن حكيم عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ : «أنتم توفون سبعين أمة أنتم خيرها وأكرمها على الله عز وجل» .

وعن سعيد بن المسيب عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ : «إن الله اختار أصحابي على الثقلين سوى النبين والمرسلين» .

أما طبقات الصحابة فقد اختلف فيها العلماء:

فبعضهم جعلها خمس طبقات كما صنع ابن سعد في طبقاته .

وجعلها الحاكم اثنتي عشرة طبقة على النحو التالي:

- ١ - قوم تقدم إسلامهم بمكة كالخلفاء الأربعة .
- ٢ - والصحابة الذين أسلموا قبل تشاور أهل مكة في دار الندوة .
- ٣ - ومهاجرة الحبشة .
- ٤ - وأصحاب العقبة الأولى .
- ٥ - وأصحاب العقبة الثانية وأكثرهم من الأنصار .
- ٦ - وأول المهاجرين الذين وصلوا إلى النبي ﷺ بقاء قبل أن يدخل المدينة .
- ٧ - وأهل بدر .
- ٨ - والذين هاجروا بين بدر والحديبية .
- ٩ - وأهل بيعة الرضوان في الحديبية .

١٠ - ومن هاجر بين الحديبية وفتح مكة، كخالد بن الوليد وعمر بن العاص .

١١ - ومسلمة الفتح الذين أسلموا في فتح مكة .

١٢ - وصبيان وأطفال رأوا النبي ﷺ يوم الفتح وفي حجة الوداع وغيرهما .

وأفضل الصحابة على الإطلاق: أبو بكر الصديق، ثم عمر بن الخطاب

بإجماع أهل السنة قال القرطبي: «ولا مبالة بأقوال أهل التشيع ولا أهل

البدع» ثم عثمان بن عفان، ثم علي بن أبي طالب، وحكى الخطابي عن أهل السنة من الكوفة تقديم عليّ على عثمان، وبه قال ابن خزيمة.

ثم بعد الخلفاء الأربعة: بقية العشرة المبشرين بالجنة وهم: سعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل، وطلحة بن عبد الله، والزبير بن العوام، وعبد الرحمن بن عوف، وأبو عبيدة عامر بن الجراح.

ثم بعدهم أهل بدر وهم ثلاثمائة وبضعة عشر.

ثم أهل أحد.

ثم أهل بيعة الرضوان بالحديبية.

وأما السابقون الأولون فقليل: هم الذين صلوا إلى القبلتين، وقيل: هم أهل بدر، وقيل هم: أهل بيعة الرضوان..

والصحابه كلهم عدول عند أهل السنة والجماعة، لما أثنى الله عليهم في كتابه العزيز، وبما نطقت به السنة النبوية في المدح لهم في جميع أخلاقهم وأفعالهم، وما بذلوه من الأموال والأرواح بين يدي رسول الله ﷺ رغبة فيما عند الله من الثواب الجزيل والجزاء الجميل.

وأما قول المعتزلة: الصحابة عدول إلا من قاتل عليا- فقول باطل مردود ومردود.

وأما عدد الصحابة:

فقد قال الشافعي: روى عن رسول الله ﷺ ورآه من المسلمين نحو من ستين ألفاً.

ونقل ابن الصلاح عن أبي زرعة: أنه سئل عن عدة من روى عن النبي ﷺ؟

فقال: «ومن يضبط هذا؟ شهد مع النبي ﷺ حجة الوداع أربعون ألفاً، وشهد معه تبوك سبعون ألفاً» .

ونقل ابن الصلاح عن أبي زرعة أيضاً أنه قيل له: «أليس يقال: حديث النبي ﷺ أربعة آلاف؟ قال: ومن قال ذا؟ قلقل الله أنيابه، هذا قول الزنادقة! ومن يحصى حديث رسول الله ﷺ؟ قبض رسول الله ﷺ عن مائة ألف وأربعة عشر ألفاً من الصحابة، ممن روى عنه وسمع منه فقليل له يا أبا زرعة، هؤلاء أين كانوا؟ وأين سمعوا منه؟ قال: أهل المدينة وأهل مكة ومن بينهما والأعراب ومن شهد معه حجة الوداع، كل رآه وسمع منه بعرفة» .

أول من أسلم من الصحابة :

أول من أسلم من الصحابة من الرجال الأحرار أبو بكر رضى الله عنه وقيل إنه أول من أسلم مطلقاً.

وأول من أسلم من الولدان على بن أبي طالب وقيل إنه أول من أسلم مطلقاً ولا دليل عليه من وجه يصح كما يرى الحافظ بن كثير.

وأول من أسلم من الموالى : زيد بن حارثة.

وأول من أسلم من الأرقاء : بلال .

وأول من أسلم من النساء خديجة وقيل: إنها أول من أسلم مطلقاً.

آخر من مات من الصحابة :

قال الحافظ بن كثير: آخر الصحابة موتاً أنس بن مالك.

وحزم ابن الصلاح أن آخر الصحابة موتاً على الإطلاق هو: أبو الطفيل عامر ابن وائلة وكانت وفاته بمكة وعلى هذا يكون هو آخر من مات بمكة وقيل آخر

من مات بمكة ابن عمر وقيل : جابر، والصحيح أن جابرا مات بالمدينة وكان آخر من مات بها، وقيل سهل بن سعد وقيل : السائب بن يزيد.

وآخر من مات بالبصرة أنس بن مالك، وبالكوفة عبدالله بن أبي أوفى، وبالشام عبدالله بن بسر بحمص، وبدمشق واثلة بن الأسقع، وبمصر عبدالله بن الحارث بن جزء، وباليمامة الهرماس بن زياد، وبالجزيرة العرس بن عميرة وبإفريقيا رويغ بن ثابت، وبالبادية سلمة بن الأكوع. رضى الله عنهم.

أكثر الصحابة رواية:

قال أحمد بن حنبل : أكثرهم رواية ستة: أنس وجابر وابن عباس وابن عمر وأبو هريرة وعائشة، ثم عبدالله بن عمرو، وأبوسعيد ، وابن مسعود ولكنه توفي قديما ولهذا لم يعده أحمد بن حنبل فى العبادلة بل قال: العبادلة أربعة: عبدالله بن الزبير وعبدالله بن عباس وعبدالله بن عمر وعبدالله بن عمرو بن العاص، قال البيهقي: « هؤلاء عاشوا حتى احتيج إلى علمهم فإذا اجتمعوا على شيء قيل: هذا قول العبادلة ».

وقيل أكثر الصحابة حديثا:

أبو هريرة: ذكر ابن الجوزى أن عدد أحاديثه ٥٣٧٤ حديثا.
ثم عائشة أم المؤمنين : وعدد أحاديثها ٢٢١٠ أحاديث.
ثم أنس بن مالك وعدد أحاديثه ٢٢٨٦ حديثا.
ثم عبدالله بن عمر وعدد أحاديثه ٢٦٣٠ حديثا.
ثم عبدالله بن عباس حبر الأمة وعدد أحاديثه ١٦٦٠ حديثا.
ثم جابر بن عبدالله وعدد أحاديثه ١٥٤٠ حديثا.
ثم أبو سعيد الخدرى وعدد أحاديثه ١١٧٠ حديثا.

ثم عبدالله بن مسعود وعدد أحاديثه ٨٤٨ حديثاً.
ثم عبدالله بن عمرو بن العاص وعدد أحاديثه ٧٠٠ حديث.

ثم يأتي بعد ذلك بقية الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، وقد سبق أن
أشرت إلى أكثر الصحابة حديثاً وفتياً عندما تحدثت عن علم الحديث رواية في
مدخل هذا الكتاب..

ولذلك آثرت هنا الاختصار والتركيز على ذكر عدد الأحاديث المروية عن
كل واحد من الصحابة المشهورين بكثرة الرواية طمعا في اكتمال الصورة ورغبة
في إعطاء القارئ صورة دقيقة عن الصحابة المعنيين برواية السنة النبوية= رضى
الله عنهم جميعاً.

الفصل الرابع

التابعون والخضرمون والموالي

أولا : التابعون :

قال النووي في التقريب :

معرفة التابعين رضى الله عنهم ومعرفة الصحابة أصلان عظيمان بهما يعرف الحديث المرسل^(١) والمتصل^(٢).

واحد التابعين: تابعى وتابع وهو: من صحب الصحابي، وقال الحاكم: إن التابعى هو من لقي الصحابي وروى عنه وإن لم يصحبه.

وقد قسم الحاكم التابعين إلى خمس عشرة طبقة. فذكر أن أعلى هذه الطبقات من روى عن العشرة المبشرين بالجنة، وذكر منهم: سعيد بن المسيب، وقيس بن أبي حازم، وقيس بن عباد، وأبا عثمان الهندي، وأبا وائل، وأبا رجاء العطاردي، وأبا ساسان حضين بن المنذر، وغيرهم.

قال النووي: وقد غلط الحاكم في سعيد بن المسيب فإنه ولد في خلافة عمر ولم يسمع أكثر العشرة وقيل لم يصح سماعه من غير سعد بن أبي وقاص وقد كان سعد آخر العشرة موتاً.

قال الحاكم: وبين هؤلاء التابعين الذين ولدوا في حياة النبي ﷺ من أبناء الصحابة، كعبد الله بن أبي طلحة، وأبي أمامة سعد بن سهل بن حنيف، وأبي إدريس الخولاني.

(١) الحديث المرسل هو : الحديث الذى يسقط من سنده اسم الصحابي .
(٢) الحديث المتصل هو : الحديث المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

قال ابن كثير : أما عبدالله بن أبي طلحة فلما ولد ذهب به أخوه لأمه أنس بن مالك إلى رسول الله ﷺ ، فحنكه وبرك عليه وسماه «عبدالله» ، ومثل هذا ينبغي أن يعد من صغار الصحابة لمجرد الرؤية .

وعبدالله بن أبي طلحة أولى أن يعد من الصحابة من محمد بن أبي بكر الصديق الذي ولد عند الشجرة وقت الإحرام بحجة الوداع ، فلم يدرك من حياة النبي ﷺ إلا نحو من مائة يوم - والذي عدوه من الصحابة أنهم لم يذكروا أنه أحضر عند النبي ﷺ ولا رآه .

ومن أكابر التابعين :

الفقهاء السبعة بالحجاز وهم :

١ - سعيد بن المسيب .

٢ - والقاسم بن محمد .

٣ - وخارجة بن زيد .

٤ - وعروة بن الزبير .

٥ - وسليمان بن يسار .

٦ - وعبيدالله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود .

٧ - وسالم بن عبد الله بن عمر .

وقيل السابع هو : أبو سلمة بن عبدالرحمن بن عوف .

وقيل هو : أبو بكر بن عبدالرحمن بن الحرث بن هشام .

وعن أحمد بن حنبل قال :

أفضل التابعين : ابن المسيب ، قيل : فعلقمة والأسود؟ فقال : هو وهما .

وعنه أيضا: لا أعلم فيهم مثل أبي عثمان النهدي وقيس.

وعنه أيضا: أفضلهم: قيس وأبو عثمان وعلقمة ومسروق.

وقال أبو عبد الله بن حنيفة: أهل المدينة يقولون: أفضل التابعين ابن المسيب، وأهل الكوفة يقولون أفضلهم أويس. وأهل البصرة يفضلون الحسن، وأهل مكة عطاء بن رباح.

وقال ابن أبي داود: سيدنا التابعيات حفصة بنت سيرين وعمرة بنت عبد الرحمن وتليهما أم الدرداء الصغرى رضى الله عنهم أجمعين.

هذا عن التابعين رضوان الله عليهم وأولئك أشهر في التقوى والورع والرواية للحديث الشريف، وقد كان في الإمكان أن أحصى منهم أكثر من ذلك، ولكن المقام في هذا البحث لا يتحمل أكثر من ذلك، ومن أراد التوسع في معرفتهم فإن كثيرا من كتب الرجال قد عنت بهم وبطبقاتهم بل وبطرف من سيرهم وحياتهم رضى الله عنهم أجمعين.

ثانيا : المخضرمون :

المخضرمون: واحد هم مخصرم وهو الذى أدرك الجاهلية وزمن النبى ﷺ ولم يره وأسلم بعده .

والمخضرمة : القطع، فكأنهم قطعوا عن نظائرهم من الصحابة.

قال النووى: وعدهم مسلم عشرين نفسا وهم أكثر، ومن لم يذكره مسلم: أبو مسلم الخولاني؛ والأحنف بن قيس.

وأما العشرون الذين عدهم مسلم من المخضرمين فمنهم:

١ - أبو عمر الشيباني .

- ٢ - وسويد بن غفلة .
 - ٣ - وعمرو بن ميمون .
 - ٤ - وأبو عثمان النهدي .
 - ٥ - وأبو الخلال العتكي .
 - ٦ - وعبد خير بن يزيد الخيواني .
 - ٧ - وربيع بن زرار .
- ومنهم كذلك : عبدالله بن عكيم ، والأحنف بن قيس .

ثالثا : الموالي من الرواة

قال الحافظ ابن كثير :

معرفة الموالي من الرواة والعلماء من المهمات ، فربما نسب أحدهم إلى القبيلة فيعتقد السامع أنه منهم صليبة أى من صلبهم ونسبهم ، مع أنه من مواليتهم .. وإن كان قد ورد في الحديث الشريف : « مولى القوم منهم » .

وأحب أن أذكر من هؤلاء الموالي عددا ليس بالكثير ، وإنما اشتهر بين الرواة

حتى إنه ليصعب التمييز أمولى هو أم غير مولى .. ومن هؤلاء :

- ١ - أبو البختري « الطائي » ، وهو سعد بن فيروز ، وهو مولاهم .
 - ٢ - وأبو العالية « الرياحي » ، التابعى مولى امرأة من بنى رياح .
 - ٣ - والليث بن سعد « الفهمي » ، المصرى ، مولى بنى فهم .
 - ٤ - وعبدالله بن وهب « القرشي » ، وهو مولى لعبد الله بن صالح كاتب الليث .
 - ٥ - وعبدالله بن صالح « الجهني » مولاهم .
 - ٦ - وأبو الحباب « الهاشمي » مولى شقران وشقران مولى رسول الله ﷺ .
- وهؤلاء هم المنسوبون إلى القبائل مطلقا ، كفلان القرشي ويكون مولى لهم ،

ثم منهم من يقال له مولى فلان، ويراد مولى عتاقة وهو الغالب .

ومن الموالى : مولى الإسلام مثل :

٧ - الإمام البخارى مولى الجعفيين ولاء إسلام، لأن جده كان مجوسيا فأسلم على يد اليمان الجعفى .

٨ = والحسن الماسرخسى مولى عبدالله بن المبارك، كان نصرانيا فأسلم على يديه.

ومن الموالى مولى الحلف مثل :

٩ = الإمام مالك بن أنس، ونفره أصبحيون صليبة مولى لثيم قريس بالحلف، وكان جده مالك بن عامر حليفا لهم، وقد كان عسيفا^(١) عند طلحة بن عبيد الله التيمى أيضا فنسب إليهم.

وقد كان لكثير من الموالى مكانة عالية فى المجتمع الإسلامى، وقد حققوا فى مجال العلم والمعرفة ما يحسد لهم عليه الحاسدون.

وحسبنا فى الدلالة على تلك المكانة أن نسوق بين يدي القارئ ما ذكره الزهرى من أن هشام بن عبد الملك قال له: من يسود مكة؟ قال: عطاء. قال: فأهل اليمن؟ قال: طاوس. قال: فأهل الشام؟ قال: مكحول. قال: فأهل مصر؟ قال: يزيد بن حبيب. قال: فأهل الجزيرة؟ قال: ميمون بن مهران. قال: فأهل خراسان؟ قال: الضحاك بن مزاحم. قال: فأهل البصرة؟ قال: الحسن بن أبى الحسن. قال: فأهل الكوفة؟ قال: إبراهيم النخعى، وذكر الزهرى أنه كان يقول له عند كل واحد: أم من الموالى، فيقول: من الموالى، فلما انتهى قال: يازهرى: والله لتسودن الموالى على العرب حتى يخطب لها على المنابر والعرب تحتها،

(١) أجيرا .

فقلت : ياأمير المؤمنين . إنما هو أمر الله ودينه فمن حفظه ساد ومن ضيعه سقط .
وروى مسلم في صحيحه أن عمر بن الخطاب لما تلقاه نائب مكة أثناء
الطريق في حج أو عمرة قال له : من استخلفت على أهل الوادي ؟ قال : ابن
أبزي . قال ومن ابن أبزي ؟ قال رجل من الموالي فقال : أما إني سمعت نبيكم
ﷺ يقول : إن الله يرفع بهذا العلم أقواما ويضع به آخرين .

وسأل رجل من الأعراب رجلا من أهل البصرة فقال : من هو سيد هذه
البلدة ؟ قال الحسن بن أبي الحسن البصري . قال : أمولى هو ؟ قال : نعم . قال
فيم سادهم ؟ فقال : بحاجتهم إلى علمه وعدم احتياجه إلى دنياهم فقال
الأعرابي : هذا لعمر أبيك هو السؤدد .

ومما يتصل بتعريف الرواة وإيضاح حالهم معرفة بلدانهم وأوطانهم فربما عرف
شيخ الراوى ولكنه اشتبه بغيره فإذا عرفت بلده تعين بلديه .

قال الحافظ ابن كثير :

وقد كانت العرب إنما ينسبون إلى القبائل والعماائر والعشائر والبيوت ، والعجم
إلى شعوبها ورسايقها وبلدانها ، وبنو إسرائيل إلى أسباطها .. فلما جاء الإسلام
وانتشر الناس فى الأقاليم ، نسبوا إليها أو إلى مدنها أو قراها .

فمن كان فى القرية فله الانتساب إليها بعينها وإلى مدينتها إن شاء أو
إقليمها .

ومن كان فى بلدة ثم انتقل منها إلى غيرها فله الانتساب إلى أيهما شاء
والأحسن أن يذكرهما ، فيقول مثلا : الشامي ثم العراقى ، أو الدمشقى ثم
المصرى .. ونحو ذلك .

وقال بعض العلماء : إنما يسوغ الانتساب إلى البلد إذا أقام فيها أربع سنين
فأكثر ، وفى هذا نظر والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب .

الفصل الخامس

الثقات والضعفاء من الرواة

أجمع العلماء على أن معرفة الثقات والضعفاء من الرواة من أهم العلوم وأعلاها قدرا، وذلك أن هذه المعرفة يتوقف عليها معرفة صحة سند الحديث من ضعفه .

قال الحافظ ابن كثير: وقد صنف الناس في ذلك قديما وحديثا كتبا كثيرة: من أنفعها :

كتاب ابن أبي حاتم ..

ولابن حبان كتابان نافعان أحدهما في الثقات والآخر في الضعفاء .. وكتاب الكامل لابن عدى .

والتواريخ المشهورة قد عنت كذلك بتوضيح الثقات والضعفاء من الرواة ومن أجلها:

تاريخ بغداد للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب .

وتاريخ دمشق للحافظ أبي القاسم بن عساكر .

وتهذيب الحافظ أبي الحجاج المزي . وهو شيخ الحافظ ابن كثير .

وميزان الحافظ أبي عبدالله الذهبي وهو شيخ الحافظ ابن كثير .

قال ابن كثير : وقد جمعت بينهما وزدت في تحرير الجرح والتعديل عليهما في كتاب وسميته : «التكميل في معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل» وهو من أنفع شيء للفقهاء البارع، وكذلك للمحدث.

وهناك شبه إجماع بين العلماء على أن جرح الرجال على وجه النصيحة لله
ولرسوله ولكتابه وللمؤمنين ليس بغيبة، بل يثاب بتعاطي ذلك إذا قصد به ذلك.
فقد قال رسول الله ﷺ : «الدين النصيحة .. قلنا لمن يارسول الله؟ قال: لله
ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم»^(١).

وقيل : إن أول من تصدى للكلام في الرواة شعبة بن الحجاج وتبعه يحيى
ابن سعيد القطان، ثم تلازمته: أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، ويحيى بن
معين، وعمرو بن علي الفلاس، وغيرهم .

وقد سمع أبو تراب النخشي أحمد بن حنبل وهو يتكلم في بعض الرواة
فقال له: أتغتاب العلماء؟ فقال له: ويحك هذه نصيحة، وليس هذا بغيبة.

وقيل ليحيى بن سعيد القطان: أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت
حديثهم خصماءك يوم القيامة؟ قال: لأن يكون هؤلاء خصمائي أحب إلي من
أن يكون رسول الله ﷺ خصمي يومئذ، يقول لي: لم لم تذب الكذب عن
حديثي؟^(٢).

(١) الإمام مسلم : صحيح مسلم .
(٢) ابن الصلاح : المقدمة .

الفصل السادس

وفيات الرواة وأعمارهم

معرفة وفيات الرواة وأعمارهم ضرورة فنية يترتب عليها معرفة من أدركهم ومن لم يدركهم، حتى يتضح الكذاب والمذلس، وبالتالي يعرف الحديث المتصل والمنقطع وغير ذلك^(١).

قال حفص بن غياث: إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين. وقال سفيان الثوري: لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ.

وقال الحاكم: لما قدم علينا محمد بن حاتم الكشي فحدث عن عبد بن حميد، سألته عن مولده فذكر أنه ولد سنة ستين ومائتين فقلت لأصحابنا: إنه يزعم أنه سمع منه بعد موته بثلاث عشرة سنة.

قال ابن الصلاح: شخصان من الصحابة عاش كل منهما ستين سنة في الجاهلية وستين في الإسلام، وهما حكيم بن حزام وحسان بن ثابت رضي الله عنهما.

وحكى عن ابن إسحاق أن حسان بن ثابت وأباه ثابت بن المنذر وجده المنذر بن حرام، وجد أبيه حرام.. وعاش كل منهم مائة وعشرين سنة.. وقال الحافظ أبو نعيم: ولا يعرف هذا لغيرهم من العرب.

وأما سلمان الفارسي فقد حكى العباس بن يزيد البحراني الإجماع على أنه عاش مائة وخمسين سنة.

(١) سنوضح ذلك عند الحديث عنه في الباب الثالث من هذا الكتاب.

وقد أورد الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله وفیات أعيان من الناس
على النحو التالي :

١ - رسول الله ﷺ : توفي وهو ابن ثلاث وستين سنة على المشهور، يوم
الاثنين الثاني عشر من ربيع الأول سنة إحدى عشرة من الهجرة .

٢ - أبو بكر الصديق : توفي عن ثلاث وستين أيضا في جمادى الأولى سنة
ثلاث عشرة من الهجرة .

٣ - عمر بن الخطاب : توفي عن ثلاث وستين أيضا في ذى الحجة سنة ثلاث
وعشرين .. وعمر أول من أرخ التاريخ الإسلامى بالهجرة النبوية من مكة إلى
المدينة . وكان أمره بذلك في سنة ست عشرة من الهجرة .

٤ - عثمان بن عفان : قتل وقد جاوز الثمانين وقيل قد بلغ التسعين في ذى
الحجة سنة خمس وثلاثين .

٥ - علي بن أبي طالب : توفي في رمضان سنة أربعين عن ثلاث وستين في
قول .

٦ - طلحة : قتل يوم الجمل سنة ست وثلاثين وعمره أربع وستون سنة .

٧ - الزبير : قتل يوم الجمل سنة ست وثلاثين وعمره أربع وستون سنة .

٨ - سعد بن أبي وقاص : توفي عن ثلاث وسبعين، سنة خمس وخمسين
وكان آخر من توفي من العشرة .

٩ - سعيد بن زيد : سنة إحدى وخمسين وله ثلاث أو أربع وسبعون .

١٠ - عبدالرحمن بن عوف : سنة اثنتين وثلاثين عن خمس وسبعين .

١١ - أبو عبيدة : سنة ثمان عشرة وله ثمان وخمسون رضى الله عنهم
أجمعين .

١٢ - عبدالله بن عباس : توفي سنة ثمان وستين .

١٣- عبدالله بن عمر : توفي سنة ثلاث وسبعين .

١٤- عبدالله بن الزبير : توفي سنة ثلاث وسبعين .

١٥- عبدالله بن عمرو : توفي سنة سبع وستين .

١٦- عبد الله بن مسعود : توفي سنة إحدى وثلاثين .

ثم يأتي بعد ذلك أصحاب المذاهب الخمسة المتبوعة وهم :

١ = سفيان الثوري : توفي بالبصرة سنة إحدى وستين ومائة وله أربع وستون سنة.

٢ - مالك بن أنس : توفي سنة تسع وسبعين ومائة بالمدينة وقد جاوز الثمانين.

٣ - أبو حنيفة : توفي سنة خمسين ومائة ببغداد وله سبعون سنة .

٤ - الشافعي محمد بن إدريس : توفي سنة أربع ومائتين بمصر عن أربع وخمسين سنة .

٥ - أحمد بن حنبل : توفي سنة إحدى وأربعين ومائتين ببغداد عن سبع وسبعين سنة .

قال ابن كثير : وقد كان أهل الشام على مذهب الأوزاعي نحواً من مائتي سنة، ولذلك يعد من أصحاب المذاهب أيضاً .

٦ - الأوزاعي : توفي سنة سبع وخمسين ومائة ببيروت من ساحل الشام وله من العمر سبعون سنة .

٧ - إسحق بن راهوية : وكان إماماً متبعاً وله طائفة يقلدونه ويجتهدون على مسلكه يقال لهم الإسحاقية . توفي سنة ثمان وثلاثين ومائتين عن سبع وسبعين سنة .

ثم يأتي بعد ذلك أصحاب كتب الحديث الستة وهم :

- ١ - الإمام البخارى: ولد سنة أربع وتسعين وتوفى ليلة عيد الفطر سنة ست وخمسين ومائتين بقرية يقال لها «خرتنك» عن اثنتين وستين سنة .
- ٢ - الإمام مسلم: ولد سنة أربع ومائتين - على الصحيح - وتوفى سنة إحدى وستين ومائتين وتوفى عن سبع وخمسين سنة.
- ٣ - الإمام أبو داود: ولد سنة اثنتين ومائتين وتوفى سنة خمس وسبعين ومائتين عن سبعين سنة .
- ٤ - الإمام الترمذى: ولد سنة تسع ومائتين وتوفى سنة تسع وسبعين ومائتين عن سبعين سنة .
- ٥ - الإمام النسائى: ولد سنة خمس عشرة ومائتين وتوفى سنة ثلاث وثلاثمائة عن ثمانين ومائتين سنة .
- ٦ - الإمام ابن ماجه: ولد سنة تسع ومائتين وتوفى سنة تسع وسبعين ومائتين عن سبعين سنة .
- ثم يأتى بعد ذلك سبعة من الحفاظ انتفع الناس بتصانيفهم فى العصور المختلفة وهم :
- ١ - أبو الحسن الدارقطنى: توفى سنة خمس وثمانين وثلاثمائة عن تسع وسبعين سنة .
- ٢ - الحاكم أبو عبدالله النيسابورى: توفى سنة خمس وأربعمائة وقد جاوز الثمانين .
- ٣ - عبدالغنى بن سعيد المصرى: توفى سنة تسع وأربعمائة بمصر عن سبع وسبعين سنة .
- ٤ - الحفاظ أبو نعيم الأصبهاني: توفى سنة ثلاثين وأربعمائة وله ست وتسعون سنة .

٥ - الشيخ أبو عمر النمرى: توفى سنة ثلاث وستين وأربعمائة عن خمس وتسعين سنة .

٦ - أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي : توفى سنة ثمان وخمسين وأربعمائة عن أربع وسبعين سنة .

٧ - أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي : توفى سنة ثلاث وستين وأربعمائة عن إحدى وسبعين سنة .

ثم يلي هؤلاء أويجيء معهم :

٨ - الطبراني صاحب المعاجم الثلاثة: توفى سنة ستين وثلاثمائة .

٩ - الحافظ أبو يعلى الموصلي: توفى سنة سبع وثلاثمائة .

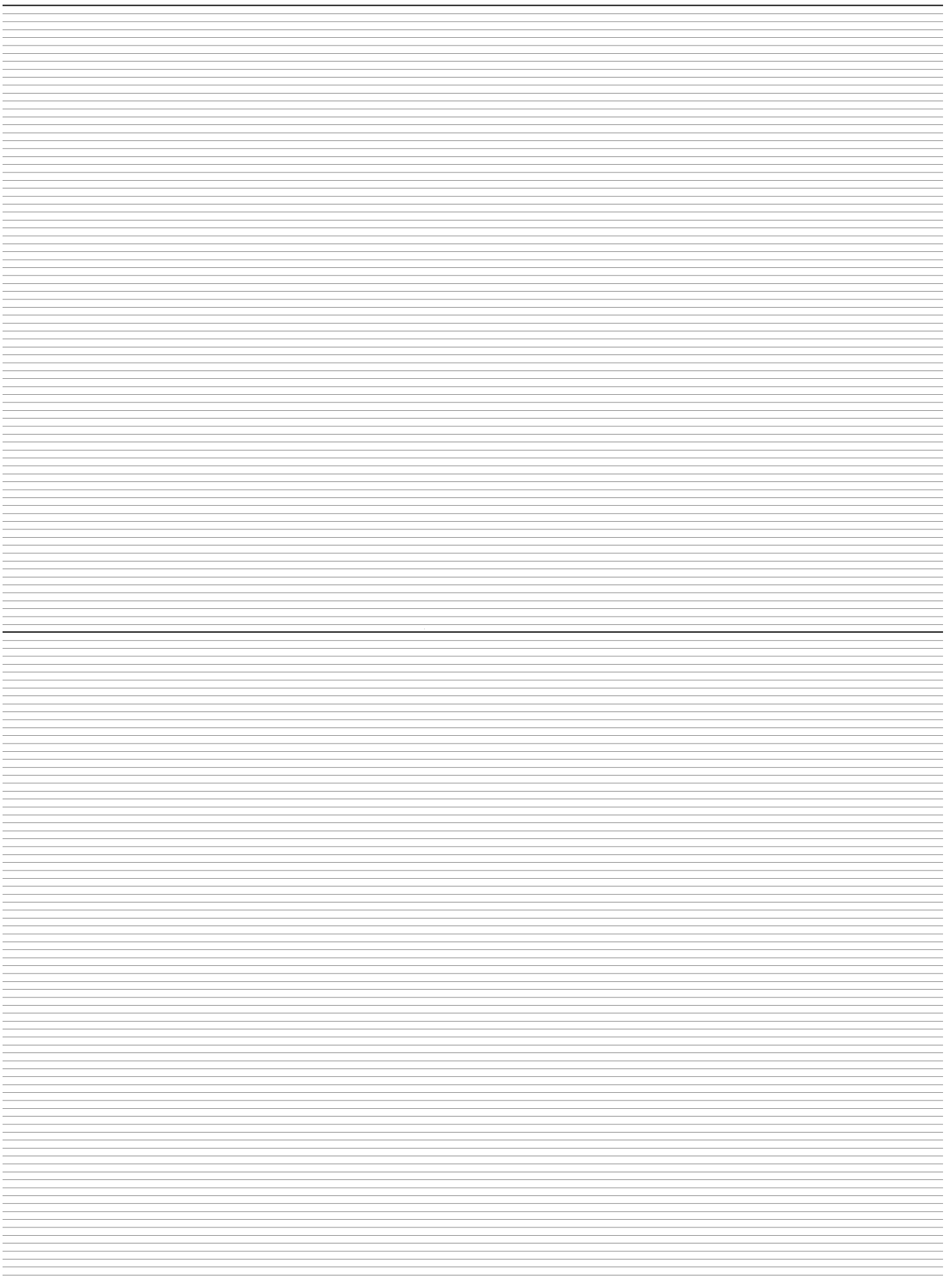
١٠ - الحافظ أبو بكر البزار : توفى سنة اثنتين وتسعين ومائتين .

١١ - محمد بن إسحاق بن خزيمة: توفى سنة إحدى عشرة وثلاثمائة وله صحيح .

١٢ - أبو حاتم محمد بن حبان: توفى سنة أربع وخمسين وثلاثمائة وله صحيح أيضا .

١٣ - الحافظ أبو حمد بن عدي: توفى سنة سبع وستين وثلاثمائة وله كتاب الكامل في الأحاديث ..

وبعد فهؤلاء أشهر رجال السنة التي دونوها وحفظوها وصنعوا من أجل تحقيقها والتثبت منها الكثير وبذلوا في سبيل ذلك ما سيثيبهم عليه الله سبحانه بمشيئته .



الفصل السابع

أشهر كتب السنة

أجمعت الأمة على أن أشهر كتب السنة وأولاها بالثقة في أمور الدين كتب ستة جمعت فأوعت وعدت فأحصت وأثبتت فحققت، حتى أصبحت معالم معروفة في الحديث لا يجلها ولا يجهل مكانتها إلا غافل.

هذه الكتب الستة هي:

١ - صحيح البخارى .

٢ - صحيح مسلم .

٣ - الجامع الصحيح للترمذى .

٤ - سنن أبى داود .

٥ - سنن النسائى .

٦ - سنن ابن ماجه .

ولا أحب أن يخلو هذا البحث عن كلمة عن كل من هذه الكتب الستة لأن كل واحد منها معلمة رائعة في سنة الرسول ﷺ .. ولذلك سأتحدث عنها وعن منهج كل منها بشيء من التبسيط إن شاء الله على النحو التالى:

أولا : صحيح البخارى : «١٩٤هـ - ٢٥٦هـ» :

البخارى هو الإمام أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة وكان بردزبة هذا مجوسيا، ثم أسلم ولده المغيرة على يد اليمان الجعفى والى بخارى.. ومن هنا أطلق على البخارى الجعفى ... ولاء .

ويلقب البخارى بين علماء الحديث بأمير المؤمنين فى الحديث. وقد نبغ البخارى منذ صغره فكان قلبه واعيا وذهنه حادا وهواه الله إلى حفظ الحديث الشريف فحفظ منه الكثير وهو فى سن مبكرة، وما بلغ البخارى السادسة عشرة حتى كان قد أتم حفظ كتب ابن المبارك ووكيع واطلع على الكثير من آراء أهل الرأى ومذاهبهم .

ثم رأى الإقامة بمكة مركز العلم والمعرفة آنذاك فأقام، وهناك ألف بعض كتبه مثل: التاريخ الكبير وتاريخه الأوسط وتاريخه الصغير، وهناك وضع الأسس التى أقام عليها فيما بعد كتابه الجامع الصحيح وتراجمه وظل بالحجاز ستة أعوام.. ثم لجأ إلى الرحلة فتنقل كثيرا بين الأقطار الإسلامية فقد روى عنه أنه قال: «دخلت إلى الشام ومصر والجزيرة مرتين، وإلى البصرة أربع مرات، وأقامت بالحجاز ستة أعوام، ولا أحصى كم دخلت الكوفة وبغداد مع المحدثين» . وبالطبع لم تكن رحلة للتنزه ولكنها كانت رحلات علمية من أجل السنة النبوية وجمعها، وكانت لقاءات متعددة مع العلماء والأعلام.. فقد لقي البخارى الإمام أحمد بن حنبل فى بغداد مرارا ودارسه ودرس عليه واستفاد من علمه .

ومن أشهر شيوخ البخارى :

على بن المدينى .

أحمد بن حنبل .

يحيى بن معين .

محمد بن يوسف الغريانى .

مكى بن إبراهيم البلخى .

محمد بن يوسف البيكندي .

إسحق بن راهوية .

وغيرهم ممن روى عنهم وذكرهم في جامعهم الصحيح وهم يقربون من
الثلثمائة^(١) . وقد روى عن البخاري أنه قال: « كتبت عن ألف وثمانين رجلا
ليس فيهم إلا صاحب حديث، ولم أكتب إلا عمن قال: الإيمان قول وعمل » .

ومن أشهر تلاميذه :

مسلم بن الحجاج .

الإمام الترمذي .

الإمام النسائي .

ابن خزيمة .

ابن أبي داود .

محمد بن يوسف القرطبي .

منصور بن محمد البزدوي .

إبراهيم بن معقل النسفي .

حماد بن شاكر النسوي .

وغيرهم كثيرون، فقد جاء في مقدمة فتح الباري: قيل إنه سمع منه الصحيح
تسعون ألفا .

وقد بلغ البخاري من المكانة العلمية حدا جعل أكابر العلماء وأجلاتهم
يشهدون له .

قال قتيبة بن سعيد حينما سئل عن البخاري: نظرت في الحديث، ونظرت

(١) عددهم بالضبط كما أحصاه العلماء ٢٨٩ شيخا .

فى الرأى وجالست الفقهاء والعباد والزهاد، فما رأيت منذ عقلت مثل محمد ابن إسماعيل .

وقال إمام الإئمة أبو بكر بن خزيمة عنه: ما تحت أديم السماء أعلم بالحديث من محمد بن إسماعيل .

وقال عنه أبو حاتم الرازى: لم تخرج خراسان قط أحفظ من محمد بن إسماعيل ولا قدم منها إلى العراق أعلم منه .

وهذا هو الإمام مسلم صاحب الصحيح جاء إلى البخارى فقبله بين عينيه وقال: « دعنى حتى أقبل رجلىك يا أستاذ الأستاذين وسيد المحدثين وطبيب الحديث وعله » .

وبعد فهذا هو ثناء الذين عاصروه أما الذين جاءوا بعده فبحر زاهر وعباب نائر وألوف مؤلفة وبحسبى أن أذكر ما قاله عنه الحافظ ابن حجر فى مقدمة فتح البارى: « ولو فتحت باب الثناء عليه ممن تأخر عن عصره لفنى القرطاس، ونفذت الأنفاس، فذلك بحر لا ساحل له » ^(١).

وللإمام البخارى عديد من المؤلفات العلمية النافعة التى لم تخرج فى مجموعها عن البحث فى السنة والرجال من أشهرها:

١- الجامع الصحيح .

٢- التفسير الكبير .

٣- المسند الكبير .

٤- الأدب المفرد .

٥- كتاب العلل .

(١) ابن حجر مقدمة فتح البارى: ١٩٦/٢ - ٣٥٢ .

٦ - كتاب الضعفاء .

٧ - أسامي الصحابة .

٨ - التاريخ الصغير .

٩ - التاريخ الأوسط .

١٠ - التاريخ الكبير .. وغيرها كثير وقد وردت أسماؤها في مقدمة فتح الباري .

وأشهر هذه الكتب وأبقاها بل أصبحها بل أصبح كتاب بعد كتاب الله سبحانه وتعالى هو جامع الصحيح . على هذا أجمعت الأمة ولن تزال على ذلك مجمعة إلى يوم يقوم الناس لرب العالمين .

واسم هذا الكتاب بتمامه هو : «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسنته وأيامه » .

وقد رتب البخاري صحيحه فقسّمه إلى كتب وقسم الكتب إلى أبواب مثل : كتاب الوحي ثم كتاب الإيمان ثم كتاب العلم ثم الطهارة .. إلخ وعدد كتبه سبعة وتسعون كتاباً أولها كتاب الوحي وآخرها كتاب التوحيد .. وعدد أبواب هذه الكتب خمسون وأربعمائة وثلاثة آلاف .

وجميع الأحاديث التي جاءت في الصحيح كما عدها ابن حجر في مقدمة فتح الباري بلا تكرار للأحاديث أو تجزئ لها: اثنان وستمائة وألفان من الأحاديث إذا عدت بالمكرر فهي سبعة آلاف وثلاثمائة وسبع وتسعون حديثاً .. وفي الجامع الصحيح إذا أدخلنا التعاليق والمتابعات تسعة آلاف وثمانمائة واثنان من الأحاديث .

قال الحافظ ابن حجر: « وهذا الذي حرّره من عدة ما في صحيح البخاري تحرير بالغ فتح الله به لا أعلم من تقدمني إليه وأنا مقر بعدم العصمة من السهو والخطأ والله المستعان » .

. وقد توخى البخارى فى جامعه الصحيح دقة بلغت الحد الأعلى وفاقت
ماتعارف عليه الناس من الدقة والتثبت .

ثانيا : الإمام مسلم « ٢٠٤هـ - ٢٦١ » :

مسلم هو الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد بن كوشاذ
القشيرى نسباً، النيسابورى بلداً، صاحب الصحيح .

وقد بدأ فى استماع الحديث الشريف فى سن مبكرة وكان أول سماعه هو
ابن اثنى عشرة عاماً. وارتحل كذلك فى طلب الحديث فارتحل إلى الحجاز
والعراق والشام ومصر وغيرها من الأقطار الإسلامية .

وقد استفاد مسلم فى هذه الرحلات العلمية فوائد جمة وأخذ عن عدد عديد
من العلماء والفقهاء .

ومن أشهر شيوخه :

يحيى بن يحيى .

إسحق بن راهوية .

محمد بن مهران .

أحمد بن حنبل .

عبدالله بن مسلمة .

محمد بن إسماعيل البخارى .

قتيبة بن سعيد .

محمد بن يحيى الذهلى .

وغيرهم كثيرون ، أما تلاميذه فمن أشهرهم :

أبو حاتم الرازى .

وموسى بن هارون.
وأحمد بن سلمة.
وأبو بكر بن خزيمة.
ويحيى بن صاعد.
وأبو عيسى الترمذى.
وابراهيم بن محمد بن سفيان الذى روى صحيح مسلم.
وغير هؤلاء تلاميذ كثيرون لا يحصىهم العد السريع.
ومن أشهر مؤلفاته :

- ١ - الجامع الصحيح .
- ٢ - المسند الكبير.
- ٣ - كتاب الأسماء والكنى .
- ٤ - كتاب العلل.
- ٥ - أوهام المحدثين وغيرها كثير، وإن كان أجلها وأنفعها وأبقاها جامعه الصحيح.

والجامع الصحيح للإمام مسلم يلى صحيح البخارى فى المنزلة وهو أحد كتابين أجمعت الأمة على أنهما أصبح الكتب بعد كتاب الله وهما: صحيح البخارى وصحيح مسلم .

وقد دقق مسلم فى جمع صحيحه، روى عنه أنه قال : «صنفت هذا الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث، وروى عن أحمد بن سلمة أنه قال : «كنت مع مسلم فى تأليف صحيحه خمس عشرة سنة وهو اثنا عشر ألف حديث» .
وقد بلغ من دقته فى جمع أحاديث صحيحه أن قال : «ما وضعت شيئاً فى

كتابه هذا إلا بحجة وما أسقطت منه شيئاً إلا بحجة» .

ولم يفعل مسلم في صحيحه ما فعل البخاري من التبويب أو الكتب وإنما جمع الأحاديث المتعلقة بموضوع واحد في مكان واحد فجاء كتابه كأنه مبوب .

وأما مانراه من التبويب في بعض الطبوعات فإنه من صنيع الشراح الذين عنوا بشرح صحيحه ومن أشهر هؤلاء الشراح الإمام النووي .

وعدد الأحاديث الواردة فيه اثنا عشر ألف حديث كما ذكر ذلك أحمد بن سلمة وهو الذي كتب مع مسلم صحيحه .

ولكن ابن الصلاح يذكر أن عدد أحاديث صحيح مسلم أربعة آلاف حديث إذا حذفنا المكرر .

ثالثاً - الجامع الصحيح للترمذي « ٢٠٩هـ - ٢٧٩هـ » :

الترمذي هو الإمام الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى ابن الضحاك السلمي الترمذي، أحد أئمة الحديث .

وقد طلب الحديث من صغره ورحل في سبيله إلى كثير من الأقطار الإسلامية كالحجاز والعراق وخراسان، وفي هذه البلاد قابل الكثيرين من الأئمة والشيوخ وأخذ عنهم وكان يكتب ويسجل كل ما يسمع في حضرته وسفره ، كتب وناظر وألف الكثير من الكتب .

وأشهر شيوخه الذين أخذ عنهم :

الإمام البخاري .

والإمام مسلم .

الإمام أبو داود صاحب السنن.

وقتيبة بن سعد.

واسحق بن موسى.

ومحمد بن المثنى.

ومحمود بن غيلان.

وأحمد بن منيع.

وغيرهم كثيرون من أجلاء العلماء والفقهاء ... وكذلك أخذ عنه العلم عدد كبير من العلماء ... فمن أشهر تلاميذه :

مكحول بن الفضل.

وحamad بن شاكر.

والهيثم بن كليب الشاشي.

والحمد بن يوسف النسفي.

وأبو العباس محمد بن محبوب، الذي روى كتابه الجامع .. وغير هؤلاء خلق كثير كلهم تعلم من الترمذي واستفاد من علمه وفضله وضبطه ودقته ومؤلفاته، ومن أشهر هذه المؤلفات :

١- الجامع الصحيح.

٢- كتاب العلل . وهو ملحق بآخر كتابه الجامع الصحيح.

٣- كتاب التاريخ.

٤- كتاب الأسماء والكنى.

٥- كتاب الشمائل النبوية.

٦- كتاب الزهد.

ولكن أشهر هذه الكتب وأبقاها كتابه الجامع الصحيح فهو موسوعة في الحديث لها قيمتها عند العلماء، فقد روى عن الترمذى أنه قال: «صنفت هذا الكتاب فعرضته على علماء الحجاز والعراق وخراسان فرضوا به، ومن كان في بيته فكأنما في بيته نبي يتكلم» .

وقد كان منهج الترمذى في جامعه أنه لم يلتزم الصحيح وحده بل ذكر معه الحسن والضعيف والغريب والمعلل وأبان عن علته وبالتالي فليس الجامع خاصا بالصحيح ولذلك كان الأدق أن يطلق عليه سنن الترمذى لا صحيح الترمذى.. غير أن الترمذى قد التزم في جامعه أن لا يخرج فيه حديثا إلا أن يكون قد عمل به فقيه أو احتج به أحد العلماء ، ولذلك خرج الأحاديث التي صحت طرقها أو لم تصح ولكنه تكلم على كل حديث بما يليق به ويجلو عنه كل غموض. وأغلب الأحاديث الضعاف أو المناكير التي جاءت في كتابه إنما هي في باب الفضائل، ومعروف أن الفضائل يتسامح فيها مالا يتسامح في الحلال أو الحرام.

وبعض العلماء يؤخرون الجامع الصحيح للترمذى عن سنن أبى داود والنسائى لأن الترمذى خرج في جامعه أحاديث «المصلوب» و «الكابى» وكلاهما متهم عند العلماء بوضع الأحاديث .

ولكن العلماء أثنوا على هذا الجامع ثناء عاطرا .. قال ابن الأثير في مقدمة كتابه جامع الأصول.. عن الترمذى وكتابه: «وهذا كتابه الصحيح أحسن الكتب وأكثرها فوائد وأحسنها ترتيبا وأقلها تكرارا وفيه ما ليس في غيره من ذكر المذاهب ووجوه الاستدلال وتبيين أنواع الحديث من الصحيح والحسن والغريب وفيه جرح وتعديل وفي آخره كتاب العلل قد جمع فيه فوائد حسنة لا يخفى قدرها على من وقف عليها» .

وقال الحاكم أبو عبدالله النيسابوي: سمعت عمر بن عك يقول: مات البخاري ولم يخلف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والحفظ والورع والزهد.

وقال أبو حاتم بن حبان عنه: كان ممن جمع وصنف وحفظ وذاكر.

وقال عنه أبو يعلى: محمد بن عيسى الحافظ متفق عليه له كتاب في السنن وكتاب في الجرح والتعديل.. وهو مشهور بالأمانة والإمامة والعلم. وكتابه «الجامع» يدل على عظيم قدره واتساع حفظه وكثرة اطلاعه وغاية تبحره في فن الحديث.

رابعاً = سنن أبي داود «٢٠٢هـ - ٢٧٥هـ»:

أبو داود هو الإمام الحافظ سليمان بن الأشعث بن إسحق بن بشير بن شداد ابن عمرو الأزري السجستاني صاحب السنن.

وقد نشأ أبو داود منذ طفولته محبا للعلم عاكفا على الدرس ملازما للعلماء.. وقد جعل الرحلة في طلب العلم همه فارتحل من أجل ذلك إلى الحجاز والشام ومصر والعراق والجزيرة وخراسان... وكان له مع بغداد أكثر من لقاء.. وقد اتخذ من البصرة مقرا له وموطنا وقد أصبحت البصرة قبلة أهل العلم وطلاب الأحاديث النبوية.

وقد أخذ العلم عن كثير من كبار العلماء وعلى رأسهم الإمام أحمد بن حنبل ومن أشهر شيوخه:

الإمام أحمد بن حنبل.

وأبو عمرو الضريز.

ومسلم بن إبراهيم.

وعبدالله بن رجاء.

وأبو الوليد الطيالسي.

وعثمان بن أبي شيبة.

وقتيبة بن سعيد.

وغير هؤلاء كثيرون ممن كانت تذخر بهم العواصم التي رحل إليها وكذلك
أخذ عنه العلم كثيرون من الأجلاء والفضلاء .

فمن أشهر تلاميذه :

أبو عيسى الترمذی.

وأبو عبدالرحمن النسائي.

وأبو بكر بن أبي داود ابنه.

وأبو سعيد الأعرابي.

وأبو علي اللؤلؤی.

وأبو سالم محمد بن سعيد الجلودی.

وأبو بكر بن راشد.

وغيرهم كثير.

ومن أشهر مؤلفاته :

١- كتاب السنن.

٢- كتاب المراسيل.

٣- الناسخ والمنسوخ.

٤- فضائل الأعمال.

٥- دلائل النبوة.

٦- ابتداء الوحي .

٧- أخبار الخوارج .

٨- كتاب القدر .

٩- كتاب الزهد .

ولكن أجل هذه الكتب وأبقاها وأوسعها انتشارا هو كتابه السنن . ذلك الكتاب الذي عرضه على أستاذه أحمد بن حنبل إمام أهل السنة فاستجاده واستحسنه ، وقد بلغ من إعجاب أحمد بن حنبل بأبي داود أن روى عنه وهو شيخه حديثا وكتبه عنه ، وهو حديث رواه أبو داود من حديث حماد بن سلمة عن أبي معشر الدارمي عن أبيه أن رسول الله ﷺ سئل عن العتيرة فحسنها .

ويكفيه فخرا بعد رواية أحمد بن حنبل عنه قول إبراهيم الحربي العالم الحافظ : ألين لأبي داود الحديث كما ألين لداود الحديد ..

وقد كان لأبي داود مذهب فقهى خاص .. ولكن عده الشيخ أبو إسحاق الشيرازي في طبقات الفقهاء من جملة أصحاب الإمام أحمد واعتبره القاضي أبو الحسين محمد بن القاضي أبي يعلى من طبقات الحنابلة .

كتابه السنن :

انفرد سنن أبي داود عن الكتب الحديثية التي سبقتها من الجوامع والمسانيد بأنه جاء خاصا بالسنن بينما كانت الكتب قبله تجمع إلى جانب السنن الفضائل والقصص والمواعظ والتفسير .

ونستطيع أن نتبين قدر الكتاب من رسالة أبي داود إلى أهل مكة التي كتبها لهم جوابا على سؤالهم عن كتابه السنن قال : « كتبت عن رسول الله ﷺ

خمسمائة ألف حديث، انتقيت منها أربعة آلاف حديث وثمانمائة حديث
ضمنتها هذا الكتاب وجمعت في الصحيح وما يشبهه ويقاربه، وما ذكرت في
كتابي حديثاً أجمع الناس على تركه، وما كان من حديث فيه وهن شديد فقد
بينته، ومنه ما لا يصح سنده، وما لم أذكر فيه شيئاً ألزم الناس أن يتعلموه من
هذا الكتاب، ويكفي الإنسان لدينه من ذلك أربعة أحاديث:

أحدهما : « إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت
هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دنيا
يصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرته إلى ما ماهاجر إليه » .

ثانيهما : « من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه » .

ثالثهما : « لا يكون المؤمن مؤمناً حقاً حتى يرضى لأخيه ما يرضاه لنفسه » .

رابعهما : « الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتهيات لا يعلمهن كثير
من الناس، فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في الشبهات
وقع في الحرام، كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يرتع فيه، ألا وإن لكل
ملك حمى، ألا وإن حمى الله محارمه، ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت
صلح الجسد كله وإذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهي القلب » .

خامساً - سنن النسائي « ١٢٥هـ - ٣٠٣هـ » :

هو أبو عبد الرحمن أحمد بن علي بن شعيب بن علي بن سنان بن حجر
الخراساني؛ كان إمام عصره في الحديث ووصفه الذهبي في تذكرته بقوله: هو
الإمام الحافظ شيخ الإسلام .

وفي بلدة نساء بخرسان نشأ الإمام وتعلم العلم على أساتذتها وحفظ القرآن
وألم بأصول العلوم ...

وكغيره من الأئمة- الذين فيضهم الله للإسلام= حبت إليه الرحلة في طلب العلم فارتحل إلى الحجاز والعراق ومصر والشام والجزيرة وسمع الحديث والعلوم من علماء هذه الأمصار، ولم يزل كذلك حتى برع في الحديث . وقد أخذ الحديث من أكابر علماء عصره وكان من أشهر شيوخه :
قتيبة بن سعد.

وإسحق بن راهوية.

والحارث بن مسكين.

وعلى بن خشرم.

وأبو داود صاحب السنن.

والترمذي صاحب الجامع الصحيح.

وغيرهم كثيرون ممن لقيهم في رحلاته وأفاد من علمهم وحفظهم وكذلك أخذ عنه الكثيرون فمن أشهر تلامذته :

أبو القاسم الطبراني . صاحب المعاجم الثلاثة.

وأبو جعفر الطحاوي.

والحسن بن الخضرم السيوطي.

ومحمد بن معاوية بن الأحمر الأندلسي.

وأبو بكر أحمد بن إسحق السني .. وهو الذي روى كتاب السنن للنسائي . وغيرهم كثير .

ومن أشهر مؤلفاته :

١ - السنن الكبرى .. وهي كتابه المشهور.

٢ - السنن الصغرى وهي المسماة «المجتبى».

٣ - الخصائص.

٤ - المناسك.

٥ - فضائل الصحابة.

وغير ذلك كثير

ولكن أشهر هذه المؤلفات : سنن النسائي، وهو موسوعة حديثية مرتبة على أبواب الفقه جمع فيها النسائي بين الحديث الصحيح والحسن وما يقاربهما.. ثم استطاع النسائي أن ينتخب من هذه الموسوعة والسنن الكبرى سننا صغرى سماها «المجتبى» جمع فيها الصحيح والحسن وجاء فيها بعض الضعيف وهو قليل جدا ومتنازع فى الحكم عليه بالضعف. وهذه السنن الصغرى موجود فى السنن الكبرى..

ولكن السنن الكبرى للنسائي من أجل كتب الحديث وأرفعها قدرا وهي أصل من الأصول الحديثية الموثوق بها .

سادسا - سنن ابن ماجه « ٢٠٩هـ - ٢٧٩هـ » :

هو الإمام أبو عبدالله محمد بن يزيد بن ماجه الربعى القزوينى وقد نشأ كأمثاله من الأمة محبا للعلم منذ حداثة ورحل فى سبيل ذلك إلى كثير من الأقطار الإسلامية مثل: العراق والحجاز والشام ومصر والكوفة والبصرة وغيرها.

وقد وصفه الحافظ الذهبى فقال: هو الحافظ الكبير المفسر صاحب السنن والتفسير ومحدث تلك الديار .

وقال عنه ابن كثير : محمد بن يزيد صاحب كتاب السنن المشهورة وهي دالة على علمه وعمله وتبحره واطلاعه واتباعه للسنة في الأصول والفروع .
وقد تعلم ابن ماجه على كثير من رجال الحديث المشهورين الثقات ومن أشهرهم :

أبو بكر بن أبى شيبة.

ومحمد بن عبدالله بن نمير.

وهشام بن عمار.

ومحمد بن رمح.

وأحمد بن الأزهر.

وبشر بن آدم.

وغيرهم كثير من مشاهير علماء الحديث وحفاظ السنة رضى الله عنهم وكذلك أخذ العلم عن ابن ماجه عدد كبير من العلماء منهم :

محمد بن عيسى الأبهري.

وأبو الحسن القطان.

وسليمان بن يزيد القزويني.

واسحق بن محمد.

وغيرهم كثير من أجلاء العلماء .

ومن أشهر مؤلفاته :

١ - كتاب السنن الكبرى وهو من أجل كتبه.

٢ - تفسير القرآن الكريم .

٣ - كتاب التاريخ ويبدأ من عصر الصحابة إلى وقت ابن ماجه أى حوالى الربع الأخير من القرن الثالث الهجرى .

وكتاب السنن لابن ماجه من أجل الكتب حتى عده كثير من العلماء أحد الكتب الستة ولم يعدوا موطأ الإمام مالك كذلك - على الرغم من أن الموطأ أصح فى أحاديثه من السنن - وذلك أن سنن ابن ماجه فيه زوائد عن الكتب الخمسة بخلاف موطأ الإمام مالك فإن أحاديثه كلها - إلا القليل - موجودة فى الكتب الخمسة .

وسنن ابن ماجه فيه الصحيح والحسن والضعيف بل فيها المنكر والموضوع على قلة .

وجملة أحاديث سنن ابن ماجه أكثر من أربعة آلاف من الأحاديث بقليل .

الفصل الثامن

آداب المحدث وطالب الحديث

أولاً: المحدث

قال التاج السبكي: «... المحدث من عرف الأسانيد والعلل، وأسماء الرجال والعالى والنازل، وحفظ من ذلك جملة مستكثرة من المتون، وسمع الكتب الستة ومسند أحمد وسنن البيهقي ومعجم الطبراني وضم إلى هذا القدر ألف جزء من الأجزاء الحديثية، هذا أول درجاته فإذا سمع ما ذكرناه وكتب الطباق ودار على الشيوخ وتكلم فى العلل والوفيات والأسانيد كان فى أول درجات المحدثين ثم يزيد ما يشاء»^(١).

ويستنكر التاج السبكي أن يطلق الناس كلمة المحدث على من هو دون ذلك من الحفظ والضبط والاستيعاب. فيقول: «من الناس فرقة ادعت الحديث فكان قصارى أمرها النظر فى مشارق الأنوار للصاغانى. فإن ترفعت إلى مصابيح البغوى ظنت أنها بهذا القدر قد تصل إلى درجة المحدثين، وما ذلك إلا بجهلها بالحديث، فلو حفظ من ذكرناه هذين الكتابين عن ظهر قلب وضم إليهما من المتون مثليهما لم يكن محدثاً ولا يصير بذلك محدثاً. حتى يلج الجمل فى سم الخياط، فإن رمت بلوغ الغاية فى الحديث على زعمها- اشتغلت بجامع الأصول لابن الأثير، فإن ضمت إليه كتاب علوم الحديث لابن الصلاح أو مختصره المسمى بالتقريب للنووى ونحو ذلك، وحينئذ ينادى من انتهى إلى هذا المقام محدث المحدثين وبخارى العصر، وما ناسب هذه الألفاظ الكاذبة فإن من ذكرناه لا يعد محدثاً بهذا القدر...»^(٢).

(١) جاء ذلك فى التدريب ص ٦ نقلاً عن كتاب معيد النعم- للتاج السبكي.

(٢) السابق...

وكانوا يشترطون في المحدث شروطاً منها:

١ - أن لا يتصدي للمحدث إلا بعد خمسين سنة أو أربعين، وقد أنكر القاضي عياض هذا الشرط وقال: إن أقواماً حدثوا قبل الأربعين بل قبل الثلاثين منهم الإمام مالك بن أنس فقد ازدحم عليه الناس وكثير من مشايخه أحياء.

٢ - أن لا تزيد سنه عن الثمانين. قالوا فإذا بلغ الثمانين استحب له أن يسكت خشية أن يكون قد اختلط.. وقال بعض العلماء: إن جماعة من الصحابة حدثوا بعد هذه السن منهم أنس ابن مالك، وسهل بن سعد وعبد الله بن أبي أوفى.

وقد حدث آخرون بعد أن استكملوا مائة سنة منهم: الحسن بن عرفة وأبو القاسم البغوي والقاضي أبو الطيب الطبري. وجماعة آخرون.

٣ - أن يكون المحدث جميل الأخلاق حسن الطريقة صحيح النية فإن عزبت نيته عن الخير فليسمع، فإن العلم يرشد إليه، قال بعض العلماء: طلبنا العلم لغير الله فأبى أن يكون إلا الله.

٤ - لا ينبغي أن يحدث بحضرة من هو أولى منه سناً أو سماعاً، بل كره بعضهم التحديث لمن في البلد أحق منه.

٥ - أن يكون المحدث على أكمل الهيئات كما كان مالك رحمه: إذا حضر مجلس التحديث توضأ وربما اغتسل وتطيب ولبس أحسن ثيابه وعلاه الوقار والهيبة وتمكن في جلوسه ونهر من يرفع صوته في مجلس التحديث ويقول: «قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾ فمن رفع صوته عند حديثه فكأنما رفع صوته فوق صوته.

٦ - أن يكون حسن الصوت جيد الأداء فصيح العبارة وكلما مر بذكر النبي ﷺ يرفع بها صوته وإذا مر بصحابي ترضى عنه.

٧ - أن يفتتح مجلس تحديثه بقراءة شيء من القرآن الكريم تيمنا وتبركا بتلاوته ثم بعده التحميد الحسن التام. هذا هو المحدث وتلك آدابه...

وهناك ألقاب أطلقت على المحدثين منها:

١ - أمير المؤمنين في الحديث، وهو لقب لم يظفر به من العلماء إلا الأفاض النوار الذين هم أئمة الحديث والمرجع فيه. ومن هؤلاء:

شعبة بن الحجاج، وسفيان الثوري، وإسحق بن راهوية، وأحمد بن حنبل، والبخاري، والدارقطني، وابن حجر العسقلاني وغيرهم وهم قليل رضى الله عنهم أجمعين.

٢ - الحافظ: وأقل ما يكون الحافظ أن يكون الرجال الذين يعرفهم ويعرف تراجمهم وأحوالهم وبلدانهم أكثر من الذين لا يعرفهم ليكون الحكم للغالب.

وقال أبو الفتح بن سيد الناس: أما المحدث في عصرنا فهو من اشتغل بالحديث رواية ودراية وجمع رواته واطلع على كثير من الرواة والروايات في عصره وتميز في ذلك حتى عرف فيه خطه وضبطه فإن توسع في ذلك حتى عرف شيوخه وشيوخه طبقه بعد طبقه بحيث يكون ما يعرفه من كل طبقه أكثر مما يجهله - فهذا هو الحافظ.

وبعد: فإن نظرة إلى هذه الشروط التي يجب أن تتوافر في الحديث تدلنا دلالة قاطعة على مدى مالقيته سنة رسول الله ﷺ من العناية والرعاية والتدقيق؛ وأن

أولئك الذين عنوا بها كانوا أمثلة عليا فى التقوى والصلاح والذكاء والحفظ والضبط والأمانة حتى استطاعوا أن يوصلوا لنا أحاديث الرسول ﷺ على تلك الصورة الدقيقة التى لم يبلغها كلام لنبى سابق... رضى الله عنهم جميعا وأرضاهم.

ثانيا: طالب الحديث.

لطالب الحديث آداب رأى العلماء أن يتحلى بها...

فقد قالوا: ينبغى لطالب الحديث إخلاص النية لله عز وجل فيما يحاوله من ذلك. ولا يجوز أن يكون قصده من ذلك طلب الدنيا أو أعراضها الزائلة. وعليه أن يبادر إلى سماع الأحاديث فى بلده أولا. ثم ينتقل إلى أقرب البلاد إليه، أو إلى أعلى ما يوجد من البلدان وهو الرحلة.. قال إبراهيم بن أدهم رحمة الله عليه: إن الله ليدفع البلاء عن هذه الأمة برحلة أصحاب الحديث.

وعليه أن يتحلى بكل ما يمكنه من الفضائل الواردة فى الأحاديث. وكان عمرو بن قيس الملائي يقول: إذا بلغك من الخير شئ فاعمل به ولو مرة تكن من أهله.

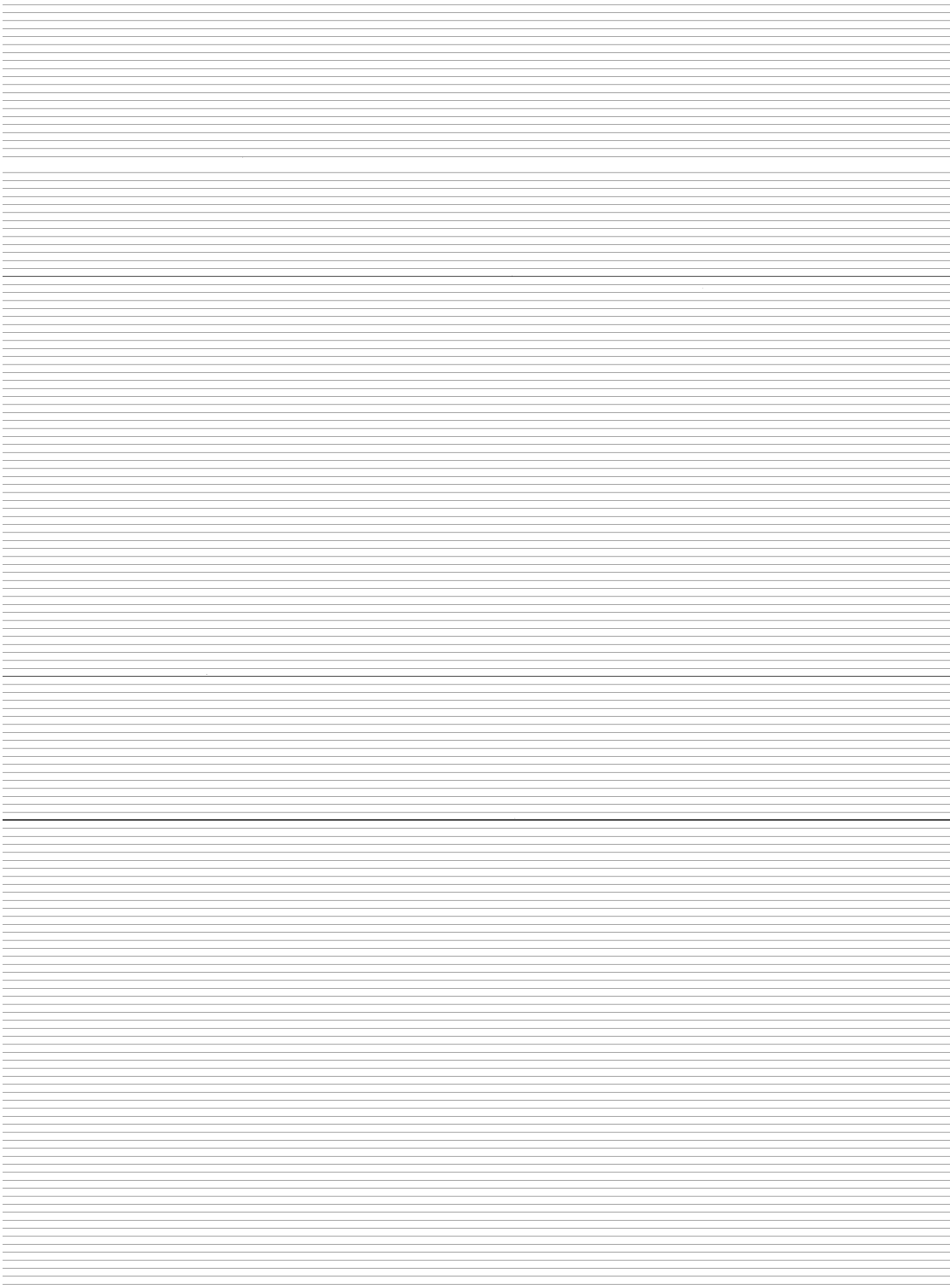
وقال وكيع - أستاذ الإمام الشافعى - إذا أردت حفظ الحديث فاعمل به. وعلى طالب الحديث أن يفيد غيره من الطلبة ولا يكتفى شيئا من العلم فقد جاء الزجر عن ذلك فى قول رسول الله ﷺ: «من علم علما فكتمه أجم يوم القيامة بلجام من نار».

وكان بشر بن الحارث الحافى يقول: يأصحاب الحديث أدوا زكاة الحديث. من كل مائتى حديث خمسة أحاديث.

ويجب على طالب الحديث ألا يستتكف أن يكتب عمن هو دونه في الرواية وفي الدراية.. قال وكيع: لا ينبل الرجل حتى يكتب عمن هو فوقه ومن هو مثله ومن هو دونه.

قال ابن الصلاح: وليس بموفق من ضيع شيئاً من وقته في الاستكثار من الشيوخ لمجرد الكثرة وصيتها. ولا ينبغي لطالب الحديث أن يقتصر على مجرد سماعه وكتابته من غير فهم ومعرفة، فيكون قد أتعب نفسه ولم يظفر بطائل..

وقال بعض العلماء: ينبغي لطالب الحديث أن يقدم الاعتناء بالصحيحين ثم بالسنن كسنن أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ثم يعنى بصحيحى ابن خزيمة وابن حبان، والسنن الكبرى للبيهقى، وهو أكبر كتاب فى أحاديث الأحكام. ثم بالمساند وأهمها مسند الإمام أحمد بن حنبل، ثم بالكتب الجامعة وأهمها موطأ الإمام مالك، ثم كتب ابن جريج وابن أبى عروبة وسعيد بن منصور وعبد الرزاق وابن أبى شيبه، ثم كتب العلل، ثم يشتغل بكتب رجال الحديث وتراجمهم وأحوالهم .. ثم عليه بقراءة الكثير من كتب التاريخ.

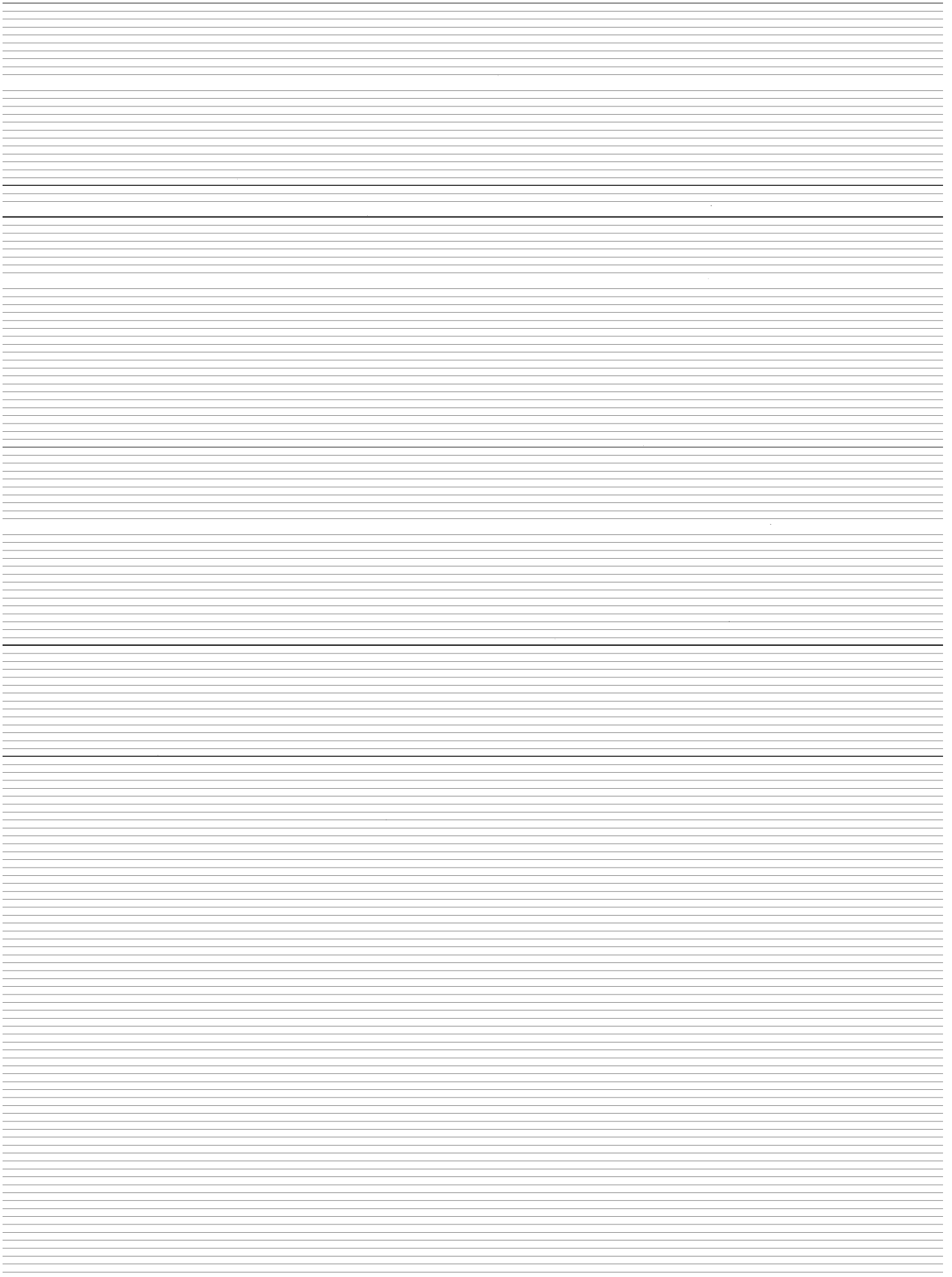


الباب الثالث

أصناف المرويات وما يتعلق بها...

ويتناول مايلي:

- ١- التمهيد.
- ٢- الفصل الأول: الخبر المتواتر وخبر الآحاد.
- ٣- والفصل الثاني: الحديث الموضوع.
- ٤- والفصل الثالث: أقسام خبر الآحاد وهي:
 - (أ) الحديث الصحيح.
 - (ب) والحديث الحسن.
 - (ج) والحديث الضعيف.
- ٥- والفصل الرابع: صفات وأسماء للأحاديث بصفة عامة.
- ٦- والفصل الخامس: صفات وأسماء للحديث الضعيف.
- ٧- وخاتمة.



التمهيد...

لا يخفي على أى مسلم ما لأحاديث الرسول ﷺ وسلم من أهمية كبرى تلى أهمية القرآن الكريم نفسه، وذلك أن كثيرا من آيات القرآن الكريم مجملة أو مطلقة أو عامة.. وأحاديث الرسول ﷺ تفصل هذه الآيات أو تقيدها أو تخصصها.

ونضرب لذلك مثلا: يقول الله تعالى: «إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه» فالآية أجملت فى الحديث عن الخمر فلم تحدد المراد بها ولا مقدار ما يحرم منها.. فتأتى أحاديث الرسول ﷺ فتتولى ذلك.

ومن الواضح أيضا أن أحاديث الرسول ﷺ كان لها أكبر الأثر فى نشر الثقافة الإسلامية فى العالم الإسلامى كله. فمنذ تدوين أحاديث الرسول ﷺ فى القرنين الثانى والثالث من الهجرة أقبل الناس على الأحاديث يتدارسونها ويشرحونها واهتم العلماء بها اهتماما كبيرا حتى إن فترة طويلة مضت كانت فيها شهرة العالم ترجع إلى علمه بأحاديث الرسول وبخاصة علماء الصحابة والتابعين.. وقد شجع عل هذا الاهتمام بسنة الرسول ﷺ رحلة العلماء إلى أقاصى الأمكنة وطوافهم فى البلدان يأخذ بعضهم الحديث عن بعض حيث أدى ذلك إلى تبادل الآراء العلمية ووقوف علماء كل مصر على ما عند علماء المصر الآخر من حديث. فقد روى الإمام أحمد بن حنبل أن جابر بن عبد الله الأنصارى بلغه عن عبد الله بن أنيس الجهنى حديث سمعه عن رسول الله ﷺ فاشترى بعيرا ثم شد رحله وسار إليه شهرا حتى قدم عليه الشام وسمعه منه.

وعن طريق الحديث الشريف انتشرت في العالم الإسلامي أنواع عديدة من الثقافة يمكن أن نشير إليها في الآتي:

١ - التاريخ الإسلامي: فقد بدأ بشكل حديث كالذي نراه في كتب الحديث من مغاز للرسول ﷺ، وما نراه فيها أيضا من فضائل منسوبة للأشخاص أو للأمم.

ثم تطور التاريخ بعد ذلك إلى أن أصبح كتباً قائمة بذاتها مثل سيرة ابن هشام وتاريخ الطبري وفتوح البلدان للبلاذري وهي كتب عند البحث في النمط الذي كتبت به نتبين أنها كتبت بأسلوب كتابة الحديث.

ثم قصص الأنبياء وغيرهم مما جاء في القرآن الكريم توسع فيها الحديث أولا ثم توسع فيها القصص بعد ذلك فجاءت على ألسنتهم الحكم وقواعد الأخلاق وكثير من المواعظ.

٢ - الفلسفة وبخاصة فلسفة الهند واليونان والفرس وضعت في الحديث وضعا وانتشرت بين الناس على أنها دين، فكان لها من الأثر في الناس مالميس لكثير من الأمور الدنيوية.

٣ - كتب الفقه في العبادات والمعاملات وسائر فروع التشريع الإسلامي، نشأت كلها منذ البداية مؤسسة ومبينة على الأحاديث النبوية الشريفة.

٤ - كثير من كتب تفسير القرآن الكريم أقيمت على الأحاديث النبوية فشرحتها وفسرتها وألقت عليها الكثير من الأضواء بالتفصيل والتقيد والتوضيح.

٥ - كتب مصطلح الحديث وكتب الرجال الذين رووا الأحاديث وكتب الجرح والتعديل، كل هذه الكتب كان الأساس فيها هو حديث النبي ﷺ.

٦ - بعض كتب البلاغة وبخاصة ما يتصل منها بالمجازات مثل كتاب المجازات النبوية للشريف الرضى «٣٠٩هـ - ٤٠٦هـ»، وغيره من الكتب البلاغية التي تعرضت لألوان البلاغة في أحاديث الرسول ﷺ. وبعد فهذه كلها ألوان من الثقافة انتشرت نتيجة للاهتمام بأحاديث الرسول ﷺ.

الفصل الأول

الخبر المتواتر وخبر الآحاد

من مظاهر اهتمام العلماء المسلمين بأحاديث الرسول ﷺ أن قسموه بحسب قوته والأخذ به إلى قسمين رئيسين:

الأول: الخبر المتواتر.

الثاني: خبر الآحاد.

فالمتواتر من الأحاديث ما رواه جماعة يؤمن تواطؤهم على الكذب عن جماعة يؤمن تواطؤهم على الكذب عن جماعة.. يبلغون به رسول الله ﷺ..

وهذا الحديث يفيد العلم. وزعم بعض العلماء أن هذا النوع من الحديث لم يوجد، وعد جماعة من العلماء أحاديث من هذا النوع لكنها لم تتجاوز السبعة.. ورأى بعض العلماء أن حديث: «من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار» من المتواتر.

والحديث المتواتر لا يبحث عن رجاله بل يجب العمل به من غير بحث، وقال العلماء: لا يعتبر في المتواتر عدد معين من الرواة على ما هو الصحيح فإن ذلك بما يختلف بحسب الوقائع.. والضابط في ذلك مبلغ يقع معه اليقين فإذا حصل معه اليقين فقد تم العدد، ومنهم من عينه في الأربعة وقيل في الخمسة وقيل في السبعة وقيل في العشرة وقيل في الاثنى عشر وقيل في الأربعين وقيل في السبعين وقيل غير ذلك، وقد تمسك كل قائل بدليل جاء فيه ذكر العدد وأفاد العلم. ولم أجد داعيا لذكر هذه الأدلة خشية الإطالة.

والحديث المتواتر قسمان:

١ - لفظى وهو ما تواتر لفظه.. ومن أمثلته: حديث: من كذب على متعمدا...
«رواه نحو المئين.. وحديث: الحوض.. رواه خمسون ونيف، وحديث المسح على الخفين... رواه سبعون.

٢ - معنوى وهو ما تواتر القدر المشترك فيه.. ومن أمثلته: أحاديث رفع اليدين فى الدعاء فقد روى عنه ﷺ نحو مائة حديث كلها فيها رفع اليدين فى الدعاء، ولكنها فى قضايا مختلفة، فكل قضية منها تواتر، والقدر المشترك فيها وهو الرفع هو الذى تواتر باعتباره المجموع.^(١)

الثانى: خبر الآحاد:

وهو غير المتواتر: وأحاديث الآحاد لا تفيد العلم عند أكثر الفقهاء والأصوليين، وإنما يجوز العمل بها عند ترجيح صدقها.

ويقال لكل الأحاديث الغير المتواترة خبر واحد؛ وذلك لأنها لم تتوفر لها شروط المتواتر، وليس خبر الواحد هو ما ينقله الواحد كما قد يفهم ذلك من ظاهر اللفظ بل الخبر الذى ينقله اثنان فصاعدا أيضا مالم ينته إلى التواتر خبر الواحد.

وهذا النوع من الأحاديث مستفيض يشمل كل ما ليس بمتواتر من سنة الرسول ﷺ.

وبين العلماء خلاف فى حجية خبر الواحد والعمل به...

قال الإمام النووى^(٢): نبه مسلم رحمه الله على القاعدة العظيمة التى ينبى

(١) السيوطى: التدريب.

(٢) النووى: شرح مقدمة مسلم.

عليها معظم أحكام الشرع- وهي وجوب العمل بخبر الواحد- إذ أنه حجة
فينبغي الاهتمام بها والاعتناء بتحقيقها.

وقد أُلّف في هذه القاعدة الإمام الشافعى رحمه الله- وفي كتب الأصول
تُجد تقرير الأدلة النقلية والعقلية لهذه القاعدة العظيمة.
وأحب أن أبسط هذا الخلاف بين العلماء فأقول:

أولاً: جمهور العلماء المسلمين من الصحابة والتابعين والذين بعدهم من
المحدثين والفقهاء وأهل الأصول... يرون أن الواحد الثقة حجة من حجج
الشرع يلزم العمل بها، ووجوب العمل بها عرفناه من طريق الشرع لا
من طريق العقل... ويرون أنه يفيد الظن ولا يفيد العلم.

ثانياً: ذهب القدريّة والرافضة وبعض أهل الظاهر إلى أن خبر الواحد لا يجب
العمل به، ثم منهم من يقول: منع من العمل به دليل العقل، ومنهم من
يقول: منع من العمل به دليل الشرع.

ثالثاً: قال الجبائي من المعتزلة- لا يجب العمل إلا بما رواه اثنان عن اثنين.
رابعاً: ذهب طائفة من أهل الحديث إلى أنه يوجب العلم، وقال بعضهم يوجب
العلم الظاهر دون الباطن .

خامساً: ذهب طائفة من العلماء إلى أنه يجب العمل به من جهة دليل العقل.
سادساً: قالت طائفة لا يجب العمل إلا بما رواه أربعة عن أربعة.

سابعاً: ذهب بعض المحدثين إلى أن الأحاد التي في صحيح البخارى وصحيح
مسلم يجب العمل بها.

قال العلماء: وهذه الأقوال كلها باطلة دون قول الجمهور، وللجمهور على
صحة ما ذهبوا إليه دليل: فقد دل على العمل بخبر الواحد الكتاب والسنة

والإجماع، ولم يأت من خالف في العمل بشيء يصح التمسك به، ومن تتبع عمل الصحابة والتابعين وتابعيهم بأخبار الآحاد، وجد ذلك في غاية الكثرة بحيث لا يتسع له إلا مصنف بسيط - أى واسع - وقد زين الشافعى في رسالته وحبب العمل بخبر الواحد وساق كثيرا من الأدلة.

وهذا هو الإمام ابن القيم يرد على من رد خبر الواحد إذا كان زائداً على القرآن.. يقول ما ملخصه:

السنة مع القرآن على ثلاثة أوجه:

١ - أن توافقه من كل وجه فيكون من توارد الأدلة .

٢ - أن تكون بياناً لما جاء في القرآن.

٣ - أن تكون دالة على حكم سكت عنه القرآن. وهذا الثالث يكون حكماً مبتدأً من النبي ﷺ فتجب طاعته فيه، ولو كان النبي ﷺ لا يطاع فيما وافق القرآن الكريم لم تكن له طاعة خاصة، وقد قال تعالى: «من يطع الرسول فقد أطاع الله» (١).

وقد تناقض من قال: إنه لا يقبل الحكم الزائد على القرآن إلا إن كان متواتراً أو مشهوراً، فقد قالوا: بتحريم زواج المرأة على عمتها أو خالتها، وبتحريم ما يحرم من النسب بالرضاع، وقالوا بخيار الشرط، والشفقة والرهن في الحضر، وميراث الجدة، وتخيير الأمة إذا أعتقت، وبمنع الحائض من الصوم ومن الصلاة وبوجوب الكفارة على من جامع وهو صائم في رمضان وغير ذلك.. وهذه الأحاديث كلها أخبار آحاد وبعضها ثابت وبعضها غير ثابت، ولكنهم قسموها إلى ثلاثة أقسام ولهم في ذلك تفاصيل يطول شرحها ومحل بسطها أصول الفقة وبالله التوفيق.

(١) سورة النساء: الآية: ٨٠.

الفصل الثامن

الحديث الموضوع

وقد جعلت الحديث عنه عقب الحديث عن المتواتر والآحاد خضوعاً للتقسيم العقلي حيث نجد الحديث المنسوب إلى الرسول ﷺ إما صحيح النسبة إليه كالمتواتر وخبر الآحاد وإما غير صحيح النسبة إليه كالحديث الموضوع. ولذلك رأيت تقديمه على تقسيم خبر الواحد إلى أقسامه التي رآها العلماء. فالحديث الموضوع كما عرفه أهل مصطلح الحديث هو: الكذب المختلق الموضوع «أى كذب الراوى فى الحديث النبوى بأن يروى عن النبى ﷺ ما لم يقله متعمداً لذلك».

وقد نشأ ذلك الوضع من عدم تدوين الحديث فى كتاب خاص فى العصور الإسلامية الأولى ومن الاعتماد على الذاكرة دون الكتابة ومن صعوبة حصر ما قاله الرسول ﷺ أو فعله أو قرره على مدى ثلاثة وعشرين عاماً هى التى عاشها الرسول بعد بعثته نبياً يوحى إليه.. نشأ من كل ذلك أن استباح قوم لأنفسهم وضع الحديث ونسبته كذبا إلى رسول الله ﷺ.

ويبدو أن هذه الأحاديث الموضوعة حدث وضعها على عهد الرسول ﷺ لأن حديث: «من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» يوحى بأن الرسول قاله نتيجة لحادثة معينة زور فيها أحدهم كلاماً ونسبه إلى الرسول ﷺ.. وإذا كان هذا فى حياة النبى ﷺ فإن الكذب عليه بعد وفاته أسهل، بل تحقيق الخبر عنه أصعب.

ولعل مما يشير إلى سهولة الكذب على الرسول بعد موته قول ابن عباس فيما

رواه عن مسلم: «إنا كنا نحدث عن رسول الله إذ لم يكن يكذب عليه، فلما ركب الناس الصعب والذلول تركنا الحديث عنه».

وفي حديث آخر أن بشيرا العدوي جاء إلى ابن عباس فجعل يحدث ويقول: قال رسول الله، قال فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه ولا ينظر إليه فقال: يا ابن عباس مالي لا أراك تسمع لحديثي؟ أحدثك عن رسول الله ولا تسمع؟ فقال ابن عباس: إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلا يقول: قال رسول الله ابتدرته أبصارنا وأصغينا إليه بأذاننا، فلما ركب الناس الصعبة والذلول لم نأخذ من الناس إلا مانعرف^(١).

قال ابن عدي: لما أخذ عبدالكريم بن أبي العوجاء الوضع ليضرب عنقه قال: لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث أحرم فيها وأحلل. وكان عبدالكريم هذا حال معن بن زائدة وقد اتهم بالمانوية، وكان يضع أحاديث كثيرة بأسانيد يغتر بها من لا معرفة له بالجرح والتعديل، وتلك الأحاديث التي وضعها كلها ضلالات في التشبيه والتعطيل، وفي بعضها تغيير أحكام الشريعة.

ولعل من الأدلة القوية على الوضع أن أحاديث التفسير التي بلغت الألوف واثنتي نسبت إلى الإمام أحمد بن حنبل قال عنها أحمد بن حنبل نفسه: لم يصح عندي منها شيء، وأن صحيح البخاري وهو أصبح كتب السنة قالوا عنه إن البخاري اختار أحاديثه وصحت عنده من ستمائة ألف حديث كانت متداولة في عصره.

وقال سفيان: سمعت جابرا يحدث بنحو من ثلاثين ألف حديث ماستحل أن أذكر منها شيئا وإن كان لي كذا وكذا.

(١) الإمام مسلم: صحيح مسلم.

ويبدو أن بعض الوضاعين لم يكونوا يرون الوضع عن رسول الله نقيصة خلقية ولا معرة دينية، روى مسلم عن محمد بن يحيى بن سعيد القطان عن أبيه قال: لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث وفسر مسلم هذا بأنه: «يجرى الكذب على لسانهم ولا يتعمدون الكذب».

وبعض الوضاعين كان سليم النية يجمع كل ما أتاه على أنه صحيح وهو في ذاته صادق فيحدث بما سمع فيأخذه الناس عنه مخدوعين بصدقه، كالذي قيل في عبدالله بن المبارك، فقد قيل إنه ثقة صدوق اللسان ولكنه يأخذ عن أقبل وأدبر.

ومن الوضاعين قوم كانوا يتحرون - فقط - أن يكون الكلام حقا في ذاته فيستجيزون نسبته إلى الرسول ﷺ. قال خالد بن يزيد: سمعت محمد بن سعيد الدمشقي يقول: إذا كان كلام حسن لم أر بأسا أن أجعل له إسنادا. وكان أبو جعفر الهاشمي المديني يضع أحاديث كلام حق.

وهناك قوم جوزوا وضع الحديث في الترغيب والترهيب قال النووي: «وقد سلك مسلكهم بعض الجهلة المتسمين بسمة الزهاد ترغيبا في الخير في زعمهم وذاك باطل».

ومن هؤلاء الذين جوزوا وضع الأحاديث في الترغيب والترهيب: الكرامية وبعض المتصوفة... وهذا خطأ من فاعله ينشأ عن الجهل لأن المتفق عليه أن الترغيب والترهيب من جملة الأحكام الشرعية.

وقد اتفق العلماء على أن تعمد الكذب على النبي ﷺ من الكبائر، بل بالغ في ذلك أبو محمد الجويني فكفر من تعمد الكذب على النبي ﷺ.

وقد اتفق العلماء على أن من علم أن حديث كذا موضوع ثم رواه بعد ذلك فقد أتى حراما سواء أكان في الأحكام أو القصص أو في الترغيب والترهيب أو نحو ذلك إلا أن يبين وضعه وينص على ذلك وينبه إليه فلا يكون بعد هذا حراما.. فقد أخرج مسلم عن سمرة بن جندب قال: قال رسول الله ﷺ: «من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكذابين».. ولا خلاف في حرمة الكذب.

ولكن كيف يختلف الخبر عن رسول الله ﷺ؟

سئل علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن ذلك فقال: «إن في أيدي الناس حقا وباطلا، وصدقا، وكذبا، وناسخا ومنسوخا، وعاما وخاصا، ومحكما ومتشابها، وحفظا ووهما. ولقد كذب على رسول الله ﷺ على عهده حتى قام خطيبا فقال: «من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار»، «وإنما أتاك بالحديث أربعة رجال ليس لهم خامس:

١ - رجل منافق مظهر الإيمان متصنع الإسلام لا يتأثم ولا يتحرج يكذب على رسول الله ﷺ، فلو علم الناس أنه منافق كاذب لم يقبلوا منه ولم يصدقوا قوله، ولكنهم قالوا صاحب رسول الله ﷺ رأى وسمع منه ولقف عنه فيأخذون بقوله. وقد أخبرك الله عن المنافقين بما أخبرك، ووصفهم بما وصفهم به لك، ثم بقوا بعده عليه وعلى آله السلام فتقربوا إلى الأئمة فولوهم الأعمال وأكلوا بهم الدنيا وإنما الناس مع الملوك والدنيا إلا من عصم الله. فهو أحد الأربعة.

٢ - ورجل سمع من رسول الله ﷺ شيئا لم يحفظه على وجهه فوهم فيه، ولم يعرف كذبه فهو في يديه ويرويه ويعمل به ويقول أنا سمعت من رسول

الله ﷻ، فلو علم المسلمون أنه وهم فيه لم يقبلوا منه، ولو علم أنه كذلك لرفضه.

٣ - ورجل ثالث سمع عن رسول الله ﷺ شيئا يأمر به ثم نهى عنه ولم يعلم، أو سمعه ينهى عن شيء ثم أمر به وهو لا يعلم، فحفظ المنسوخ ولم يحفظ الناسخ فلو علم أنه منسوخ لرفضه ولو علم المسلمون إذ سمعوه منه أنه منسوخ لرفضوه.

٤ - وآخر رابع لم يكذب على الله ولا على رسوله ينتفض خوفا من الله وتعظيما لرسوله ﷺ، ولم يهم بل حفظ ماسمع على وجهه فجاء به على سمعه، لم يزد فيه ولم ينقص منه فحفظ الناسخ فعمل به وحفظ المنسوخ فجنب عنه، وعرف الخاص والعام فوضع كل شيء موضعه وعرف المتشابه، ومحكمه. وقد كان يكون من رسول الله ﷺ الكلام له وجهان، فكلام خاص، وكلام عام، فيسمعه من لا يعرف ما عنى الله به ولا ما عنى رسوله ﷺ فيحمله السامع ويوجهه على غير معرفة بمعناه وما قصد به وما خرج من أجله؛ وليس كل أصحاب رسول الله ﷺ من كان يسأله ويستفهمه حتى إن كان ليحبون أن يجيء الأعرابي الطاريء فيسأله عليه السلام حتى يسمعوا، وكان لا يمر بي من ذلك شيء إلا سألت عنه وحفظته، فهذه وجوه ما عليه الناس في اختلافهم وعللهم في رواياتهم.

أسباب وضع الأحاديث:

إذا كان الوضع في الأحاديث تشويها للحقائق وإبطالا للحق، فماذا يحمل على ذلك الوضع؟

يرى العلماء أن أسباب الوضع كثيرة ومتنوعة يمكن أن نذكر منها:

١ - الخصومة السياسية:

مثل ماحدث بين على وأبى بكر وبين على ومعاوية وبين عبدالله بن الزبير وعبد الملك، ثم بين الأمويين والعباسيين، كل هذه الخصومات كانت سببا في وضع الكثير من الأحاديث... قال ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة: «واعلم أن أصل الكذب في حديث الفضائل كان من جهة الشيعة فإنهم وضعوا في مبدأ الأمر أحاديث مختلفة في صاحبهم حملهم على وضعها عداوة خصومهم نحو حديث السطل . وحديث غسل سلمان الفارسي، وطى الأرض، وحديث الجمجمة ونحو ذلك، فلما رأَت البكرية ماصنعت الشيعة وضعت لصاحبها أحاديث في مقابلة هذه الأحاديث نحو: لو كنت متخذًا خليلًا... فإنهم وضعوه في مقابلة حديث الإخاء، ونحو سد الأبواب فإنه كان لعلى فقلبت البكرية إلى أبى بكر، فلما رأَت الشيعة، ماقد وضعت البكرية أو سعوا في وضع الأحاديث فوضعوا حديث الطوق الحديد الذى زعموا أنه قتله في عنق خالد... وحديث الصحيفة التى علقَت عام الفتح بالكعبة وأحاديث كثيرة مكذوبة تقتضى نفاق قوم من أكابر الصحابة والتابعين الأولين وكفرهم، وعلى أدون الطبقات فسقهم، فقابلتهم البكرية بمطاعن كثيرة فى على وفى ولديه، ونسبوه تارة إلى ضعف العقل وتارة إلى ضعف السياسة وتارة إلى حب الدنيا والحرص عليها، ولقد كان الفريقان فى غنية عما اكتسباه واجترحاه، ولقد كان فى فضائل على الثابتة الصحيحة وفضائل أبى بكر المحققة المعلومة ما يغنى عن تكلف العصبية لهما»^(١).

قال ابن عرفة: إن أكثر الأحاديث الموضوعة فى فضائل الصحابة افتعلت فى أيام بنى أمية تقربا إليهم بما يظنون أنهم يرغبون به أنوف بنى هاشم.

(١) شرح ابن أبي الحديد على نهج البلاغة.

ويتصل بهذا النحو أحاديث وضعها الوضعيون في تفضيل القبائل العربية ذلك أن هذه القبائل كانت تتنازع الرياسة والفخر والشرف فوجدوا في الأحاديث بابا يدخلون منه إلى المفاخرة كالذى وجدوه في الشعر؛ فكم من الأحاديث وضعت في فضل قريش والأنصار وجهينة ومزينة وأسلم وغفار والأشعرين والحميريين وكم من حديث وضع في تفضيل العرب على العجم الروم فقابلها هؤلاء بوضع أحاديث في فضل العجم والروم والحبشة والترك. ولولا خشية الإطالة لذكرتها أو ذكرت منها الكثير وكذلك نجد أحاديث في فضائل البلاد فلا نجد بلدا كبيرا إلا وفيه حديث بل أحاديث في فضله. فمكة والمدينة وجبل أحد والحجاز واليمن والشام وبيت المقدس ومصر وفارس كل منها وردت فيه أحاديث توضح فضائله وبعد: فإن الخصومة السياسية أدت إلى وضع أحاديث أسندت إلى النبي ﷺ كذبا، وقد تفرع عن هذا العصبية الحزبية والقبلية للمكان فكان كل ذلك من أسباب وضع الأحاديث.

٢ - اختلافات في علم الفقه وعلم الكلام:

فقد اختلف علماء الكلام في القدر أو الجبر والاختيار، فأجاز قوم لأنفسهم أن يؤيدوا مذهبهم بأحاديث يضعونها ينصون فيها حتى على التفاصيل الدقيقة التي ليس من مسلك الرسول التعرض لها؛ بل ينصون فيها على اسم الفرقة المناهضة لهم بل واسم رئيسها ولعنه ولعنهم، وكذلك في الفقه فلا تكاد نجد فرعا فقهيا مختلفا فيه إلا وحديث يؤيد هذا وحديث يؤيد ذاك، حتى مذهب أبي حنيفة الذي يذكر العلماء أنه لم يصح عنده إلا أحاديث قليلة، قال ابن خلدون: «إنها سبعة عشر، ملئت كتبه بالأحاديث التي لا تعد وأحيانا بنصوص هي أشبه ماتكون بمتون الفقه ويطول بنا القول لو ذكرنا أمثلة على هذا النحو من الوضع، فنكتفي هنا بالإشارة إليها.

٣ - متابعة بعض ادعاء العلم لهوى الأمراء والخلفاء: حيث كان هؤلاء المتصفون زورا بالعلم يضعون للخلفاء مايعجبهم رغبة فيما في أيديهم كالذى حكى عن غياث بن إبراهيم أنه دخل على المهدي بن المنصور وكان يعجبه اللعب بالحمام فروى حديثا: لا سبق إلا في خوف أو جافر أو جناح فأمر له بعشرة آلاف درهم، فلما قام ليخرج قال المهدي: أشهد أن قفاك قفا كذاب على رسول الله، ما قال رسول الله ﷺ «جناح» ولكنه أراد أن يتقرب إلينا.

٤ - تساهل بعض الوعاظ في باب الفضائل والترغيب والترهيب ونحو ذلك مما لا يترتب عليه تحليل حرام أو تحريم حلال واستباحتهم الوضع فيها فملأوا كتب الحديث بفضائل الأشخاص حتى من لم يرههم النبي ﷺ كوهب ابن منبه، وملأوها أيضا بفضائل آيات القرآن وسوره، كالذى روى عن أبي عصمة نوح بن أبي مريم أنه وضع أحاديث في فضائل القرآن سورة سورة بعنوان أن من قرأ سورة كذا فله كذا، وروى ذلك عن عكرمة عن ابن عباس وثارة يروى عن أبي بن كعب - وهى الأحاديث التى نقلت فى تفسير البضاوى عند ختم كل سورة - فلما سئل من أين هذه الأحاديث قال: لما رأيت اشتغال الناس بفقهِ أبى حنيفة ومغازى محمد بن إسحق وأعرضوا عن حفظ القرآن وضعت هذه الأحاديث حسبه لله تعالى^(١).

ومثل هذا كثير فى كتب الأخلاق والتصوف والقصص.

٥ - مغالاة بعض الناس فى رفض ما لم يكن متصلا بالكتاب والسنة:

ربما كان من أهم أسباب الوضع مغالاة الناس حينئذ فى أنهم لا

(١) الإمام مسلم: شرح مسلم: ١٢٥/٢.

يقبلون من العلم إلا ما كان متصلاً بالكتاب والسنة اتصالاً وثيقاً وما عداه
فليس بذى قيمة لديهم، حتى ردوا الكثير من أحكام الحلال والحرام إذا
كانت مبنية على اجتهاد أو قياس دون اعتماد على حديث نبوى شريف
بل بالغ بعضهم فرفض الحكمة والموعظة الحسنة إذا جاءت على لسان
هندي أو يوناني أو فارسي أو جاءت من شروح التوراة أو الإنجيل... فأدى
هذا الموقف بكثير من الناس إلى أن يصبغوا هذه الأشياء كلها صبغة دينية
حتى يقبلوا عليها، فوجدوا الحديث هو الباب الوحيد المفتوح على
مصراعيه، فدخلوا منه على الناس، ولم يتقوا الله فيما صنعوا، فكان من
ذلك أن ترى فى الحديث الحكم الفقهى المصنوع والحكمة الهندية
والفلسفة الزرادشتية والموعظة الإسرائيلية أو النصرانية.

٦ - قلة التدوين ومحاولة الفكاك من الدين:

ربما كان من الأسباب الرئيسية فى وضع الأحاديث قلة التدوين
ومحاولة الفكاك من أوامر الدين ونواحيه مثل ماصنع الزنادقة والملاحدة
فوضعوا الأحاديث الكثيرة.

٧ - رغبة بعض العلماء فى الاشتهار:

ربما كان سابع الأسباب فى تقديرى هو رغبة بعض العلماء أو من
يتسمون بسمة العلماء فى الاشتهار عن طريق الإغراب فى الحديث حتى
يشار إليهم ويعرفوا بين الناس بأحاديث خاصة فلجأوا إلى وضع الأحاديث
الغريبة.

والأحاديث الموضوعة بناء على هذه الأسباب التى ذكرت كثيرة متفرقة فى
بعض كتب التفسير أو الحديث أو الفقه أو الكلام أو فى كتب السير والقصص
والمواعظ...

ولكن العلماء تعقبوها وأبانوا عن وضعها وكشفوا عن زيفها حتى لم يعد خافياً على القارئ شكل الحديث الموضوع أو مضمونه حتى إن بعضهم وضع لذلك قواعد يمكن به التعرف على الحديث الموضوع... قال الحافظ في شرح النخبة: إن الحكم على الحديث بالوضع يكون بطريق الظن الغالب، ثم قال: ومن القرائن التي يدرك بها الوضع:

١ - ما يؤخذ من حال الراوى كما وقع للمأمون بن أحمد أنه ذكر بحضرته الخلاف في كون الحسن سمع من أبي هريرة رضى الله عنه أولاً - فساق في الحال إسناده إلى النبي ﷺ أنه قال: سمع الحسن من أبي هريرة فهنا يتضح تزيف المأمون بن أحمد لكل ذى بصيرة.

٢ - ما يؤخذ من حال المروى: كأن يكون مناقضاً لنص القرآن الكريم - أو السنة المتواترة أو الإجماع القطعى أو صريح العقل حيث لا يقبل شيء من ذلك التأويل... ثم هذا المروى.. تارة يخترعه الواضع وتارة يأخذ كلام غيره كبعض السلف الصالح أو قدماء الحكماء أو الإسرائيليات أو يأخذ حديثاً ضعيف الإسناد فيركب له إسناداً صحيحاً ليروج.

وربما كان القلب الإنسانى على نور من قبس النبوة وحكيم كلامها فيستطيع بفطرته تلك أن يميز بين الحق والباطل والضلال والهدى وما جاء عن النبي ﷺ وما أضيف إليه كذباً واختلاقاً.

وقد أضاف العلماء إلى ذلك أموراً كلية تعد ضوابط لا بأس بها فى التعرف على الحديث الموضوع منها:

- ١ - أن يشتمل الحديث على مجازفات فى الوعد والوعيد.
- ٢ - وأن يشتمل على سماجات أو سخافات يمكن أن يسخر منها.
- ٣ - وأن يخالف صريح القرآن الكريم.

- ٤ - وأن يخالف السنة الصحيحة.
- ٥ - وأن يشتمل على تواريخ الأيام المستقبلية.
- ٦ - وأن تقوم الشواهد الصحيحة على بطلانه.
- ٧ - وأن يكون باطلا في نفسه فيدل بطلانه على وضعه.
- ٨ - وأن يكون بكلام الأطباء أشبه.
- ٩ - وأن يقتزن الحديث بقرائن يعلم منها بطلانه.
- ١٠ - وأن لا يكون مشابها لكلام الأنبياء بل هو أشبه بكلام الناس.
- ١١ - وأن يشتمل على أخبار في صلوات الأيام والليالي.
- وقد بلغ من حرص بعض العلماء على كشف هؤلاء الوضاعين أن دلوا على أسماء بعضهم مثل:

- ١ - «الإصبع بن نباتة» قال عنه السيوطي: ليس بشيء.
- ٢ - «إسماعيل بن يحيى» اتفق العلماء على أنه كذاب.
- ٣ - «حصين بن مخارق» قال عنه السيوطي: كان يضع الحديث.
- ٤ - «عصام بن طليق» قال عنه ابن معين: ليس بشيء.
- ٥ - «أبو هارون العبدى» قال عنه ابن معين: متروك.

وغير هؤلاء كثير ممن تفيض بهم كتب الرجال وكتب نقاد الحديث الشريف فضلا عن كتب الجرح والتعديل.

وبعد: فهناك مسألة هامة في هذا الفصل هي:

هل يجوز الأخذ بالأحاديث الواردة في المؤلفات الجليلة من الفقه والتصوف وغيرها؟ وإن لم يظهر سندها؟

يجيب على ذلك السؤال العلامة: ملا على القارى في رسالة الموضوعات فيقول: «حديث: من قضى صلاته من الفرائض في آخر جمعة من رمضان كان

ذلك جابرا لكل صلاة فائتة من عمره إلى سبعين...» قال: هذا الحديث باطل قطعاً ولا عبرة بنقل صاحب النهاية وغيره من بقية شراح الهداية فإنهم ليسوا من المحدثين ولا أسندوا الحديث إلى أحد المخرجين...

ومن الظاهر أن هؤلاء العلماء لم يوردوا ما أوردوا من مثل هذه الأحاديث في كتب الفقه والتصوف مع العلم بكونه موضوعاً بل ظنوه مروياً... ولهم في ذلك عذرهم فإن نقد الآثار من عمل حملة الأخبار إذ لكل مقام مقال ولكل فن رجال...

جهود العلماء في تنقية الحديث من الوضع

ارتاع العلماء الصادقون لكثرة مانسب إلى رسول الله كذباً وزوراً فنهضوا لتنقية الحديث من هذه الآفة، وشمروا عن سواعدهم لتمييز جيد الحديث من رديعه، وسلكوا إلى ذلك عدداً من الطرق يمكن أن نشير إلى بعضها في الآتي:

١ - طالبوا - عند الأخذ بالحديث - بإسناد هذا الحديث وإلا ردوه، أي تعيين رواة الحديث فيقول المحدث: حدثني فلان عن فلان - يسميهم جميعاً - عن رسول الله ﷺ أنه قال: كذا... وذلك حتى يتمكنوا من معرفة مكانة المحدث من حيث وصفه بالصدق أو بالكذب وليعرفوا إن كان منتسباً إلى بدعة يضع من أجلها الحديث ليروجها ونحو ذلك... قال ابن سيرين^(١): لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم.

٢ - أخذوا يشرحون الرجال فيجرحون بعضهم ويعدلون الآخرين، وألزموا

(١) الإمام مسلم: صحيح مسلم: المقدمة.

أنفسهم الكشف عن معاييب رواة الحديث ونقله الأخبار، وأكثر هؤلاء
النقاد عدلوا الصحابة رضوان الله عليهم جملة وتفصيلا، فلم يعرضوا
لأحد منهم بسوء ولم ينسبوا لأحد منهم كذبا... قال الغزالي: والذي
عليه سلف الأمة وجماهير الخلف أن عدالة الصحابة معلومة بتعديل الله
عز وجل إياهم وثنائه عليهم في كتابه، فهو معتقدنا فيهم إلا أن يثبت
بطريق قاطع ارتكاب واحد منهم الفسق مع علمه بذلك، وذلك مما
لا يثبت فلا حاجة لهم إلى التعديل... ثم قال: وقال قوم: حالهم العدالة
في بداية الأمر إلى ظهور الحرب والخصومات، ثم تغيرت الحال وسفكت
الدماء فلا بد من البحث...^(١).

ويبدو أن الصحابة أنفسهم - في زمنهم - كان يضع بعضهم بعضا
موضع النقد، وينزلون بعضا منزلة أسمى من بعض، فقد روى أن أبا هريرة
رضي الله عنه روى حديث: «من حمل جنازة فليتوضأ» فلم يأخذ ابن
عباس بخبره وقال: لا يلزمنا الوضوء في حمل عيدين يابسة... وكذلك
روى أن فاطمة بنت قيس روت أن زوجها طلق فبت الطلاق، فلم يجعل
لها رسول الله نفقة ولا سكنى وقال لها: اعتدى في بيت ابن أم مكتوم
فإنه رجل أعمى فردها أمير المؤمنين عمر قائلا: لا تترك كتاب ربنا وسنة
نبينا بقول امرأة لاندري أصدقت أو كذبت حفظت أو نسيت... وقالت
عائشة: ألا تتقين الله...^(٢)

٣ - اتفقوا على تعديل الصحابة كلهم ولم يرموا أحدا منهم بكذب ولا وضع
وإنما جرحوا ونقدوا من بعدهم... وقد بدأ الكلام في الجرح والتعديل من
عهد الصحابة رضوان الله عليهم، فقد رويت أقوال في ذلك عن عبدالله
ابن عباس وعبادة بن الصامت وأنس بن مالك وغيرهم.

(١) الإمام الغزالي: المستصفى ١/١٦٥.

(٢) الإمام النووي: شرح صحيح مسلم.

أما على عهد التابعين فقد كثر القول فى ذلك كما ورد ذلك عن الشعبى وابن سيرين والحسن البصرى وسعيد بن المسيب.. ثم تتابع القول فى ذلك وفاض وألفت فيه المؤلفات.

ولا يفوتنى هنا أن أشير إلى أن الاختلاف فى المذهب أثر فى الجرح وفى التعديل، فقد رأينا أهل السنة يجرحون كثيرا من الشيعة حتى إنهم نصوا على أنه لا يصح أن يروى على ما رواه عنه أصحابه وشيعته إنما يصح أن يروى ما رواه عنه أصحاب عبد الله بن مسعود.. وكذلك فعل الشيعة مع أهل السنة فكثير منهم لا يثق إلا بما رواه الشيعة عن أهل البيت.. وأصبح الأمر حينئذ أن من يعدله قوم يجرحه آخرون، غير أن ذلك كان مفيدا فى التوثيق والتدقيق.. ونستطيع أن نتبين ذلك من قول الذهبي: ولم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن على توثيق ضعيف ولا تضعيف ثقة «... ومثال ذلك أنهم اختلفوا فى محمد بن إسحاق المؤرخ المشار إليه وبخاصة فى أحداث الإسلام الأولى.. هذا العالم العلم اختلفوا فيه على النحو التالى:

قال فيه قتادة: لا يزال فى الناس علم ما عاش محمد بن إسحق.

وقال فيه سفيان: ماسمعت أحدا يتهم محمد بن إسحاق.

وقال فيه النسائي: ليس بالقوى، وقال فيه مالك: أشهد أنه كذاب.

وهذا يدل على دقتهم فى الحكم على أولئك الذين نقلوا سنة الرسول ﷺ.

وبهذا اتضح لنا الكثير من المتهمين فى نقل الأحاديث عن النبى ﷺ حتى حددوهم بأسمائهم كما رأينا آنفا... ولم يكتفوا بهذا بل وضعوا لنا القواعد التى نستطيع بها أن نميز صحيح الحديث من موضوعه على النحو الذى بينته فى الصفحات السابقة.

وأحب - قبل أن أنهى الحديث فى هذا الفصل - أن أذكر طريقتهم فى كيفية الترجيح بين ما ظاهره التعارض من أحاديث رسول الله ﷺ فأقول:

المتفق عليه بين العلماء هو أن العمل دائما يكون بالراجح مع ترك المرجوح ولهم فى الترجيح طرق واعية كثيرة جدا مدارها على مايزيد الناظر قوة فى نظره على وجه صحيح مطابق للمسالك الشرعية.

والترجيح عندهم يكون باعتبارات عدة:

فقد يكون باعتبار الإسناد أو باعتبار المتن؛ أو باعتبار المدلول، أو باعتبار أمر خارج.

فالترجيح باعتبار الإسناد يكون بالآتى:

- ١ - الترجيح بكثرة الرواة فهو أرجح مما كان أقل رواة.
- ٢ - الترجيح برواية الكبير فهي أرجح من رواية الصغير.
- ٣ - ترجيح رواية الفقيه على غيره.
- ٤ - ترجيح رواية الأوثق.
- ٥ - ترجيح رواية الأحفظ.
- ٦ - ترجيح من كان من الخلفاء الأربعة.
- ٧ - ترجيح من كان سبب الواقعة التى سبق فيها الحديث.
- ٨ - ترجيح من كان كثير المخالطة للنبي ﷺ.
- ٩ - ترجيح رواية من داوم على الحفظ والعقل حتى آخر عمره.
- ١٠ - ترجيح من تأخر إسلامه لاحتمال نسخ حديث من تقدم.
- ١١ - ترجيح رواية من ذكر سبب الحديث.
- ١٢ - ترجيح الأحاديث التى فى الصحيحين.

١٣- ترجيح رواية من لم ينكر عليه على رواية من أنكر عليه.

إلى غير ذلك من وجوه ترجيح الإسناد على غيره - مما لم نجد داعيا لذكره أو الإفاضة فيه.

وأما الترجيح باعتبار المتن فيكون بالآتي:

١ - تقديم الخاص على العام.

٢ - تقديم الحقيقة على المجاز.

٣ - تقديم ما كان مستغنيا عن الإضمار في دلالة على ما هو مفتقر إلى الإضمار في دلالة.

٤ - تقديم ما كان فيه الإيماء إلى علة الحكم على غيره.

٥ - تقديم المقيد على المطلق.

وأما الترجيح باعتبار المدلول فيكون بالآتي:

٦ - تقديم ما كان حكمه أخف على ما كان حكمه أغلظ.

٧ - تقديم المثبت على النافي لأن مع المثبت زيادة علم.

٨ - تقديم ما كان أقرب إلى الاحتياط.

وأما الترجيح باعتبار أمر خارج فيكون بالآتي:

١ - تقديم ما كان قولاً على ما كان فعلاً.

٢ - تقديم ما عمل عليه أكثر السلف على ما ليس كذلك..

إلى غير ذلك من وسائل الترجيح بين الأحاديث لوزنها بأدق ميزان ينفي عنها كل زيف أو كل شبهة...

وفي الأحاديث الموضوعة ألف ابن الجوزي كتاباً كبيراً في مجلدين جمع

فيه كثيرا من الأحاديث الموضوعة أخذ غالبه من كتاب الأباطيل للجوزقاني ولكنه أخطأ في بعض أحاديث انتقدها عليه الحفاظ... وأهم مأخذ على ابن الجوزي في كتابه أنه تسرع في الحكم بالوضع على حديث جاء في صحيح مسلم وهو حديث أبي هريرة مرفوعا: «إن طالت بك مدة أوشك أن ترى قوما يغدون في سخط الله ويروحون في لعنته وفي أيديهم مثل أذناب البقر»^(١).

ولا بأس من أن أسرد لك طرفا من هذه الأحاديث الموضوعة لتبين بنفسك علة فسادها وتستطيع بهدى من الله أن تعرف أمثال هذه الأحاديث الموضوعة إن قرأتها في كتاب أو سمعتها من غافل...

١ - أسند الحاكم عن سيف بن عمر التميمي قال: كنت عند سعد بن طريف فجاء ابنه من الكتاب يبكي، فقال: مالك؟ قال: ضربني المعلم، قال: لأحزبنهم اليوم... حدثني عكرمة عن ابن عباس مرفوعا: معلموا صبيانكم شراركم أقلهم رحمة على اليتيم وأغلظهم على المسكين!!! «وسعد بن طريف هذا قال عنه الإمام ابن معين: لا يحل لأحد أن يروى عنه وقال عنه ابن حبان: كان يضع الحديث، وقال فيه الحاكم: اتهم بالزندقة وهو في الرواية ساقط».

٢ - قيل لمأمون بن أحمد الهروي: «ألا ترى إلى الشافعي ومن تبعه بخراسان؟ فقال: حدثنا أحمد بن عبدالله حدثنا عبدالله بن معدان الأزدي عن أنس مرفوعا: يكون في أمتي رجل يقال له محمد بن إدريس أضمر على أمتي من إبليس، ويكون في أمتي رجل يقال له أبو حنيفة هو سراج أمتي».

٣ - قال الحاكم: بلغني أن محمد بن عكاشة الكرمانى الكذاب كان يضع

(١) الإمام مسلم: الصحيح: ٣٥٥/٢، ومسند أحمد: ٢٠٨/٢.

الحديث فقليل له: إن قوما يرفعون أيديهم في الركوع وعند الرفع منه فقال: حدثنا المسيب بن واضح حدثنا عبدالله بن المبارك عن يونس بن يزيد عن الزهري عن سالم بن عبدالله بن عمر عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: من رفع يديه في الركوع فلا صلاة له!!! قال الحاكم: وهذا مع كونه كذبا من أنجس الكذب، فإن الرواية عن الزهري بهذا السند بالغة مبلغ القطع بإثبات الرفع عند الركوع وعند الاعتدال وهي في الموطأ وسائر كتب الحديث^(١).

٤ - روى ابن الجوزي من طريق عبدالرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن جده مرفوعا: «إن سفينة نوح طافت بالبيت سبعا وصلت عند المقام ركعتين» فهذا حديث واضح الوضع بين الكذب لأنه يخالف المعقول.

٥ - روى ابن الجوزي أيضا من طريق محمد بن شجاع عن حبان بن هلال عن حماد بن سلمة عن أبي المهزم عن أبي هريرة مرفوعا: إن الله خلق الفرس فأجراها فعرقت فخلق نفسه منها!!! قال السيوطي في التدريب: هذا لا يضعه مسلم والمتهم به محمد بن شجاع كان زائغا في دينه...

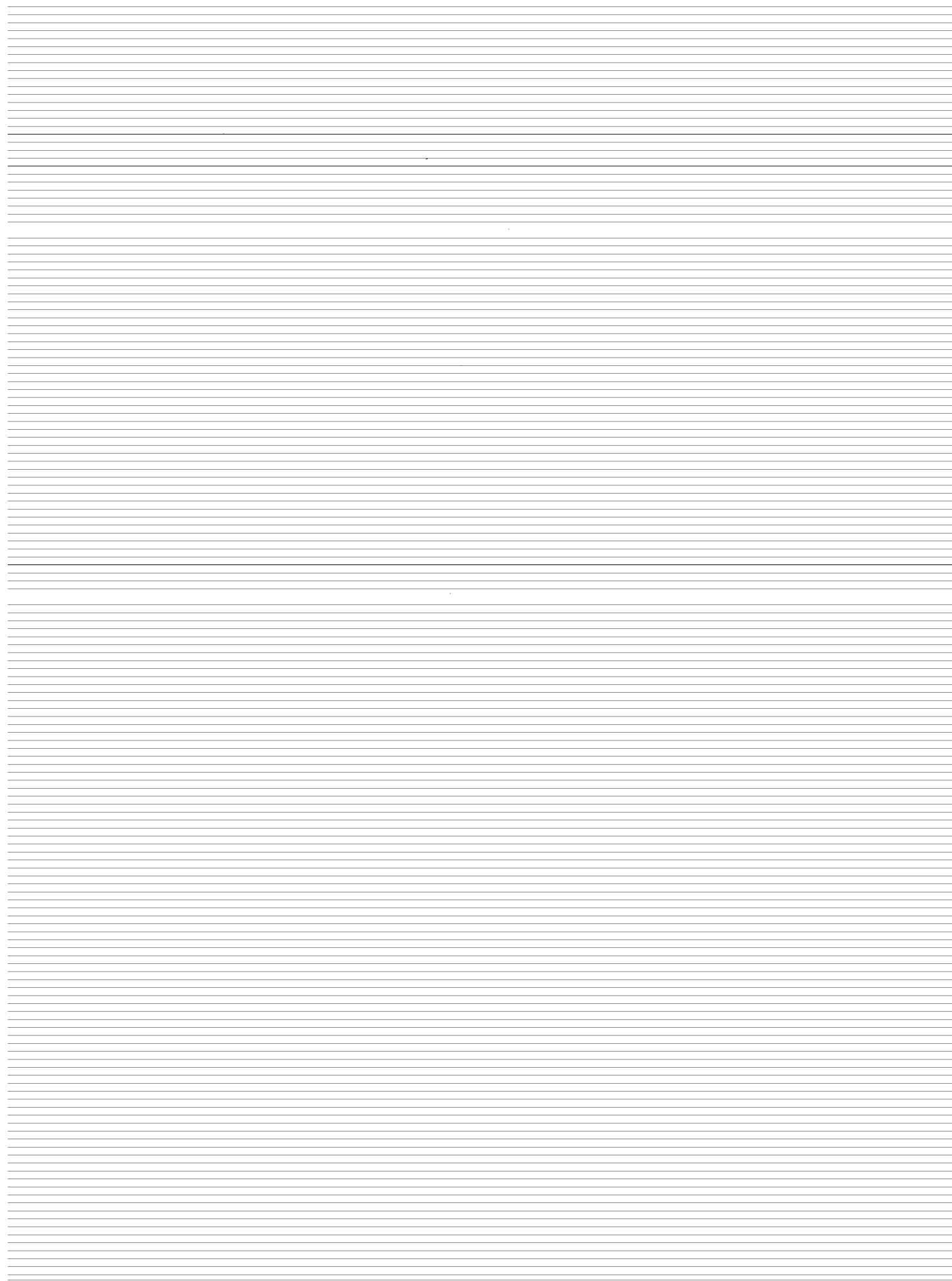
٦ - روى ابن الجوزي بإسناده إلى أبي جعفر بن محمد الطيالسي قال: «صلى أحمد بن حنبل ويحيى بن معين في مسجد الرصافة فقام بين أيديهم قاصر فقال: حدثنا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين فقالا: حدثنا عبدالرازق عن معمر عن قتادة عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: من قال لا إله إلا الله خلق الله من كل كلمة طيرا منقاره من ذهب وريشه من مرجان!!! وأخذ في قصة نحو من عشرين ورقة!!! فجعل أحمد بن حنبل

(١) لسان الميزان: ٢٨٨/٥، ٢٨٩.

ينظر إلى يحيى بن معين وجعل يحيى بن معين ينظر إلى أحمد فقال له: حدثه بهذا؟ فيقول: والله ماسمعت هذا إلا الساعة؛ فلما فرغ من قصصه وأخذ العطيات، ثم قعد ينظر بقيتها قال له يحيى بن معين بيده تعال. فجاء متوهما لنوال، فقال له يحيى: من حدثك بهذا الحديث؟ فقال: أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، فقال: أنا يحيى ابن معين وهذا أحمد ابن حنبل، ماسمعنا بهذا قط في حديث رسول الله ﷺ، فقال: لم أزل أسمع أن يحيى بن معين أحقق، ما تحققت هذا إلا الساعة، كأن ليس فيها يحيى بن معين وأحمد بن حنبل غيركما، وقد كتبت عن سبعة عشرة أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، فوضع أحمد كفه على وجهه، وقال دعه يقوم، فقام كالمستهزئ بهما».

ومن الأحاديث الموضوعة - كما أشرت سابقا - الحديث المروى عن أبي ابن كعب مرفوعا في فضائل القرآن سورة سورة... علما بأن بعض المفسرين قد ذكروه في تفاسيرهم كالثعلبي والواحدى.

وبعد فلعل الصورة قد ازدادت وضوحا في نظر القارئ بالنسبة للحديث الموضوع، حتى يستطيع أن يتبين الحق من الباطل، والله الهادى إلى سواء السبيل.



الفصل الثالث

أقسام خبر الآحاد

خبر الآحاد - كما سبق أن أوضحت - هو ما ليس بمتواتر، وعلى قدر ما رأينا المتواتر نادراً قليلاً حتى إن أكثر ما وصل العلماء إلى تسميته متواتراً لم يجاوز سبعة أحاديث نرى غير ذلك في خبر الآحاد.

فخبر الآحاد يشمل بقية الأحاديث فيما عدا المتواتر... وهي بحر زاهر أحصى منه العلماء ألوفاً وألوفاً...

ولخبر الآحاد أقسام شهيرة من حيث صحته وضعفه تتنوع إلى ثلاثة أقسام:

(أ) الحديث الصحيح.

(ب) الحديث الحسن.

(ج) الحديث الضعيف.

أولاً: الحديث الصحيح:

الحديث الصحيح هو: الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذاً ولا معللاً.

وهذا التعريف يحتاج إلى إيضاح لبعض الكلمات الواردة فيه مثل:

- العدل: هو من لم يكن مستور العدالة ولا مجروحاً. أى غير مجهول أو معروفاً بالضعف.

- الضابط: هو من يكون حافظاً متيقظاً. أى غير مغفل أو كثير الخطأ.

- الشاذ: هو ما يرويه الثقة مخالفاً به رواية الناس.

- المعلل : هو ما فيه أسباب خفية تقدر في صحته^(١).

تفاوت مراتب الحديث الصحيح:

ليس الحديث الصحيح كله مرتبة واحدة ولا من الصحة على درجة واحدة، ولكن تتفاوت مراتبه بسبب تفاوت الأوصاف المقتضية للتصحيح في القوة فإنها لما كانت مفيدة لغلبة الظن الذي عليه مدار الصحة اقتضت أن يكون لها درجات بعضها فوق بعض بحسب الأمور المقوية... مثال ذلك:

إذا كان رواة الحديث في الدرجة العليا من العدالة والضبط وسائر الصفات التي توجب الترجيح كان أصح مما دونه.

وقد اتفق العلماء من أئمة الحديث على أن أصح الأسانيد هي:

١ - أصح الأسانيد عن أبي بكر رضي الله عنه: إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن أبي بكر.

٢ = وأصح الأسانيد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: الزهري عن عبيد الله ابن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن عمر، والزهري عن السائب بن يزيد عن عمر.

٣ - وأصح الأسانيد عن علي رضي الله عنه: محمد بن سيرين عن عبيدة السلماني عن علي، والزهري عن علي بن الحسن عن أبيه عن علي، وجعفر بن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن جده، ويحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثوري عن سليمان الأعمش عن إبراهيم التيمي عن الحارث بن سويد عن علي.

(١) سنن أبي داود في ذلك في الفصل الرابع من هذا الباب بإذن الله تعالى.

٤ - وأصح الأسانيد عن عائشة: هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، وأفلح بن حميد عن القاسم عن عائشة، وسفيان الثوري عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة، وعبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة، ويحيى بن سعيد عن عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب عن عائشة والزهرى عن عروة بن الزبير عن عائشة.

٥ = وأصح الأسانيد عن سعد بن أبي وقاص: على بن الحسين بن على عن سعيد بن المسيب عن سعد بن أبي وقاص.

٦ - وأصح الأسانيد عن ابن مسعود: الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود، وسفيان الثوري عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود.

٧ = وأصح الأسانيد عن أبي هريرة: يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة، والزهرى عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة، ومالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة، وحمام بن زيد عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة، وإسماعيل بن أبي حكيم عن عبيدة بن سفيان الحضرمي عن أبي هريرة، ومعمّر همام عن أبي هريرة.

٨ = وأصح الأسانيد عن أم سلمة: شعبة عن قتادة عن سعيد عن عامر أخى أم سلمة عن أم سلمة.

٩ - وأصح الأسانيد عن ابن عمر: مالك عن نافع عن ابن عمر، والزهرى عن سالم عن أبيه عن ابن عمر، وأيوب عن نافع عن ابن عمر، ويحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر.

١٠- وأصح الأسانيد عن ابن عباس: الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس.

١١- وأصح الأسانيد عن عبد الله بن عمرو بن العاص: عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

١٢- وأصح الأسانيد عن جابر بن عبد الله: سفیان بن عينة عن عمرو بن دينار عن جابر.

١٣- وأصح الأسانيد عن عقبة بن عامر: الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبه بن عامر.

١٤- وأصح الأسانيد عن بريدة: الحسين بن واقد عن عبد الله بن بريدة عن أبيه بريدة.

١٥- وأصح الأسانيد عن أبي ذر: سعيد بن عبد العزيز عن ربيعة بن يزيد عن أبي إدريس الخولاني عن أبي ذر.

هذه أصح الأسانيد عن أفراد من الصحابة رضی عنهم.. وهناك إسنادان عن إمامين من التابعين روايا عن الصحابة يعدان من أصح الأسانيد وهما:

١ - شعبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن شيوخه من الصحابة.

٢ - الأوزاعي عن حسان بن عطية عن الصحابة.

وللإمام البخاري في أصح الأسانيد رأى هو:

الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه، ومحمد بن سيرين عن عبيدة ابن عمرو السلماني عن علي، وإبراهيم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود ومالك عن نافع عن ابن عمر.

قال الإمام أبو منصور التميمي: «فعلى هذا أجل الأسانيد: الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر للإجماع على أن أجل الرواة عن مالك الشافعي وعليه فأجلها رواية أحمد عن الشافعي عن مالك للاتفاق على أن أجل من أخذ عن الشافعي الإمام أحمد بن حنبل، وتسمى هذه الترجمة «سلسلة الذهب».

أثبت البلاد في الحديث الصحيح:

قال الإمام تقي الدين بن تيمية: «اتفق أهل العلم بالحديث على أن أصح الأحاديث ما رواه أهل المدينة، ثم أهل البصرة ثم أهل الشام».

وقال هشام بن عروة: «إذا حدثك العراقي بألف حديث فألق تسعمائة وتسعين وكن من الباقي في شك».

وقال الحاكم: «أثبت الأسانيد الشامية الأوزاعي عن حسان بن عطية عن الصحابة».

وقال الخطيب: «أصح طرق السنن ما يرويه أهل الحرمين مكة والمدينة فإن التدليس عنهم قليل، والكذب ووضع الحديث عندهم عزيز».

ولأهل اليمن روايات جيدة وطرق صحيحة إلا أنها قليلة ومرجعها إلى أهل الحجاز أيضا.

ولأهل البصرة من السنن الثابتة بالأسانيد الواضحة ما ليس لغيرهم مع إكثارهم.

والكوفيون مثل البصريين في الكثرة غير أن رواياتهم كثيرة الدغل قليلة السلامة من العلل.

وحديث الشاميين أكثره مراسيل وتقاطيع، وما اتصل منه مما أسنده الثقات فإنه صالح والغالب عليه ما يتعلق بالمواعظ.

حكم العمل بالحديث الصحيح:

- ١ - قال ابن الصلاح: صحة الحديث توجب القطع به، وجزم بأنه هو القول الصحيح ولكنه اشترط لصحة الحديث أن يرويه البخارى ومسلم أو أحدهما.
- ٢ - قال ابن حجر: اتفق العلماء على وجوب العمل بكل ما صح ولو لم يخرج به الشيخان البخارى ومسلم.
- ٣ - قال ابن القيم: يجب العمل بكل ما صح ولو لم يخرج به الشيخان وزاد على ذلك قوله: لا تتركه لخلاف أحد من الناس كائنا من كان.
- ٤ - قال السمعاني: متى ثبت الخبر صار أصلاً من الأصول ولا يحتاج إلى عرضه على أصل آخر لأنه إن وافقه فذاك وإن خالفه لم يجز رد أحدهما لأنه رد للخبر بالقياس وهو مردود بالاتفاق لأن السنة لا ترد بالقياس.
- ٥ - قال الشافعى فى رسالته: ليس لأحد دون رسول الله ﷺ أن يقول إلا بالاستدلال، ولا يقول بما استحسّن فإن القول بما استحسّن شيء يحدثه لا على مثال سابق.
- ٦ - لا يضر الخبر الصحيح عمل أكثر الأمة بخلافه لأن قول الأكثر ليس بحجة، ولا يضره عمل أهل المدينة بخلافه خلافاً للإمام مالك وأتباعه، لأن أهل المدينة بعض الأمة والعجوز أن الخبر لم يبلغهم.
- ٧ - لا يضر الحديث الصحيح عمل الراوى بخلافه، خلافاً لجمهور الحنفية وبعض المالكية لأننا متعبدون بما بلغ إلينا من الخبر لا بما فهمه الراوى^(١).

(١) صديق حسن خان: حصول المأمول: ٥٩ ط القسطنطينية.

٨ - لا يضر صحة الحديث تفرد صحابي واحد به مثل تفرد ابن عباس رضي الله عنه بحديث المطلقة ثلاثا، وأنها كانت واحدة على عهد رسول الله ﷺ وخلافه أبي بكر وعمر رضي الله عنهما^(١).

٩ - ليس كل حديث صحيح تحدث به العامة. فقد روى الشيخان عن معاذ ابن جبل رضي الله عنه قال: كنت ردف رسول الله ﷺ على حمار فقال: «يا معاذ هل تدري ما حق الله على عباده وما حق العباد على الله؟ قلت: الله ورسوله أعلم قال: فإن حق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئا وحق العباد على الله أن لا يعذب من لا يشرك به شيئا، قلت يا رسول الله أفلا أبشر به الناس؟ قال: لا تبشروهم فيتكلوا، فأخبر بها معاذ عند موته تأثما».

وروى البخاري تعليقا عن علي رضي الله عنه: «حدثوا الناس بما يعرفون أتحبون أن يكذب الله ورسوله؟».

وقال ابن مسعود: «ما أنت بمحدث قوما حديثا لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة» رواه مسلم

وقد احتج البخاري بحديث معاذ على أن للعالم أن يخص بالعلم قوما دون قوم كراهة أن لا يفهموا.

ولكن ليس معنى ذلك أن يتخذ بعض الناس من مثل هذه الأحاديث ذريعة إلى ترك التكليف ورفع الأحكام لأن ذلك يفضي إلى شر مستطير يفسد على الناس دنياهم وأخراهم.

أول من جمع الأحاديث الصحيحة:

قال الحافظ ابن كثير: أول من اعتنى بجمع الصحيح: أبو عبد الله محمد بن

(١) ابن القيم: إغاثة اللهفان: ١٦ ط القاهرة.

إسماعيل البخارى... وتلاه صاحبه وتلميذه أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابورى فهما أصبح كتب الحديث، والبخارى أرجح لأنه اشترط فى إخراج الحديث فى كتابه أن يكون الراوى قد عاصر شيخه وثبت عنده سماعه منه، ولم يشترط مسلم الشرط الثانى بل اكتفى بمجرد المعاصرة، ومن سماعه منه، ومن هنا يتضح السبب فى ترجيح البخارى على مسلم كما يذهب إلى ذلك الجمهور. ولم يخالف فى ذلك إلا أبو على النيسابورى شيخ الحاكم وطائفة من علماء المغرب.

قال ابن الصلاح: فجميع ما فى البخارى بالمكرر: سبعة آلاف، وجميع ما فى صحيح مسلم نحو أربعة آلاف.

وقال الحافظ ابن حجر فى مقدمة فتح البارى: إن عدة ما فى البخارى من المتون الموصولة بلا تكرار ألفان وستمائة واثنى من الأحاديث «٢٦٠٢» ومن المتون المعلقة المرفوعة مائة وتسعة وخمسون حديثا «١٥٩» فمجموع ذلك ألفان وسبعمائة وواحد وستون حديثا «٢٧٦١»، وإن عدة أحاديثه بالمكرر وبما فيه من التعليقات والمتابعات واختلاف الروايات تسعة آلاف واثنان وثمانون حديثا «٩٠٨٢» وهذا غير ما فيه من الموقوف على الصحابة وأقوال التابعين (١).

وقال الحافظ أبو عبدالله محمد بن يعقوب بن الأخرم: قل ما يفوت البخارى ومسلما من الأحاديث الصحيحة.. وقد ناقشه ابن الصلاح فى ذلك فقال: إن الحاكم قد استدرك على الشيخين أحاديث كثيرة وإن كان فى بعضها مقال إلا أنه يصفو له شىء كثير.

وقد خرجت كتب كثيرة على الصحيحين يؤخذ منها زيادات مفيدة. وأسانيد

(١) الحافظ ابن حجر: فتح البارى: المقدمة (٤٧٠ - ٤٧٨).

جيدة مثل: صحيح أبي عوانة وأبي بكر الإسماعيلي والبرقاني وأبي نعيم الأصبهاني وغيرهم.

وهناك كتب أخرى التزم أصحابها صحتها مثل: ابن خزيمة وابن حبان البستي، وهما خير من المستدرك بكثير وأنظف أسانيداً ومتوناً.

وكذلك يوجد في مسند الإمام أحمد من الأسانيد والمتون شيء كثير مما يوافي كثيراً من أحاديث مسلم بل والبخاري أيضاً وليست عندهما ولا عند أحدهما، بل ولم يخرج أحدهما من أصحاب الكتب الأربعة وهم: أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه.

أقسام الحديث الصحيح:

قال الإمام النووي في تقسيم الحديث الصحيح: الصحيح أقسام:

- ١ - ما اتفق عليه البخاري ومسلم.
- ٢ - ما انفرد به الإمام البخاري.
- ٣ - ما انفرد به الإمام مسلم.
- ٤ - ما كان على شرطهما وإن لم يخرجاه.
- ٥ - ما كان على شرط البخاري.
- ٦ - ما كان على شرط مسلم.
- ٧ - ما صححه غيرهما من الأئمة.

فهذه أقسام سبعة للحديث الصحيح لم يخالف فيها من العلماء من يعتد برأيه.

ونستطيع أن نتبين مما قدمنا أن الحديث الصحيح لم يستوعب في كتاب، قال العلامة الأمير في شرح غرامى صحيح لم يستوعب الصحيح أصلاً في مؤلف، لقول البخاري: أحفظ مائة ألف حديث من الصحيح ومائتي ألف من

غيره ولم يوجد في الصحيحين بل ولا في بقية الكتب الستة هذا القدر من الصحيح.

غير أن الأصول الخمسة لم يفتها شيء من الصحيح، قال الإمام النووي «الصواب أن الأصول الخمسة لم يفتها من الصحيح إلا اليسر».

وقد جمع الحافظ أبو الفضل عبد الرحيم العراقي كتابا في الأحكام رتبته على أبواب الفقه سماه «تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد» جمعه من تراجم ستة عشر قيل فيها إنها أصح الأسانيد.

قال الحافظ ابن حجر: لكنه قد فاتته جملة من الأحاديث.

ثانيا الحديث الحسن:

عرفه الخطابي بأنه: ما عرف مخرجه واشتهر رجاله، ثم قال: وعليه مدار أكثر الحديث وهو الذي يقبله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء. وعرفه الترمذي بأنه: لا يكون في إسناده من يثهم بالكذب ولا يكون حديثا شاذا.

وعرفه ابن الجوزي فيما نقله عنه ابن الصلاح بأنه: الحديث الذي فيه ضعف قريب محتمل ويصلح للعمل به.

ثم قال ابن الصلاح: وكل هذا مستبهم لا يشفى الغليل، وليس فيه ما يفصل الحسن عن الصحيح.

ثم عرفه ابن الصلاح بأنه قسمان:

١ - الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته غير أنه ليس مغفلا كثير الخطأ ولا هو متهم بالكذب، ويكون متن الحديث قد روى مثله أو نحوه من وجه آخر، فيخرج بذلك كونه شاذا أو منكرا ثم قال: وهذا القسم هو ما عناه الترمذي في تعريفه للحسن.

٢ - أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة ولم يبلغ درجة رجال الصحيح في الحفظ والإتقان ولا يعد ما ينفرد به منكراً ولا يكون المتن شاذاً ولا معللاً. ثم قال وهذا هو ما عناه الخطابي في تعريفه للحسن.

وقال العلامة الطيبي في تعريف الحسن: «الحسن مسند من قرب من درجة الثقة، أو مرسل ثقة وروى كلاهما من غير وجه وسلم من شذوذ أو علة» وهذا التعريف هو أجمع التعاريف التي نقلت في الحسن وأضبطها.

وإنما سمي الحسن لحسن الظن براويه، وبعد تعريف الطيبي له تعريفاً لقسم منه هو الحسن لذاته، أما الحسن لغيره فهو: أن يكون في روايته مستور لم تتحقق أهليته غير مغفل ولا كثير الخطأ في روايته ولا متهم بتعمد الكذب فيها ولا ينسب إلى مفسق آخر، واعتضد بمتابع أو شاهد.. فأصله ضعيف وإنما طرأ عليه الحسن بالعاضد الذي عضده فاحتمل لوجود العاضد ولولاه لاستمرت صفة الضعف فيه ولا ستمر على عدم الاحتجاج به (١).

مراتب الحديث الحسن:

كما رأينا من قبل أن للحديث الصحيح مراتب ودرجات، كذلك للحديث الحسن مراتب ودرجات..

قال الحافظ الذهبي: أعلى مراتب الحديث الحسن:

١ - بهز بن حكيم عن أبيه عن جده.

٢ - عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

٣ - ابن إسحق عن التيمي.

ثم أمثال ذلك مما قيل إنه صحيح..

ثم يأتي بعد ذلك ما اختلف في تحسينه وضعفه مثل:

(١) ألفية العراقي: هامش ص ١١ وكذا في فتح المغيث.

١ - الحرث بن عبدالله.

٢ - عاصم بن حمزة.

٣ - حجاج بن أرطاة.. ونحوهم.

مظان الحديث الحسن:

كتاب الترمذى أصل فى معرفة الحديث الحسن، والترمذى هو الذى نوه بذكره، والحديث الحسن موجود عند أئمة سبقوه مثل الإمام أحمد والإمام البخارى وعند أئمة لحقوه مثل الدارقطنى.

ومن مظان الحسن كذلك: سنن أبى داود، فقد قال أبو داود: ذكرت الصحيح وما يشبهه ويقاربه، وما كان فيه وهن شديد بينته وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح وبعضها أصبح من بعض.. وروى عنه أنه قال: ذكرت فى كل باب أصبح ما عرفته فيه وما سكت عنه فهو حسن.

قال ابن الصلاح: فما وجد فى كتابه من أحاديث ذكرها مطلقاً وليست فى واحد من الصحيحين ولانص على صحتها أحد فهو حسن عند أبى داود.

ومن مظان الحسن كذلك كتاب المصابيح للبخارى.. حيث نجد البخارى فى مصابيح يقول: إن الصحيح ما أخرجه الشيخان أو أحدهما والحسن ما رواه أبو داود والترمذى وأشباههما... ولكن يبدو أن هذا اصطلاح خاص بالبخارى وحده حتى إن الإمام النووى أنكر عليه هذا.

وقد يقال: حديث حسن الإسناد أو صحيحه فيكون دون قولهم: حديث صحيح أو حسن؛ لأنه قد يصح أو يحسن الإسناد دون المتن نفسه لشذوذ أو علة. وأما قول الترمذى وغيره: حديث حسن صحيح فمعناه روى بإسنادين أحدهما يقتضى الصحة والآخر الحسن.

وبعد: فهل يمكن أن يرقى الحديث الحسن إلى أن يكون حديثا صحيحا؟
قال بعض العلماء من أهل المصطلح نعم. إذا تعددت طرقه بمعنى: أن يكون
الحديث الحسن مرويا من وجه آخر غير الوجه الذي روى به فيرقى من الحسن
إلى الصحيح لقوته من الجهتين فيعتضد أحدهما بالآخر.
قال تقي الدين بن تيمية في بعض فتاويه: «أول من عرف أنه قسم الحديث
إلى صحيح وحسن وضعيف أبو عيسى الترمذى.. ولم نعرف هذه القسمة عن
أحد قبله».

حكم العمل بالحديث الحسن:

الحديث الحسن من حيث العمل به موضع جدل وخصام بين العلماء...
علي النحو التالي:
قال جمهور العلماء: «الحسن كالصحيح في الاحتجاج به والعمل بمقتضاه
وإن كان دونه في القوة، ولهذا أدرجه طائفة من العلماء مثل الحاكم وابن حبان
وابن خزيمة في الصحيح مع قولهم بأنه دون الصحيح».
وقال الخطابي: على الحسن مدار أكثر الحديث لأن غالب الأحاديث لا تبلغ
درجة الصحيح، وقد عمل بالحسن أغلب الفقهاء وقيله أكثر العلماء».
وقال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن حديث فقال إسناده حسن فقلت يحتج
به؟ فقال: لا!!».

وهناك طائفة من العلماء تشددوا فردوا الحديث الحسن بكل علة قاذحة أو
غير قاذحة ولم يحتجوا به ولم يعملوا بمقتضاه.
ولكن عندما ننظر بدقة إلى أقوال هؤلاء العلماء المتشددين وغير المتشددين
نجد رأي الجمهور أقوى لما ذكره الخطابي، ونجد أن تشدد بعض أهل الحديث

لا محل له مادام الجمهور منهم على غير ذلك ومادام الأغلب من الأحاديث حسنا ولا يبلغ درجة الصحيح.

وإذا كان راوى الحديث الحسن بهذه المنزلة بين رجال الحديث فهل تقبل زيادته في الحديث؟ وهل تقبل زيادة راوى الصحيح؟

قال الحافظ بن حجر: تقبل زيادة راوى الحسن والصحيح ما لم تناف رواية من هو أوثق منهما.

وقال طائفة من العلماء: تقبل زيادتهما مطلقا.

ورأى الحافظ ابن حجر أحسن لوجهين:

الوجه الأول: أنه أكثر احتياطا ودقة.

الوجه الثانى: أنه منقول عن أئمة الحديث المتقدمين كعبد الرحمن بن مهدي ويحيى القطان وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهم.

ألقاب تطلق على الحديث الصحيح والحديث الحسن:

يطلق على كل من الحديث الصحيح والحديث الحسن ألقاب وصفات عند كثير من أهل العلم وهذه الألقاب ثمانية كما عدها الثقات وهى:

١ - الجيد: وصفة الجودة قد يعبر بها عن الصحة فيتساوى حينئذ الجيد والصحيح، إلا أن المحقق لا يعدل عن الصحيح إلى جيد إلا لنكتة كأن يرتقى الحديث عنده عن الحسن لذاته ويتردد فى بلوغه الصحيح، فالوصف حينئذ أنزل رتبة من الوصف الصحيح.

٢ - القوى: وصفة القوة يقال فيها نفس ما قيل فى صفة الجودة.

٣ - الصالح: وهى صفة تشمل الصحيح والحسن لصلاحيتهما للاحتجاج وتستعمل أيضا فى ضعيف يصلح للاعتبار.

٤ - المعروف: وهو يقابل المنكر^(١).

٥ - المحفوظ: وهو يقابل الشاذ^(٢).

٦ - المجود: وهو يشمل الصحيح والحسن.

٧ - الثابت: وهو يشمل الصحيح والحسن.

٨ - المقبول: وهو الذى يجب العمل به عند الجمهور^(٣).

ثالثا: الحديث الضعيف:

قال الإمام النووى فى تعريفه: ^(٤) «الضعيف ما لم توجد فيه شروط الصحة ولا شروط الحسن.. وأنواعه كثيرة...».

تفاوت مراتب الحديث الضعيف

تتفاوت درجات الحديث الضعيف فى ضعفه بمقدار بعده من شروط الصحة، كما رأينا تفاوت الصحيح. فمنه أوهى كما أن من الصحيح أصح قال السخاوى فى الفتح: واعلم أنهم كما تكلموا فى أصح الأسانيد مشوا فى أوهى الأسانيد..

فللحاكم تفصيل لأوهى الأسانيد فى الرجال وفى البلاد..

ولابن الجوزى كتاب فى الأحاديث الواهية.

حكم العمل بالحديث الضعيف:

فى العمل بالحديث الضعيف أو فى الاحتجاج به ثلاثة مذاهب هى:

المذهب الأول:

لا يعمل بالحديث الضعيف مطلقا لا فى الأحكام ولا فى الفضائل، حكى

(١) المنكر: هو الحديث الفرد الذى لا يعرف مثله من غير راويه وكان راويه بعيدا عن الضبط.

(٢) الشاذ: ما رواه المقبول مخالفا لرواية من هو أولى منه.

(٣) السيوطى: التدريب: ٥٨..

(٤) شرح صحيح مسلم: ١٩/١.

ذلك ابن سيد الناس فى عيون الأثر، والظاهر أنه مذهب الإمام البخارى أيضا ومذهب الإمام مسلم كذلك والدليل على أنه مذهب الشيخين: شرط البخارى فى صحيحه، وتشنيع مسلم على رواة الضعيف تشنيعا كبيرا والتحذير منهم ووصفهم بالجهل والإثم.

المذهب الثانى:

يعمل بالحديث الضعيف مطلقا.. قال بذلك السيوطى وعزاه إلى أبى داود وأحمد لأنهما يريان ذلك أقوى من رأى الرجال.. والإمام أبو داود رضى الله عنه يخرج الحديث الضعيف إذا لم يجد فى الباب غيره ويرجحه على رأى الرجال ويتابعه على ذلك النسائى.

وقد روى الدارمى عن الشعبى: ما حدثك عن النبى ﷺ فخذ به وما قالوه برأيه فآلقه فى الحش^(١).. روى عن الشعبى أيضا أنه قال: رأى بمنزلة الميتة إذا اضطرت إليها أكلتها.

(١) جاء فى القاموس المحيط: الحش مثلثة المخرج لأنهم كانوا يقضون حوائجهم فى البساتين وقيل هو مجتمع العذرة.

المذهب الثالث:

يعمل بالحديث الضعيف فى الفضائل بالشروط الآتية:

١ - أن يكون غير شديد الضعف، أى لم ينفرد بروايته أحد الكذابين أو المتهمين أو فاحشى الغلط.

٢ - أن يندرج تحت أصل معمول به.

٣ - أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته بل يعتقد الاحتياط.

وهذه الشروط الثلاثة هى التى اشترطها الحافظ ابن حجر لقبول الحديث الضعيف.

وقد اشترط ابن الصلاح للعمل بالحديث الضعيف شرطا واحدا هو أن يكون فى فضائل الأعمال. وهو موافق فى ذلك لابن عبد البر، حيث يقول «أحاديث الفضائل لا يحتاج فيها إلى ما يحتج به».

وقال الحاكم: «سمعت أبا زكريا العنبرى يقول الخبر إذا ورد لم يحرم حلالا ولم يحل حراما ولم يوجب حكما وكان فى ترغيب أو ترهيب أغمض وتسهل فى روايته».

غير أن شروط ابن حجر أدق لأنه فيما اشترط مراعى لما يحتمل أن يفلت من شرط ابن الصلاح فيدخل على السنة ما ليس منها، إذ لم يشترط ابن الصلاح غير كونه فى الفضائل وهو بهذا يتيح لكثير من الأحاديث الواردة فى الفضائل أن تندرج فى الدائرة وإن لم تكن مندرجة تحت أصل معمول به مثلا..

وقد يقال لمن يأخذون بالحديث الضعيف فى الفضائل: لم تأخذون عن هؤلاء وأنتم تعلمون ضعفهم وعدم الاحتجاج بهم؟ ولكن يمكن أن يجاب فى ذلك بأجوبة منها:

١ - أنهم رَوَوْها ليعرفوها وبينوا ضعفها لئلا يلتبس في وقت عليهم أو على غيرهم.

٢ - أو أن الضعيف يكتب حديثه ليعتبر أو يستشهد به ولا يحتج به على انفراده.

٣ - أو يقال: إن رواية الضعيف من الرواة يكون فيها الصحيح والضعيف والباطل فيكتبونها ثم يميز أهل الحديث والإتقان بعض ذلك من بعض، وذلك سهل عليهم معروف عندهم، وبهذا احتج أبو سفيان الثوري رحمه الله حين نهى عن الرواية عن الكلبي فقليل له: أنت تروى عنه؟ قال أنا أعلم صدقه من كذبه.

والمعمول به بين الثقات أن الضعيف إذا اتفق على ضعفه لا يعمل به. أما من يتورع من الموسوسين فيعمل به مثل أن يعملوا على ترك شيء لخبر ورد فيه متفق على ضعفه وعلى عدم الاحتجاج به ويكون دليل الإباحة قويا مثل من يمتنع من أكل صيد خشية أن يكون كان لآخر ثم انفلت منه، أو من يمتنع عن الشراء من رجل لأنه لا يدرى أماله حلال أم حرام.. أما هؤلاء الموسوسين فورعهم هذا زيف وباطل وتنجير لما وسع الله به على عباده. ولنترك الإمام الغزالي أبا حامد ينبئنا عن هذا الورع ويفضحه، حيث يقول الورع أقسام:

ورع الصديقين: وهو ترك ما لا يتناول بغير نية القوة على العبادة.
وورع المتقين: وهو ترك ما لا شبهة فيه ولكن يخشى أن يجر إلى الحرام.
وورع الصالحين: وهو ترك ما يتطرق إليه احتمال التحريم بشرط أن يكون لذلك احتمال موقع.

ورع الموسوسين: فانظر إلى أي حد أزرى بهم في ورعهم..؟ ثم قال: ووراء

ذلك ورع الشهود وهو ترك ما يسقط من الشهادة أعم من أن يكون حراماً أم لا.

وهناك أمور تتعلق بالحديث الضعيف أرى ذكرها إكمالاً للصورة التي أودها

وهي:

الأمر الأول:

من رأى حديثاً بإسناد ضعيف فله أن يقول: هو ضعيف بهذا الإسناد وليس له أن يقول: ضعيف المتن بمجرد ذلك الإسناد فقد يكون له إسناد آخر صحيح إلا أن يقول إمام: إنه لم يرد من وجه صحيح.

الأمر الثاني:

من أراد رواية حديث ضعيف بغير إسناد فلا يقل: قال رسول الله ﷺ بل يقول: روى عنه كذا أو بلغنا عنه كذا أو ورد عنه كذا، أو نقل عنه كذا وما أشبه ذلك من صيغ التمريض مثل: روى بعضهم، وكذا يقول فيما يشك في صحته وضعفه، أما الصحيح فيذكر بصيغة الجزم، ويقبح فيه صيغة التمريض كما يقبح في الضعيف صيغة الجزم.

الأمر الثالث:

قولهم: هذا الحديث ليس له أصل أو لا أصل له.. قال ابن تيمية معناه: ليس له إسناد.

الأمر الرابع:

قال ابن حجر: لا يلزم من كون الحديث لم يصح أن يكون موضوعاً، وبعد: فهذه أصناف الحديث من صحيح وحسن وضعيف.. وقد رأينا كيف عني العلماء بالتفريق بينها وتوضيح سماتها وخصائصها مما يشهد لهم بالدقة العلمية المتناهية ومما ينهض خير دليل على أولئك الذين يرمون الإسلام

والمسلمين -قصداً أو من غير قصد- بالسطحية وبعدم التعمق وبغيرها من الصفات الهدامة الخبيثة التي تفقد المسلمين اعتزازهم بتراثهم وبسنة نبيهم وبأساس دينهم وهذا هدف الأهداف عند أعداء الإسلام والمسلمين في الغرب وفي الشرق.

الفصل الرابع

صفات وأسماء للأحاديث بصفة عامة

في هذا الفصل سوف أتتبع ألقابا تطلق على الحديث الصحيح والحديث الحسن والحديث الضعيف.. وهي تحتاج إلى التفسير والتعريف وهي:

الأول: المسند.. وهو ما اتصل سنده أى لم يسقط راو من رواته فى مرتبة من المراتب حتى يرفع إلى النبي ﷺ، وهذا التعريف للحاكم.

وقال الخطيب البغدادي: هو عند أهل الحديث ما اتصل سنده إلى منتهاه وأكثر ما يستعمل فيما جاء عن النبي ﷺ دون غيره.

وقال ابن عبد البر: هو ما جاء عن النبي ﷺ خاصة متصلا كان أو منقطعا.

الثاني: المتصل.. ويسمى الموصول أيضا وهو ما اتصل سنده بأن كان كل واحد من رواته قد أخذه ممن فوّه سواء أكان مرفوعا إليه ﷺ أو موقوفا على غيره من صحابى أو تابعى.

الثالث: المرفوع.. وهو ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير سواء أكان متصلا أو منقطعا أو مرسلا.. وهذا هو تعريف ابن الصلاح، ونفى الخطيب أن يكون مرسلا فقال: هو ما أخبر فيه الصحابى عن رسول الله ﷺ.

وقال النووي: وهو ما أضيف إلى النبي ﷺ خاصة ولا يقع مطلقه على غيره متصلا كان أو منقطعا.. وهو بذلك يعرفه التعريف المشهور بين العلماء.

وبين هذه الأنواع الثلاثة من الحديث عموم من وجه وخصوص من

وجه فتجتمع كلها في الحديث المسند المتصل المرفوع، والمتصل قد لا يكون مرفوعاً، والمرفوع، قد لا يكون متصلاً والمسند أخص مطلقاً من كل من المتصل والمرفوع فالمسند مرفوع متصل دائماً.

الرابع: المعنعن^(١).. وهو حديث يقال في سنده: عن فلان عن فلان، قال بعض العلماء هو مرسل أو منقطع.

أما جمهور العلماء والمحدثين والفقهاء الأصوليين فيرون أنه متصل إذا أمكن اللقاء بين الراوى ومن يروى عنه بشرط أن لا يكون الراوى مدلساً وأن يكون عارفاً بالرواية عنه، وبعض العلماء لم يشترط شيئاً من ذلك وهو مسلم بن الحجاج، ومنهم من شرط اللقاء وحده وهو قول البخارى وابن المدينى والمحققين، ومنهم من شرط الصحبة، ومنهم من شرط معرفته بالرواية عنه.

قال النووى: وكثر في هذه الأعصار استعمال عن في الإجازة، فإذا قال أحدهم: قرأت على فلان عن فلان فمراده أنه رواه عنه بالإجازة والله أعلم^(٢).

الخامس: المؤنن.. هو ما يقال في سنده حدثنا فلان أن فلاناً، وهو كالمعنن قيل إنه منقطع حتى يتبين السماع في ذلك لخبر بعينه من جهة أخرى والجمهور على أنه كالمعنن في الاتصال بالشرط الذى تقدم في المعنعن.

السادس: المعلق.. وهو حديث يحذف من أول إسناده واحد فأكثر ولو إلى آخر الإسناد كقول الشافعى: قال نافع، وقول مالك قال ابن عمر أو قال النبى ﷺ.

(١) هذه تسمية عند أهل مصطلح الحديث لاتناسب ما ذكره أئمة اللغة.

(٢) النووى: التقريب ٨.

وهذا الحذف إما أن يكون في أول الإسناد وهو المعلق أو في وسطه وهو المنقطع أو في آخره وهو المرسل.. هذا رأى الشريف على بن محمد الجرجاني في كتابه الديباج.. وهو رأى ليس بدقيق لأن للمنقطع مثلاً تعريفاً آخر سنراه في حينه بإذن الله تعالى.

!

والحديث المعلق له حكم الحديث الصحيح، وقد أكثر البخاري من الحديث المعلق في صحيحه وهو ليس بخارج من الحديث الصحيح لأنه معروف من جهة الثقات الذين علق الحديث عنهم أو لأن البخاري رواه متصلاً في موضوع آخر من صحيحه.

السابع: المدرج.. بفتح الراء.. وهو الحديث الذي أدرج فيه كلام بعض الرواة فرواه بعدهم فيتوهم أنه من الحديث وليس منه وهو قسمان:

الأول: مدرج في حديث النبي ﷺ بأن يذكر الراوى عقبيه كلاماً لنفسه أو لغيره فيرويه من بعده متصلاً فيتوهم أنه من الحديث ومثال ذلك إدراج متنين بإسنادين بأن يدرج أحد المتنين أو شىء منه في المتن الآخر كرواية سعيد بن أبي مريم عن مالك عن الزهري عن أنس عن رسول الله ﷺ قال: «لاتباغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا ولا تنافسوا» أدرج ابن مريم فيه قوله «ولاتنافسوا» من متن حديث آخر رواه مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة وفيه: «ولاتجسسوا ولا تنافسوا ولا تحاسدوا».

الثاني: أن يكون عنده متنان بإسنادين فيرويهما بأحدهما فيصبح الإسنادان إسناداً واحداً.

الثالث: أن يسمع حديثاً من جماعة مختلفين في إسناده أو متنه فيرويه عنهم باتفاق ولا يبين الاختلاف الواقع بينهم في السند أو في

المتن وتعتمد كل إدراج من هذه الأقسام الثلاثة حرام يجب اجتنابه. وقد صنف فيه الخطيب كتابا سماه: «الفصل للوصل المدرج في النقل» وللحافظ ابن حجر العسقلاني كتاب سماه: «تقريب المنهج بترتيب المدرج» وهو تنقيح وزيادة على ما في كتاب الخطيب.

الثامن: المشهور.. وهو ما شاع عند أهل الحديث بخاصة دون غيرهم بأن ينقله رواة كثيرون مثل حديث أنس أن رسول الله ﷺ قنت شهرا - بعد الركوع - يدعو على جماعة «وهو حديث مخرج في الصحيح فإن لهذا الحديث رواية عن أنس عن أبي مجلز، ورواية عن أبي مجلز غير التيمى، ورواية عن التيمى غير الأنصارى ولا يعلمهم إلا أهل الصنعة. وقد يكون الحديث المشهور صحيحا كحديث: «إنما الأعمال بالنيات» وحسنا، ومن المشهور أيضا الحديث الذى يشتهر عند الناس - لا عند رواة الحديث - ولا أصل له أو هو موضوع بالكلية، وهذا كثير جدا، ومن نظر فى كتاب الموضوعات لأبى الفرج بن الجوزى عرف ذلك. وقد روى عن الإمام أحمد بن حنبل أنه قال: «أربعة أحاديث تدور بين الناس فى الأسواق لا أصل لها: «من بشرنى بخروج آزار بشرته بالجنة» و«من أذى ذميا فأنا خصمه يوم القيامة» و«نحركم يوم صومكم» و«للسائل حق وإن جاء على فرس». وقد عقب بعض العلماء على قول الإمام أحمد فقالوا: هذا الكلام لا يصح من الإمام أحمد، فإنه أخرج حديث «للسائل حق وإن جاء على فرس» وقد ورد من الحسين بن على وأبيه وابن عباس والهرماس ابن زياد رضى الله عنهم بأسانيد بعض منها جيد.

التاسع: المستفيض.. وهو الحديث المشهور على رأى جماعة أئمة الفقهاء، وقد سمي بذلك لانتشاره - من فاض الماء يفيض فيضا - ومنهم من غاير بين المستفيض والمشهور بأن المستفيض يكون فى ابتدائه وانتهائه سواء والمشهور أعم من ذلك.

العاشر: الغريب.. وهو تفرد راوى بروايته عمن يجمع حديثه لعدالته وضبطه كالزهري وأشباهه، وإنما سمي غريبا لأنه كالغريب الوحيد الذى لا أهل له عنده؛ أو لبعده عن مرتبة الشهرة فضلا عن التواتر. والحديث الغريب إما صحيح كالأفراد المخرجة فى الصحيح مثل صحيح البخارى ومسلم، أو غير صحيح وهو الأغلب، يعنى أن أكثر الغرائب غير صحيح، وكذا قال الإمام أحمد بن حنبل غير مرة: لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب فإنها مناكير وعامة رواها الضعفاء.

وينقسم الحديث الغريب إلى قسمين: غريب متنا وإسنادا: وهو ما انفرد برواية متنه راو واحد بأن لا يرويه إلا صحابى واحد ولم يرو عنه إلا واحد وهكذا... وغريب إسنادا لامتنا كحديث يعرف متنه عن جماعة من الصحابة إذا انفرد واحد من الرواة بروايته عن صحابى آخر وهو غريب من هذا الوجه ومن ذلك غرائب الشيوخ فى أسانيد المتون الصحيحة ومنه قول الترمذى: غريب من هذا الوجه.

والقسمة العقلية تقتضى قسما ثالثا هو الغريب متنا لا إسنادا فى مقابل الغريب إسنادا لامتنا وهذا القسم الذى اقتضته القسمة العقلية غير موجود إلا إذا اشتهر الحديث الفرد فرواه عمن تفرد به جماعة كثيرة فإنه يصير غريبا مشهورا.

الحادى عشر: العزيز.. وهو ما تفرد بروايته عمن يجمع حديثه لعدالته وضبطه كالزهري وأشباهه اثنان أو ثلاثة من الرواة فكأنه عز أى قوى برواية اثنين أو ثلاثة له، فإن زاد رواه على الثلاثة فهو المشهور كما اتضح هذا فى الحديث المشهور.

وينقسم العزيز أيضا إلى قسمين: عزيز متنا وإسنادا وعزيز إسنادا لا متنا، ويدخل فيه أيضا العزيز متنا لا إسنادا ويقال فى كل تلك الأقسام ما قيل فى أقسام الغريب.

الثانى عشر: المصحف^(١).. وهو خطأ يقع فيه راوى الحديث نتيجة لتغيير حرف أو حروف، بتغيير النقط مع بقاء صورة الخط، وقد يكون الخطأ نتيجة للتغيير فى الشكل فيسمى تحريفا.. والعلماء المتقدمون على أن التصحيف والتحريف كلاهما شئ واحد.

وأكثر ما يقع التصحيف لمن أخذ عن الصحف ولم يكن له شيخ حافظ يوقفه على ذلك.. وقد وقع بعضه لبعض المحدثين فمن ذلك ما يكاد اللبيب يضحك منه، كما حكى عن بعضهم: أنه جمع طرق حديث «يا أبا عمير ما فعل النغير» – والنغير طائر يشبه العصفور – ثم أملاه فى مجلسه على من حضره من الناس فجعل يقول: يا أبا عمير ما فعل البعير فافتضح عندهم وأرخوها عنه!!! وكذا اتفق لبعض مدرسى النظامية ببغداد: إنه أول يوم إجلاسه أورد حديث «صلاة فى إثر صلاة كتاب فى عليين» فقال: «صلاة فى إثر صلاة كناز فى غلس» فلم يفهم الحاضرون ما يقول حتى أخبرهم بعضهم بأنه تصحيف عليه «كتاب فى عليين».

(١) قال الخليل: الصحفى الذى يروى الخطأ فى قراءة الصحف بأشباه الحروف وصحف أى روى الخطأ عن الصحف.

وهذا التصحيف قد يكون فى الإسناد أو فى المتن من القراءة فى الصحف، وقد يكون أيضا من السماع لاشتباه الكلمتين على السامع، وقد يكون أيضا فى المعنى وهذا الأخير أقرب إلى أن يكون خطأ فى الفهم منه إلى أن يكون تصحيفا.

ومن أمثلة ذلك: العوام بن مراحم - بالراء والجيم - القيسى يروى عن أبى عثمان النهدى، روى عنه شعبة، صحف يحيى بن معين فى اسم أبيه فقال: مزاحم - بالزاي والحاء المهملة.

ومنه حديث روى عن معاوية قال: «لعن رسول الله ﷺ الذين يشققون الخطب تشقيق الشعر» صحفه وكيع فقال: «الخطب» بالحاء المهملة المفتوحة بدل الخاء المضمومة ونقل ابن الصلاح: أن ابن شاهين صحف هذا الحرف مرة فى جامع المنصور فقال بعض الملاحين: «يا قوم فكيف تعمل والحاجة ماسة؟» وهذا تصحيف من حيث الكتابة.

ومنه تصحيف السماع مثل: اسم «عاصم الأحول» رواه بعضهم فقال: «عن واصل الأحذب» فقد أخطأ الراوى فى سماعه.

ومن أمثلة التصحيف أيضا ما رواه ابن لهيعة بإسناده عن زيد بن ثابت «أن رسول الله ﷺ احتجم فى المسجد» وهذا تصحيف وإنما هو: احتجر - بالراء - أى اتخذ حجرة من حصير أو نحوه للصلاة.

ومنه أيضا حديث: «أن النبى ﷺ صلى إلى عنزة» بفتح العين والنون - وهى رمح صغير له سنان كان يغرز بين يدى النبى ﷺ إذا صلى فى الفضاء سترة له فاشتبه على الحافظ أبى موسى محمد بن المثنى العزى من قبيلة «عنزة» معنى الكلمة فظننها القبيلة التى هو منها فقال نحن قوم لنا شرف نحن من عنزة وقد صلى النبى ﷺ إلينا.

قال السيوطي^(١): وأعجب من ذلك ما ذكره الحاكم عن أعرابي: أنه زعم أن النبي ﷺ صلى إلى شاة صحفها عنزة - بسكون النون - ثم رواها بالمعنى على وهمه فأخطأ من وجهين!!

الثالث عشر: المنقلب... وهذا الذى يتقلب بعض لفظه على الراوى فيتغير معناه كحديث البخارى فى باب «إن رحمة الله قريب من المحسنين» عن صالح بن كيسان عن الأعرج عن أبى هريرة رفعه «اختصمت الجنة والنار إلى ربهما الحديث.. وفيه أنه ينشئ النار خلقا، صوابه كما رواه فى موضع آخر من طريق عبد الرازق عن همام عن أبى هريرة بلفظ: فأما الجنة فينشئ الله لها خلقا فسبق لفظ الراوى عن الجنة وصار الحديث منقلبا.

الرابع عشر: المسلسل.. بفتح السين - هو الحديث الذى تتابع فيه رجال الإسناد إلى رسول الله ﷺ عند روايته على حالة واحدة إما فى الراوى قولاً: نحو سمعت فلانا يقول سمعت فلانا إلى المنتهى أى كل راو فى هذا الإسناد يقول: سمعت فلانا يقول.. أو أخبرنا فلان والله قال أخبرنا فلان والله إلى المنتهى.. فلفظ الكل هنا أخبرنا مقرونا بالقسم - والله - فهذا هو المسلسل على حالة واحدة قولاً وقد يكون الرواة متتابعين على حالة واحدة فعلا كحديث التشبيك باليد مثل حديث: «خلق الله الأرض يوم السبت والجبال يوم الأحد والشجر يوم الإثنين والمكروه يوم الثلاثاء والنور يوم الأربعاء والدواب يوم الخميس وآدم يوم الجمعة» فهو حديث أبى برة قال: شبك أبو القاسم ﷺ بيدي وقال: خلق الله.. فإنه مسلسل بتشبيك كل منهم بيد من رواه عنه.. ومثل

(١) التدريب: ١٧٩.

حديث المصافحة وحديث العد باليد.. أو كان الرواة متتابعين قولاً
وفعلًا كما في حديث مسلسل في رواية أبي داود وأحمد والنسائي..
قال راوى الحديث: أخذ ﷺ بيدي فقال إني لأحبك فقل: اللهم
أعني على ذكرك.. فتتابع الرواة على ذلك.
وإما أن يتتابع الرواة على صفة واحدة كحديث الفقهاء بأن يروى فقيه عن
فقيه.. كحديث «المتتابعان بالخيار»..
وقد يكون مسلسلًا باتفاق أسماء الرواة وأسماء آبائهم أو كتابهم أو أنسابهم
أو بلدانهم.. قال الإمام النووي رحمه الله: وأنا أروى ثلاثة أحاديث مسلسلة
بالدمشقيين... ومن ذلك حديث أبي ذر «يعبادى كلكم ضال إلا من
هديته... الحديث مخرج في صحيح مسلم وقع لى مسلسلًا باليد ورويناه بإسناد
كلهم دمشقيون وأنا دمشقى وهذا نادر فى هذه الأزمان.
الخامس عشر: العالى.. وهو الحديث الذى علا بقرب إسناده من رسول الله
ﷺ. ولهذا كان فى طلب الإسناد العالى مرغبا فيه كما قال الإمام
أحمد بن حنبل: الإسناد العالى سنة عمن سلف.
وعلو الإسناد أبعد من الخطأ والعلة من نزوله.
وقال بعض المتكلمين: كلما طال الإسناد كان النظر فى التراجم والجرح
والتعديل أكثر فيكون الأجر على قدر المشقة.
وقد يكون العلو بقربه إلى إمام حافظ أو مصنف أو بتقديم السماع وهذه أمور
نسبية.
وقد سبق أن تحدثت فى الباب الثانى من الكتاب عن أن الإسناد من
خصائص الأمة الإسلامية فليس أمة من الأمم يمكنها أن تسند عن نبيها إسنادا
متصلا غير هذه الأمة.

ولا يلتفت إلى العلو مع ضعفه وإن وقع في بعض المعاجم، ومن العلو القرب من الصحيحين وأصحاب السنن والمسانيد. غير أن العلو في الإسناد بمعنى القرب من الرسول ﷺ هو العلو الحقيقي والقرب إلى غيره هو العلو النسبي. وللعلو في الإسناد أقسام ولكل قسم أنواع مثل: الموافقة والبديل والمساواة والمصافحة - مما لم أجد داعياً للتعرض له في هذا المختصر.

السادس عشر: النازل... وهو ضد الحديث العالي، والحديث النازل هو الحديث الذي ينزل ببعده إسناد من رسول الله ﷺ بكثرة الرواة... وهو مفضل إذا قورن بالعالي على وجه العموم. أما إذا كان رجال الإسناد النازل أجل من رجال الإسناد العالي فهو حينئذ أفضل.

قال وكيع لأصحابه: أيما أحب إليكم؟ الأعمش عن أبي وائل عن ابن مسعود، أو سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود؟ فقالوا الأول. فقال: الأعمش عن أبي وائل عن شيخ وسفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود. فقيه عن فقيه وحديث يتداوله الفقهاء أحب إلينا مما يتداوله الشيوخ.

وقال السيوطي قال ابن المبارك: ليس جودة الحديث قرب الإسناد بل جودة الحديث صحة الرجال.

وقال السلفي: الأصل الأخذ عن العلماء فنزولهم أولى من العلو عن الجهلة على مذهب المحققين من النقلة.

السابع عشر: الفرد... وهو الحديث الذي انفرد به راو واحد عن جميع الرواة ثقة وغيرهم وهذا يسمى الفرد المطلق. وهناك الفرد النسبي وهو ما كان بالنسبة إلى صفة خاصة كأن يقيّد بثقة أو ببلد معين أو براو مخصوص.

الثامن عشر: المتابع... وهو ماوافق راويه راو آخر ممن يصلح أن يخرج حديثه فرواه عن شيخه أو عن الذى فوقه.

التاسع عشر: الشاهد... وهو ماوافق فيه راو رواية عن صحابى آخر ، قال الحافظ ابن حجر: وإن وجد متن يروى من حديث صحابى آخر يشبهه فى اللفظ والمعنى أو فى المعنى فقط فهو الشاهد.

العشرون: الاعتبار... ومثاله أن يروى حماد مثلاً حديثاً لا يتابع عليه عن أيوب عن ابن سيرين عن أبى هريرة عن النبى ﷺ فينظر هل رواه ثقة غير ابن سيرين فإن لم يوجد فصحابى غير أبى هريرة عن النبى ﷺ. فأى ذلك وجد عرف أن له أصلاً يرجع إليه

ويرى ابن الصلاح أن الاعتبار والمتابعات والشواهد ليست أقساماً للحديث وإنما هى أمور يتداولونها فى نظرهم فى حال الحديث: هل تفرد به راويه أولاً؟ وهل هو معروف أولاً؟.

ويمكن أن نزيد هذا الأمر وضوحاً فنقول: أهل الحديث يبحثون عما يرويه الراوى ليتعرفوا ما إذا كان قد انفرد به أولاً، وهذا البحث يسمى عندهم «الاعتبار» فإذا لم يجدوا ثقة رواه غيره كان الحديث «فرداً مطلقاً» أو «غريباً»، فإذا كان الحديث غريباً بهذه المثابة ثم وجدوا حديثاً آخر بمعناه كان الحديث الثانى شاهد الأول.

الحادى والعشرون: المديح.. وهو رواية الأقران سنّاً وسنداً كما يرى ابن الصلاح. واكتفى الحاكم بالمقاربة فى السند وإن تفاوتت الأسنان فمتى روى كل منهم عن الآخر سمى «مدبجاً» كأبى هريرة وعائشة، وكالزهرى وعمر بن عبدالعزيز، وكمالك والأوزاعى، وكأحمد بن حنبل وعلى ابن المدينى، فما لم يرو عن الآخر لا يسمى مدبجاً والله أعلم.

وقال السيوطي^(١): قد يجتمع جماعة من الأقران في حديث كما روى أحمد بن حنبل عن أبي خيثمة زهير بن حرب عن يحيى بن معين عن علي بن المديني عن عبيد الله بن معاذ عن أبيه عن سعيد عن أبي بكر بن حفص عن أبي سلمة عن عائشة قالت: «كان أزواج النبي ﷺ يأخذن من شعورهن حتى يكون كالوفرة».. فأحمد بن حنبل والأربعة فوقه خمستهم أقران.

ومن المديح أيضا نوع مقلوب في تدبيجه، وإن كان مستويا في الأمور المتعلقة بالرواية أى ليس فيه شيء من الضعف الذى فى نوع المقلوب^(١) ومثال هذا النوع عجيب مستطرف وهو: رواية مالك بن أنس عن سفيان الثوري عن عبد الملك بن جريج، وروى أيضا ابن جريج عن الثوري عن مالك فهذا إسناد كان على صورة ثم جاء فى رواية أخرى مقلوبا كما ترى.

الناسخ والمنسوخ:

وقبل أن أنهى الحديث عن أقسام الحديث عموما لا أحب أن يفوتنى الحديث عن الناسخ والمنسوخ من الحديث. فأقول: إن معرفة ناسخ الحديث من منسوخه فن جليل دقيق يتطلب مهارة ودراية قال عنه الزهرى: «أعيا الفقهاء وأعجزهم أن يعرفوا ناسخ الحديث من منسوخه».

وقد كان للإمام الشافعى فى ذلك اليد الطولى؛ قال أحمد بن حنبل لابن وارة وقد قدم من مصر: «كتبت كتب الشافعى؟» قال: لا قال: فرطت.. ما علمنا المجل من المفسر ولا ناسخ الحديث من منسوخه حتى جالسنا الشافعى.

(١) السيوطى التدريب: ٢١٨.

(٢) سيأتى الحديث عن المقلوب فى أقسام الحديث الضعيف فى الفصل الخامس.

ولمعرفة الناسخ من الحديث وسائل متعددة منها أنه قد يعرف من رسول الله ﷺ نفسه كقوله: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها، وكنت نهيتكم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاث فكلوها ما بدا لكم» رواه مسلم من حديث بريدة.

وقد يعرف الناسخ بالتأريخ وعلم السيرة وهو من أكبر العون على ذلك كما سلكه الشافعي في حديث: «أفطر الحاجم والمحجوم» وذلك قبل الفتح أى سنة ثمان من الهجرة - رواه أبو داود والنسائي. وهو في شأن جعفر بن أبي طالب وقد قتل بمؤتة قبل الفتح بأشهر، وقول ابن عباس «احتجم وهو صائم محرم» فيما رواه مسلم... وإنما أسلم ابن عباس مع أبيه في الفتح وكذلك فإن ابن عباس إنما صحب النبي ﷺ في حجة الوداع سنة عشر من الهجرة.

وقد يعرف الناسخ من المنسوخ بقول الصحابي رضي الله عنه: «هذا كان قبل هذا، لأنه ناقل وهو ثقة مقبول الرواية. وذلك مثل حديث جابر رضي الله عنه: «كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار» رواه أبو داود والنسائي. ومثل حديث أبي بن كعب: «وكان الماء من الماء رخصة في أول الإسلام ثم أمر بالغسل» رواه أبو داود والترمذي وصححه.

فأما قول الصحابي: «هذا ناسخ لهذا» فلم يقبله كثير من الأصوليين لأن ذلك يرجع إلى نوع من الاجتهاد وقد يخطئ فيه.

وبعد فهذه أقسام الحديث النبوي الشريف أو أنواعه، وهي أقسام تمتلئ بها كتب السنة ويقف القارئ حيالها حائرا لا يدري كيف يفك رموزها أو يعرف على وجه الدقة مدلولاتها..

وقد أردت بهذا البحث أن أزيل عن تلك الأسماء والصفات والألقاب التي
تسمى بها الأحاديث أو توصف أو تلقب؛ أردت أن أزيل عنها هذا الغموض
فأوضح مدلولاتها لقارئ السنة النبوية المطهرة وهذا حسبي وهو مما أحمد الله
على التوفيق فيه.

الفصل الخامس

صفات وأسماء للحديث الضعيف

أحب أن أقدم بين يدي القارئ هذه الصفات والأسماء التي تطلق على الحديث الضعيف أن الحديث الضعيف يجرى على ألسنة القصاص بصفة عامة، وعلى ألسنة الصالحين الذين لا يعانون صناعة أهل الحديث فيجرى الخطأ على ألسنتهم والكذب أحيانا ولكنهم في الغالب لا يعرفونه فضلا عن أن يتعمدوه. وقد حذر الإمام مسلم رضي الله عنه في مقدمة جامعته الصحيح فروى عن عاصم أنه قال: لا تجالسوا القصاص.

وعن يحيى بن سعيد القطان قال: لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث. قال مسلم: يعني أنه يجرى الكذب على لسانهم ولا يتعمدون الكذب. وقال النووي: لكونهم لا يعانون صناعة أهل الحديث فيقع الخطأ في رواياتهم ولا يعرفونه، وربما يروون الكذب ولا يعلمون أنه كذب وهذه هي صفات الحديث الضعيف وأسماءه أو ألقابه:

أولا: الموقوف.

وهو الحديث الذي يروى عن الصحابي من قول أو فعل أو نحوه.. متصلا كان أو منقطعا. قال ابن الأثير: الموقوف على الصحابي قلما يخفى على أهل العلم، ومثاله أن يروى الحديث مسندا إلى الصحابة فإذا بلغ إلى الصحابي قال إنه كان يقول كذا وكذا أو كان يفعل كذا وكذا أو كان يأمر بكذا وكذا ونحو ذلك.

وهذا الحديث الموقوف هو الذي يسميه كثير من الفقهاء وبعض المحدثين

أثرا.. وعزاه ابن الصلاح إلى الخراسانيين فقال: إنهم يسمون الموقوف أثرا.
ويرى أبو القاسم القوراني أن الخبر هو ما كان عن رسول الله ﷺ عليه وسلم
والأثر ما كان عن الصحابي.

قال ابن الصلاح: ولهذا يسمى كثير من العلماء الكتاب الجامع لهذا وهذا
بالسنن والآثار مثل: كتاب السنن والآثار للطحاوي والبيهقي وغيرهما.
وقد يستعمل الموقوف في غير الصحابي مقيدا مثل قولهم: هذا الحديث وقفه
معمر على همام، ووقفه مالك عن نافع.

أما قول الصحابي: كنا نفعل كذا في زمن النبي ﷺ فالصحيح أنه مرفوع وليس
بموقوف.. بهذا قطع الجمهور لأن الظاهر أن النبي ﷺ اطلع عليه وقرره.

أما قول الصحابي: كنا نفعل كذا من غير أن يضيفه إلى زمن النبي ﷺ
فالصحيح أنه موقوف.

وكذلك تفسير الصحابي كلام الله تعالى وتبيينه وتحقيق دقائق وفوائده موقوف
أيضا.

أما ما كان في قول الصحابي من قبيل بيان سبب نزول آية أو آيات من كتاب
الله تعالى فهو مرفوع ومثاله: قول جابر: كانت اليهود تقول كذا فأنزل الله
كذا.. ونحوه».

أما حكمه فهو ليس بحجة حتى وإن كان متصلا كما يرى الشافعي رضي الله
عنه وطائفة من العلماء.

وترى طائفة أخرى من العلماء أنه حجة وتأخذ به.

ويرى بعض العلماء أن الموقوف إذا صح سنده إلى من هو معروف بالفقه

والاجتهاد كالخلفاء الأربعة والعبادة وزيد ومعاذ وأبى موسى الأشعري وعائشة
رضى الله تعالى عنهم فهو حجة إذ كيف لا يكون حجة لنا مع أن مدار كثير
من الأحكام الفقهية على موقوفاتهم؟ أما إذا لم يصح سنده إلى من هو معروف
بالفقه والاجتهاد فهذا هو الذى ليس بحجة.

ثانيا: المقطوع

وهو الحديث الموقوف على التابعين قولاً وفعلاً، أو الموقوف على من هم دون
التابعين من أقوالهم وأفعالهم وهذا الحديث المقطوع ليس بحجة فى الأعم
الأغلب، أما إذا اتصل السند بنقل الثقات عن التابعى المشهور فيما بين أرباب
الحديث والنقل بالعلم والاجتهاد والتقوى فالظاهر أنه حجة ويصح الاقتداء به..
كما سبق أن أوضحنا فى الحديث الموقوف.

ثالثا: المنقطع

وهو الحديث الذى لم يتصل إسناده بأى وجه كان سواء ترك ذكر الراوى
من أول الإسناد أو وسطه أو آخره، وسواء كان المتروك واحداً أو كثيراً، وسواء
كان فى موضع واحد أو أكثر.

ولكن الغالب استعمال المنقطع فيما دون التابعى عن الصحابى مثل مالك
ابن أنس عن ابن عمر رضى الله عنهما فالمتروك ههنا نافع وهو تابعى..
والأصل: مالك عن نافع عن ابن عمر.

ويعد الحديث منقطعاً كذلك إذا ذكر فيه رجل مبهم مثل: مارواه أبو العلاء
ابن عبد الله بن الشخير عن رجلين عن شداد بن أوس حديث: «اللهم إني
أسألك الثبات فى الأمر».

ومنهم من قال: المنقطع مثل المرسل وهو كل مالا يتصل إسناده غير أن

المرسل أكثر ما يطلق على ما رواه التابعي عن رسول الله ﷺ. قال ابن الصلاح: وهذا أقرب وهو الذي صار إليه طوائف من الفقهاء وغيرهم وهو الذي ذكره الخطيب البغدادي في كفايته^(١).

رابعاً: المرسل

هو حديث التابعي الكبير الذي قد أدرك جماعة من الصحابة وجالسهم، كعبيد الله بن عدي الخيار، ثم سعيد بن المسيب وأمثالهما إذا قال: قال رسول الله ﷺ: تلك صورته التي لا خلاف فيها كما يرى ابن الصلاح.

أما قول التابعي الصغير: قال رسول الله ﷺ كذا أو فعل كذا فليس مرسلًا.

وأما قول من دون التابعي قال رسول الله ﷺ كذا أو فعل كذا فاختلفوا في تسميته مرسلًا. قال الحاكم وغيره من أهل الحديث لا يسمى مرسلًا. والجمهور من الفقهاء والأصوليين يعممون التابعين وغيرهم فقد قال ابن الحاجب في مختصره في أصول الفقه: المرسل قول غير الصحابي: قال رسول الله ﷺ.

فالمرسل مختص بالتابعي عن النبي ﷺ، فإن كان الساقط واحداً يسمى منقطعاً، وإن كان اثنين فأكثر يسمى مرسلًا، بهذا قطع الخطيب إلا أن أكثر ما يوصف بالإرسال من حيث الاستعمال رواية التابعي عن النبي ﷺ كذا في الخلاصة.

أما حكمه من جهة الاحتجاج به ففيه ثلاثة مذاهب هي:

المذهب الأول: أن المرسل ضعيف مطلقاً فلا يعمل به...

قال النووي:.. ثم المرسل حديث ضعيف عند جماهير محدثين وكثير من الفقهاء وأصحاب الأصول.. ثم قال.. حكماء الحاكم أبو عبد الله عن سعيد.

(١) هو كتاب: الكفاية في علم الرواية.

ثم قال: ودليلنا على رد العمل به أنه إذا كانت رواية المجهول المسمى لا تقبل لجهالة حالة فرواية المرسل أولى لأن المروى عنه محذوف مجهول العين والحال^(١) وهو دليل قوى وحجة ناصعة.

المذهب الثاني: وخلاصته أن المرسل حجة مطلقا.. وقد نقل ذلك عن مالك وأبي حنيفة وأحمد بن حنبل في رواية حكاهما النووي وابن القيم وابن كثير وغيرهم من الفضلاء.

المذهب الثالث: وفيه تفصيل... وذلك أن العلماء رأوا الاحتجاج به بملاحظات دققوا فيها مثل ما قال الشافعي رضي الله عنه: واحتج بمرسل كبار التابعين إذا أسند من جهة أخرى أو أرسله من أخذ من غيره رجال الأول، أو وافق قول الصحابي أو أفتى أكثر العلماء وبمقتضاه فإن لم تتوافر هذه الملاحظات فلا يأخذون به.

رواة المراسيل من التابعين.

قال الحاكم = في علوم الحديث =:

أكثر ماتروى المراسيل من أهل المدينة عن سعيد بن المسيب.
وأكثر ماتروى من أهل مكة عن عطاء بن أبي رباح.
وأكثر ماتروى من أهل البصرة عن الحسن البصري.
وأكثر ماتروى من أهل الكوفة عن إبراهيم بن يزيد النخعي.
وأكثر ماتروى من أهل مصر عن سعيد بن أبي هلال.
وأكثر ماتروى من أهل الشام عن مكحول.
وأصح هذه المراسيل كما قال يحيى بن معين مراسيل ابن المسيب لأنه من

(١) النووي: التقريب: ٧.

أولاد الصحابة وأدرك العشرة، وهو فقيه أهل الحجاز، ومفتيهم وأول الفقهاء السبعة الذين يعتد مالك بإجماعهم كإجماع كافة الناس.

درجات المرسل:

قال السخاوى - فى فتح الحديث -:

المرسل مراتب: أعلاها ما أرسله صحابى ثبت سماعه، ثم صحابى له رؤية فقط ولم يثبت سماعه، ثم المخضرم، ثم المتقن كسعيد بن المسيب، ويلى ذلك من كان يتحرى عن شيوخه مثل الشعبى ومجاهد، ودون ذلك من كان يأخذ عن كل أحد كالحسن البصرى.

وأما مراسيل صغار التابعين كقتادة والزهرى وحميد الطويل - فإن غالب رواية هؤلاء عن التابعين - فقد سبق أن رأينا أنه ليس من المرسل على وجه التحقيق لاشتراطهم فى التابعى أن يكون كبيراً.

خامساً: المعضل

- بضم الميم وفتح الضاد - وهو الحديث الذى سقط من سنده اثنان فصاعداً من موضع واحد ومثلوا له بقول مالك: قال رسول الله ﷺ فقد ترك فيه نافع وابن عمر إذ أصله: عن مالك عن نافع عن ابن عمر... ومثل قول الشافعى: قال ابن عمر... فقد ترك فيه مالك ونافع.

أما إذا كان قد سقط من سنده اثنان فى موضعين لا فى موضع واحد فهو المنقطع كما تقدم لنا توضيحه.

سادساً: المدلس

بفتح اللام من التدليس وهو إخفاء العيب، وسمى بذلك لكون الراوى لم يسم ما حدثه وأوهم سماعه للحديث ممن لم يحدثه به.

قال الشافعي: التدليس أخو الكذب - وهي كلمة رواها الشافعي عن الشعبي.

والتدليس أقسام منها:

١- تدليس في الإسناد: وهو أن يروى عن لقيه أو عاصره ما لم يسمعه منه على سبيل يوهم أنه سمعه منه؛ فينبغي أن لا يقول حدثنا، بل يقول: قال فلان أو عند فلان ونحوه. أو يروى عن عاصره ولم يلقه موهما أنه سمعه منه.. مثل أن يقول: عن فلان أو قال فلان أو نحو ذلك.. فأما إذا صرح بالسماع أو التحديث ولم يكن قد سمعه من شيخه ولم يقرأه عليه لم يكن بذلك مدلسا فحسب، بل كان كاذبا فاسقا وفرغ من أمره.

ومثال التدليس في الإسناد قول ابن خشرم: كنا عند سفيان بن عيينة فقال: قال الزهري كذا «فقليل له: أسمعت من هذا؟ قال: حدثني به عبدالرازق عن معمر عنه.. فقد أخفى ابن خشرم عبدالرازق ومعمر وأوهم أنه سمعه منه.

وقد كره العلماء هذا النوع من التدليس كراهية شديدة وذموا وكان شعبة من أشد الناس كراهية له وإنكارا ويروى عنه أنه قال: لأن أزنّي أحب إلي من أن أدلس - وهذا الكلام عن شعبة محمول على المبالغة والزجر - كما يرى ابن الصلاح.

ومن العلماء الحفاظ من يجرّحون من عرف بهذا التدليس من الرواة ويردون روايته مطلقا وإن أتى بلفظ الاتصال ولو لم يعرف أنه دلس إلا مرة واحدة، كما نص على ذلك الشافعي رضي الله عنه.

٢ - تدليس في اسم الشيخ المروى عنه: مثل أن يأتي باسم الشيخ أو كنيته على خلاف المشهور به تسمية لأمره وتوعيرا للوقوف على حاله، ويختلف ذلك باختلاف المقاصد. فتارة يكره كما إذا كان أصغر سنا منه، أو كان نازل الرواية ونحو ذلك، وتارة يكون حراما كما إذا كان المروى عنه غير ثقة فدلّسه لئلا

يعرف حاله أو أوهم أنه رجل آخر من الثقات على وفق اسمه أو كنيته.

٣- **تدليس التسوية:** وهو أن يسقط غير شيخه لضعفه أو صغره فيصير الحديث ثقة عن ثقة فيحكم له بالصحة، وفيه تغرير شديد، ومن اشتهر بذلك بقية بن الوليد^(١). وكذلك الوليد بن مسلم، فكان يحذف شيوخ الأوزاعي الضعفاء ويبقى الثقات فقيلاً له في ذلك فقال: أنبل الأوزاعي أن يروى عن مثل هؤلاء. فقيلاً له: فإذا روى عن هؤلاء وهم ضعفاء، أحاديث مناكير فأسقطتهم أنت وصيرتها من رواية الأوزاعي عن الثقات، ضعف الأوزاعي؟ فلم يلتفت الوليد إلى ذلك القول، وهذا التدليس أفحش أنواع التدليس مطلقاً وأكثرها شراً وفساداً.

٤- **تدليس العطف:** مثل أن يقول: «حدثنا فلان وفلان» وهو لم يسمع من الثاني المعطوف، وقد ذكر عن هشيم أنه فعله.

٥- **تدليس السكوت:** مثل أن يقول: حدثنا أو سمعت ثم يسكت، ثم يقول: هشام بن عروة أو الأعمش موهما أنه سمع منهما وليس كذلك. **أمكنة المدلسين وبلادهم:**

نقل الحافظ السيوطي عن الحاكم قال: «أهل الحجاز والحرمين ومصر والعوالي وخراسان وإصبيهان وبلاد فارس وخوزستان وما وراء النهر: لا نعلم أحداً من أئمتهم دلسوا» وأكثر المحدثين تدليسا أهل الكوفة» ونفر يسير من أهل البصرة.

وأما أهل بغداد فلم يذكر عن أحد من أهلها التدليس إلا أبا بكر محمد بن محمد بن سليمان الباغندي الواسطي فهو أول من أحدث التدليس بها.

سابعاً: الشاذ

هو الحديث الذي رواه الثقة مخالفاً به ما رواه الناس.. هذا تعريف الإمام الشافعي

(١) يشتهر بين العلماء بالنسبة لبقيه قولهم: أحاديث بقيه غير نقيه فسكن منها على نقيه.

للحديث الشاذ.

وقال الخليل: وجمهور حفاظ الحديث: الشاذ هو ما ليس له إلا إسناد واحد شذ به شيخ ثقة كان أو غير ثقة، فإن كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يحتج به، وإن كان ثقة يرد.

وقال ابن الصلاح: في الشاذ تفصيل: فالحديث الذي انفرد به راويه وخالف به من هو أحفظ منه وأضبط فهو شاذ مردود.

وإن لم يخالف وهو عدل ضابط فصحيح = وحينئذ يخرج من أقسام الحديث الضعيف ويكون من أقسام الحديث عموماً.

وإن رواه غير ضابط لكن لا يبعد عن درجة الضابط فحسن وإن بعد فمكرر.

ثامناً: المنكر

وهو كالشاذ أى يرويه الثقة مخالفاً به مارواه الناس. فإن خالف به الثقات فمكره مردود.

وأما إن كان الذى تفرد به عدل ضابط حافظ قبل شراً ولا يقال له منكر - وإن قيل له ذلك لغة.

وما انفرد به الراوى الذى ليس بعدل ولا ضابط فهو منكر مردود مع أنه لم يخالفه غيره فى روايته لأنه انفرد به ومثله لا يقبل تفرده.

تاسعاً: المعلل

ويقال له المعلول أيضاً.. وهو حديث فيه سبب غامض خفى يقدح فيه مع أن الظاهر السلامة منه.

قال الحافظ ابن كثير: وهو فن خفى على كثير من علماء الحديث حتى قال بعضهم: معرفتنا بهذا كهانة عند الجاهل.

وإنما يهتدى إلى تحقيق هذا الفن الجهابذة النقاد منهم، يميزون بين صحيح الحديث وسقيمه، ومعوجه ومستقيم، كما يميز الصيرفي البصير بصناعته بين الحياض والزيوف، والدنانير والفلوس، فكما لا يتمارى هذا، كذلك لا يقطع ذاك بما ذكرناه، ومنهم من يظن ومنهم من يقف بحسب مراتب علومهم وحذقهم وإطلاعهم على طرق الحديث وذوقهم حلاوة عبارة الرسول ﷺ التي لا يشبهها غيرها من ألفاظ الناس. فمن الأحاديث المروية ما عليه أنوار النبوة، ومنها ما وقع فيه تغيير لفظ أو زيادة باطلة أو مجازفة أو نحو ذلك، يدركها البصير من أهل هذه الصناعة^(١).

والطريق إلى معرفة العلل هي: جمع طرق الحديث والنظر في اختلاف رواته وفي ضبطهم وإتقانهم، فيقع في نفس العالم العارف بهذا الشأن أن الحديث معلول ويغلب على ظنه فيحكم بعدم صحته أو يتردد فيتوقف فيه.

قال عبدالرحمن بن مهدي: معرفة علل الحديث إلهام لو قلت للعالم بعلل الحديث: من أين قلت هذا؟ لم تكن له حجة، وكم من شخص لا يهتدى لذلك «وقيل له أيضا: إنك تقول للشيء هذا صحيح وهذا لم يثبت فعمن تقول ذلك؟ فقال: أرايت لو أتيت النافذ فأرأيتته دراهمك فقال: هذا جيد وهذا يهرج أكنت تسأل عن ذلك أو تسلم له الأمر؟ قال بل أسلم له الأمر فقال: فهذا كذلك لطول المجالسة والمناظرة والخبرة.

وسئل أبو زرعة: «ما الحجة في تعليلكم الحديث فقال: الحجة أن تسألني عن حديث له علة فأذكر علة ثم تقصد ابن وارة يعني محمد بن مسلم بن وارة

(١) ابن كثير: اختصار علوم الحديث.

فتسأله عنه فيذكر علته، ثم تقصد أبا حاتم فيعلله، ثم تميز كلامنا على ذلك الحديث، فإن وجدت بيننا خلافا فاعلم أن كلامنا تكلم على مراده وإن وجدت الكلمة متفقة فاعلم حقيقة هذا العلم، ففعل الرجل ذلك، فاتفقت كلمتهم فقال: أشهد أن هذا العلم إلهام».

وللعلة في الحديث صور كثيرة، فقد تكون بإرسال الحديث الموصول، وقد تكون بوقف الحديث المرفوع وقد تكون بدخول حديث في حديث وقد تكون بوهم واهم... وأكثر ماتكون في أسانيد الأحاديث فتقدح في الإسناد والمتن معا إذا ظهر منها ضعف الحديث.

فعندما تقدح العلة في الإسناد وحده يعرف ذلك إذا كان الحديث مرويا بإسناد آخر صحيح ومثلوا لذلك بالحديث الذي رواه يعلى بن عبيد الطنافسي - أحد الثقات - عن سفيان الثوري عن عمر بن دينار عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «البيعان بالخيار»... فهذا الإسناد متصل بنقل العدل عن العدل هو معلول وإسناده غير صحيح والمتن صحيح على كل حال لأن يعلى بن عبيد غلط على سفيان قوله «عمر بن دينار» وإنما صوابه «عبد الله بن دينار» هكذا رواه الأئمة من أصحاب سفيان كأبي نعيم الفضل بن ركين ومحمد بن يوسف الفريابي ومخلد ابن يزيد وغيرهم روه عن سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر.

أحيانا تقع العلة في متن الحديث كالحديث الذي أخرجه مسلم في صحيحه من رواية الوليد بن مسلم: «حدثنا الأوزاعي عن قتادة أنه كتب إليه يخبره عن أنس بن مالك أنه حدثه قال: صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعثمان فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها». ثم رواه مسلم أيضا من رواية الوليد عن الأوزاعي:

«أخبرني إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع أنسا يذكر ذلك». قال ابن الصلاح: «فعل قوم رواية اللفظ المذكور - يعني التصريح بنفي البسملة - لما رأوا الأكثرين إنما قالوا فيه». فكانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين، من غير تعرض لذكر البسملة وهو الذي اتفق البخاري ومسلم على إخراجه في الصحيح. ورأوا أن من رواه باللفظ المذكور رواه بالمعنى الذي وقع له. ففهم من قوله: «كانوا يستفتحون بالحمد لله. أنهم كانوا لا يسلمون فرواه على ما فهم وأخطأ، لأن معناه أن السورة التي كانوا يفتتحونها من السور هي الفاتحة وليس فيه تعرض لذكر التسمية... وانضم إلى ذلك أمور أهمها أنه قد ثبت عن أنس أنه سئل عن الافتتاح بالتسمية فذكر أنه لا يحفظ فيه شيئاً عن رسول الله ﷺ... والله أعلم».

قال ابن كثير: ومن أحسن كتاب وضع في ذلك وأجله وأفحله: «كتاب العلل» لعل بن المديني شيخ البخاري، وسائر المحدثين بعده في هذا الشأن على الخصوص. وكذلك كتاب العلل لعبد الرحمن بن أبي حاتم وهو مرتب على أبواب الفقه، وكتاب العلل للخلال... وقد جمع أزمة ما ذكرناه كله الحافظ الكبير أبو الحسن الدارقطني في كتابه في ذلك وهو من أجل ما رأيناه وضع في هذا الفن، لم يسبق إلى مثله وقد أعجز من يريد أن يأتي بعده فرحمه الله وأكرم مثواه.

وأشهر الذين تكلموا في العلل هم: ابن المديني وأحمد بن حنبل والبخاري ويعقوب بن شيبه وأبو حاتم وأبو زرعة والترمذي والدارقطني. وفي نهاية سند الترمذي عقد باباً سماه «العلل». ومن الكتب المشهورة في ذلك: «نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية» للزيلعي. و«التلخيص الحبير» و«فتح الباري» كلاهما لابن حجر و«نيل الأوطار» للشوكاني و«المحلى» لابن حزم. إلى غير ذلك.

عاشرا: المضطرب

وهو الحديث الذى اختلف الرواة فيه بمعنى أن يختلف الرواة فيه على شيخ بعينه أو من وجوه آخر متعادلة لا يترجح بعضها على بعض .

ومعنى ذلك أن الحديث إذا جاء على أوجه مختلفة فى المتن أو فى السند من راو واحد أو من أكثر... فإن رجحت إحدى الروايتين أو الروايات بشيء من وجوه الترجيح - كحفظ راويها أو ضبطه أو كثرة صحبته لمن روى عنه - كانت الراجحة صحيحة والمرجوحة شاذة أو منكرة - على النحو الذى فصلناه فى الشاذ والمنكر - وإن تساوت الروايات وامتنع الترجيح: كان الحديث مضطربا واضطرابه موجب لضعفه . باستثناء حالة واحدة وهى أن يقع الاختلاف فى اسم راو أو اسم أبيه أو نسبته مثلا ويكون الراوى ثقة فإنه يحكم للحديث بالصحة ولا يضر الاختلاف فيما ذكر مع تسميته مضطربا .

والاضطراب قد يكون فى المتن فقط وقد يكون فى السند فقط وقد يكون فيهما معا . ومثال الاضطراب فى الإسناد كما ذكر السيوطي فى التدريب حديث أبي بكر: «أنه قال: يارسول الله أراك شبت؟ قال شيبتنى هود وأخواتها» قال الدارقطني: هذا حديث مضطرب فإنه لم يرو إلا من طريق أبي إسحق وقد اختلف عليه فيه علي نحو عشرة أوجه، فمنهم من رواه عنه مرسلا ومنهم من رواه موصولا، ومنهم من جعله من مسند أبي بكر، ومنهم من جعله من مسند سعد، ومنهم من جعله من مسند عائشة، ورواته ثقات لا يمكن ترجيح بعضهم على بعض والجمع متعذر.

وقد يكون الاضطراب فى المتن ومثاله حديث التسمية فى الصلاة الذى ذكرنا فى الحديث المعلق .. قال السيوطي: «.. فإن ابن عبد البر قد أعله بالاضطراب، والمضطرب قد يجمع المعلق لأنه قد يكون علته ذلك» .

قال الحافظ ابن كثير: وللحديث المضطرب أمثلة كثيرة يطول ذكرها.

حادى عشر: المقلوب

وهو حديث اشتهر عن راو معين فيجعل عن راو آخر ليرغب فيه لغرابته .
والقلب في الحديث إما أن يكون في المتن وإما أن يكون في السند . فمثال
المقلوب في المتن كثير ومنه:

١ - ما رواه أحمد وابن خزيمة وابن حبان من حديث أنيسة مرفوعا: «إذا أذن
ابن أم مكتوم فكلوا واشربوا، وإذا أذن بلال فلا تأكلوا ولا تشربوا»
والمشهور من حديث ابن عمرو وعائشة: «إن بلالا يؤذن بليل فكلوا
واشربوا حتي يؤذن ابن أم مكتوم» .

٢ - ما رواه مسلم: في السبعة الذين يظلهم الله يوم القيامة «... ورجل تصدق
بصدقة أخفاها حتي لا تعلم يمينه ما تنفق شماله، فهذا مما انقلب علي
أحد الرواة وإنما هو كما في الصحيحين: «حتي لا تعلم شماله ما تنفق
يمينه» .

٣ - ما رواه الطبراني من حديث أبي هريرة مرفوعا: «إذا أمرتكم بشئ فأتوه وإذا
نهيتكم عن شئ فاجتنبوه ما استطعتم» فإن المعروف ما في الصحيحين
«ما نهيتكم عنه فاجتنبوه وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم» .
وأما القلب في الإسناد فقد يكون خطأ من بعض الرواة في اسم راو أو نسبه
كأن يقول: «كعب بن مرة» بدل «مرة بن كعب» .

وقد يكون الحديث مشهورا براومن الرواة أو إسناد فيأتي بعض الضعفاء أو
الوضاعين ويبدل الراوي بغيره ليرغب فيه المحدثون ومثاله الحديث المعروف عن

سالم بن عبد الله فيجعله عن نافع. أو يبدل الإسناد كلة بإسناد آخر مثل ما روي حماد بن عمرو النصيبي - الكذاب - عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً: «إذا لقيتم المشركين في طريق فلا تبدأوهم بالسلام» فإن هذا الحديث مقلوب، قلبه حماد فجعله عن الأعمش وإنما هو معروف عن سهيل ابن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة هكذا آخر جد مسلم وغيره من الأئمة عن سهيل.

وقد يقلب بعض المحدثين إسناد حديث قصداً لامتحان بعض العلماء لمعرفة درجة حفظهم، كما فعل علماء بغداد حين قدم عليهم الإمام محمد بن إسماعيل البخاري فيما رواه الخطيب: فإنهم اجتمعوا وعمدوا إلي مائة حديث فقلبوا متونها وأسانيدها وجعلوا متن هذا لإسناد آخر، وإسناد هذا لمتن آخر، ودفعوها إلي عشرة أنفس إلي كل رجل عشرة وأمروهم إذا حضروا المجلس يلقون هذا علي البخاري، وأخذوا الوعد للمجلس فحضر المجلس جماعة أصحاب الحديث من الغرباء من أهل خراسان وغيرهم من البغداديين، فلما اطمأن المجلس بأهله انتدب إليه رجل من العشرة فسأله عن حديث من تلك الأحاديث فقال البخاري لا أعرفه فسأله عن آخر فقال لا أعرفه فما زال يلقي عليه واحداً بعد واحد حتي فرغ من عشرته والبخاري يقول: لا أعرفه. فكان الفقهاء ممن حضر المجلس يلتفت بعضهم إلى بعض ويقولون: فهم الرجل، ومن كان منهم غير أهل للفهم قضي علي البخاري بالعجز والتقصير وقلة الفهم، ثم انتدب إليه رجل آخر من العشرة فسأله عن حديث من تلك الأحاديث المقلوبة فقال البخاري لا أعرفه فلم يزل يلقي إليه واحداً بعد واحد حتي فرغ من عشرته والبخاري يقول: لا أعرفه.. ثم انتدب إليه الثالث والرابع إلي تمام العشرة حتي فرغوا كلهم من الأحاديث المقلوبة والبخاري لا يزيدهم علي لا أعرفه، فلما علم البخاري أنهم فرغوا التفت إلي الأول فقال: أما حديثك الأول فهو كذا

وحديثك الثاني كذا والثالث والرابع .. حتي أتى علي تمام العشرة فرد كل متن إلي إسناده وكل إسناده إلي متنه وفعل بالآخرين مثل ذلك ورد متون الأحاديث كلها إلي أسانيدها وأسانيدها إلي متونها فأقر الناس له بالحفظ وأذعنوا له بالفضل.

ثاني عشر: المتروك

هو حديث يرويه متهم بالكذب ولا يعرف إلا من جهته ويكون مخالفا للقواعد المعلومة أو معروفا بالكذب في غير الحديث النبوي، أو يكون كثير الغلط أو الفسق أو كثير الغفلة.

وبعد: فهذه هي الأسماء والصفات التي أطلقها العلماء علي الحديث الضعيف - رأيت أن أفرداها بحديث مستقل، بعد ما تحدثت عن الأسماء والصفات التي أطلقها العلماء علي الحديث بصفة صحيحة وحسنه وضعيفة، وذلك طمعا في أن تكتمل صورة كل علي حدة.

ولعل هذا الذي صنعت من تقسيم وتبويب لم يوجد في كتاب علي هذا النسق - فيما أعلم - ومن الله قد استمددت العون ومنه رجوت التوفيق، وله الحمد والشكر علي كل حال.

خاتمة

أحمد الله سبحانه وتعالى علي ما وفقني إليه - في هذا الكتيب - من اهتداء إلي الصواب ، وأستغفره من كل خطأ وقعت فيه. وأصلي وأسلم علي صاحب السنة الهادية محمد المبعوث هدي ورحمة للعالمين ، وعلي آله وصحبه ومن عمل بسنته واهتدي بهديه فسلك الطريق القويم.

وبعد:

فإن هذه المحاولة التي حاولتها وهي التعريف بسنة الرسول ﷺ وإلقاء الأضواء علي أحاديثه الشريفة ومصطلحات أهل العلم حولها، والتعريف بأشهر العلماء الذين دونوا هذه السنة أو دونوا في مصطلح الحديث... أقول: إن هذه المحاولة رجوت بها مجرد التعريف وأراني قد بلغت ما أردت بتوفيق من الله وعونه.

أما البسط والاستيعاد في هذا الموضوع فأمل أن تكون لي معه جولة أخرى ييسر الله لي بها ما أريد من الاهتمام بسنة المصطفى ﷺ.

ولا يحسن القارئ أن هذا انكتاب - التعريف بسنة الرسول ﷺ - قد جمع فأوعى، أو قد أغنى المتخصص المتعمق.. فإن ذلك لم يكن من هدي ولم يكن في تقديري.

وإنما هدفت إلي أن أزود القارئ المسلم المعني بسنة الرسول ﷺ بقدر من العلم ييسر له فهم الأحاديث النبوية ويعينه علي التبصر في أمر دينه، والوقوف علي جهود أولئك العلماء الذين خدموا سنة الرسول ﷺ، ويعطيه صورة دقيقة لهذه الجهود المبذولة في الحفاظ علي التراث الإسلامي من كلمات النبي ﷺ..

وأسأل الله سبحانه أن يهب الأمة الإسلامية العقول الواعية التي تدرك بها أن
عزها وعلو شأنها في التمسك بدينها، وأن تقدمها مرتبط بالاعتزاز بماضيها
المجيد.

وأخيرا أسأله سبحانه أن يحتسب لي هذا الجهد وأن يثيني عليه بما يراه
خيرا لي في دنياي وأخرى فهو حسي وهو نعم الوكيل.

وسبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك.

د. علي عبد الحليم محمود

ثبت الكتاب

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
جرح أو تعديل.		فاتحة.	٥
الفصل الأول: الرواة.	٨١	تمهيد.	١١
الفصل الثاني: الجرح والتعديل.	٨٧	تعريف ببعض المصطلحات الفنية.	١٧
الفصل الثالث: الصحابة وطبقاتهم	٩٥	علم الحديث رواية.	٢٢
وأكثرهم رواية.		أكثر الصحابة حديثاً وفتياً.	٢٧
أكثر الصحابة رواية.	١٠١	أكثر التابعين حديثاً وفتياً.	٣٢
الفصل الرابع: التابعون	١٠٣	علم الحديث دراية أو مصطلح	٣٧
والمخضرمون والموالي.		الحديث.	
الفصل الخامس: الثقات والضعفاء	١٠٩	التمهيد.	٣٩
من الرواة.		الباب الأول: الراوية وشروطها	٤٣
الفصل السادس: وفيات الرواة	١١١	وأنواعها وأحكامها.	
وأعمارهم.		الفصل الأول: الإسناد.	٤٥
الفصل السابع: أشهر كتب السنة.	١١٧	الفصل الثاني: الرواية.	٥١
صحيح البخارى.	١١٧	الفصل الثالث: طرق تحمل	٦٣
صحيح مسلم.	١٢٢	الحديث.	
صحيح الترمذى.	١٢٤	الفصل الرابع: كتابة الحديث	٧٣
سنن أبى داود.	١٢٧	وضبطه وتقييده.	
سنن التستالى.	١٣٠	الباب الثانى: حال الرواة	٧٩
سنن ابن ماجه.	١٣٢	وشروطهم وما يوصفون به من	

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
١٣٥	الفصل الثامن: آداب المحدث وطالب الحديث.	١٧٧	أول من جمع الأحاديث الصحيحة.
١٣٥	أولاً: المحدث.	١٧٩	أقسام الحديث الصحيح.
١٣٨	ثانياً: طالب الحديث.	١٨٠	ثانياً: الحديث الحسن.
١٤١	الباب الثالث: أصناف المرويات وما يتعلق بها.	١٨١	مراتب الحديث الحسن.
١٤٣	التمهيد.	١٨٢	مظان الحديث الحسن.
١٤٧	الفصل الأول: الخبر المتواتر وخبر الآحاد.	١٨٣	حكم العمل بالحديث الحسن.
١٥١	الفصل الثاني: الحديث الموضوع.	١٨٤	ألفاظ تطلق على الحديث الصحيح والحديث الحسن.
١٥٥	أسباب وضع الحديث.	١٨٥	تفاوت مراتب الحديث الضعيف.
١٦٢	جهود العلماء في تنقية الحديث من الوضع.	١٨٥	حكم العمل بالحديث الضعيف.
١٧١	الفصل الثالث: أقسام خبر الآحاد.	١٩١	الفصل الرابع: صفات وأسماء للأحاديث بصفة عامة.
١٧١	أولاً: الحديث الصحيح.	١٩١	الأول: المسند.
١٧٢	تفاوت مراتب الحديث الصحيح.	١٩١	الثاني: المتصل.
١٧٥	أثبت البلاد في الحديث الصحيح.	١٩١	الثالث: المرفوع.
١٧٦	حكم العمل بالحديث الصحيح.	١٩٢	الرابع: المعنعن.
		١٩٢	الخامس: المؤنن.
		١٩٢	السادس: المعلق.
		١٩٣	السابع: المدرج.

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
رابعاً: المرسل.	٢٠٨	الثامن: المشهور.	١٩٤
رواة المراسيل من التابعين.	٢٠٩	التاسع: المستفيض.	١٩٥
درجات المرسل.	٢١٠	العاشر: الغريب.	١٩٥
خامساً: المعضل.	٢١٠	الحادي عشر: العزيز.	١٩٦
سادساً: المدلس.	٢١٠	الثاني عشر: المصحف.	١٩٦
أقسام التدليس.	٢١١	الثالث عشر: المتقلب.	١٩٨
أمكنة المدلسين وبلادهم.	٢١٢	الرابع عشر: المسلسل.	١٩٨
سابعاً: الشاذ.	٢١٢	الخامس عشر: العالي.	١٩٩
ثامناً: المنكر.	٢١٣	السادس عشر: النازل.	٢٠٠
تاسعاً: المعلل.	٢١٣	السابع عشر: الفرد.	٢٠٠
عاشراً: المضطرب.	٢١٧	الثامن عشر: التابع.	٢٠١
حادي عشر: المقلوب.	٢١٨	التاسع عشر: الشاهد.	٢٠١
ثاني عشر: المتروك.	٢٢٠	العشرون: الاعتبار.	٢٠١
خاتمة.	٢٢١	الحادي والعشرون: المديح.	٢٠١
		الناسخ والمنسوخ.	٢٠٢
		الفصل الخامس: صفات وأسماء	٢٠٥
		للمحدث الضعيف.	
		أولاً: الموقوف.	٢٠٥
		ثانياً: المقطوع.	٢٠٧
		ثالثاً: المنقطع.	٢٠٧

قائمة بأعمال المؤلف المنشورة

أولاً: فى الفكر الإسلامى وقضاياها:

- ١- مع العقيدة والحركة والمنهج - نشر دار الوفاء بمصر.
- ٢- الغزو الفكرى - نشر دار المنار بالقاهرة.
- ٣- الغزو الصليبي - نشر دار التوزيع والنشر الإسلامية.
- ٤- المسجد وأثره فى المجتمع الإسلامى - نشر دار المنار بالقاهرة.
- ٥- التراجع الحضارى فى العالم الإسلامى وطرق التغلب عليه. - نشر دار الوفاء بمصر.
- ٦- التعريف بسنة الرسول صلى الله عليه وسلم.
- أو علم الحديث دراية - نشر دار التوزيع والنشر الإسلامية.
- ٧- السلفية ودعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب - نشر دار عكاظ بالسعودية.

٨- نحو منهج بحوث إسلامى - نشر دار الوفاء بمصر.

ثانياً: فى التربية الإسلامية:

- ٩- تربية الناشئ المسلم.
- ١٠- فقه الأخوة فى الإسلام.
- ١١- منهج التربية عند الإخوان المسلمين.
- ١٢- وسائل التربية عند الإخوان المسلمين.
- ثالثاً: سلسلة التربية فى القرآن الكريم:
- ١٣- التربية الإسلامية فى سورة المائدة - نشر دار التوزيع والنشر الإسلامية.
- ١٤- التربية الإسلامية فى سورة النور - نشر دار التوزيع والنشر الإسلامية.
- رابعاً: سلسلة مفردات التربية الإسلامية.
- ١٥- التربية الروحية.

خامساً: فى فقه الدعوة الإسلامية.

- ١٦ - فقه الدعوة إلى الله - نشر دار الوفاء بمصر.
- ١٧ - فقه الدعوة الفردية - نشر دار الوفاء بمصر.
- ١٨ - المرأة المسلمة وفقه الدعوة إلى الله - نشر دار الوفاء بمصر.
- ١٩ - التوثيق والتضعيف بين المحدثين والدعاة - نشر دار الوفاء بمصر.
- ٢٠ - فقه المسئولية - نشر دار التوزيع والنشر الإسلامية.
- ٢١ - عالمية الدعوة الإسلامية - نشر دار الوفاء بمصر.
- سادساً: سلسلة في فقه الإصلاح والتجديد عند الإمام حسن البنا
- ٢٢ - فهم أصول الإسلام - نشر دار التوزيع والنشر الإسلامية.
- ٢٣ - الإخلاص في مجال العمل الإسلامي - نشر دار التوزيع والنشر الإسلامية.
- ٢٤ - ركن العمل أو منهج الإصلاح الإسلامي - نشر دار التوزيع والنشر الإسلامية.
- ٢٥ - ركن الجهاد أو الركن الذي لا تخيا الدعوة إلا به - نشر دار التوزيع والنشر الإسلامية.
- سابعاً: في الأدب الإسلامي:
- ٢٦ - جمال الدين الأفغاني والاتجاهات الإسلامية في أدبه - نشر دار عكاظ بالسعودية.
- ٢٧ - مصطفى صادق الرافعي والاتجاهات الإسلامية في أدبه - نشر دار عكاظ بالسعودية.
- ثامناً: في الدراسات الأدبية:
- ٢٨ - القصة العربية في العصر الجاهلي - نشر دار المعارف بمصر.
- ٢٩ - النصوص الأدبية تحليلها وشرحها - نشر دار عكاظ بالسعودية.

تاسعا: كتب معدة للنشر:

٣٠- التربية الإسلامية في سورة «آل عمران».

٣١- باقى سلسلة فى فقه الاصطلاح والتجديد، وهى باقى أركان البيعة.

٣٢- باقى سلسلة مفردات التربية الإسلامية وهى: التربية الخلقية، والعقلية،

والجسمية، والدينية، والاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والجهادية،
والجمالية.

رقم الإيداع ١١٤٢٧ / ١٩٩٤م

الترقيم الدولى

I . S . B . N . 977 - 265 - 110 - 6

مطابع دار الطباعة والنشر الإسلامية

العائز من رمضان المنطقة الصناعية ب ٢ ت : ٣٩٣٣١٤ فاكس : ٣٩٢٣١٣

مكتب القاهرة : مدينة نصر ١٢ ش ابن هانئ الأندلسى ت : ٦١٨١٣٧

